

عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

الحركة القومية الكردية
في العراق
ما بين مفهوم الحكم الذاتي والدولة الفيدرالية

إعداد:

محمد احمد مصطفى شلش

رسالة ماجستير

بإشراف :

الدكتور محمود محارب

القدس - فلسطين : - 2004

الحركة القومية الكردية
في العراق
ما بين مفهوم الحكم الذاتي والدولة الفيدرالية

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج
الدراسات العربية المعاصرة / قسم الدراسات الإقليمية

القدس – فلسطين -كانون ثاني / 2004

المعهد: الدراسات الإقليمية
صداة الدراسات العليا

الحرمة القومية الكردية في العراق بين مفهوم الحكم الذاتي والدولة الفدرالية

اسم الطالب: محمد أحمد شلش
الرقم الجامعي: 20010689

المشرف: د. محمود محارب

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2005/1/12
من لجنة المناقشة المدرجة أسماءهم وتواقيعهم:

التوقيع
التوقيع
التوقيع

رئيس لجنة المناقشة
ممتحناً خارجياً
ممتحناً داخلياً

4. د. محمود محارب
5. د. سميح شبيب
6. د. اباد البرغوثي

جامعة القدس

(2005/2004)

بيان

أقر أنا مقدم هذه الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة له حيث ورد وان هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

التوقيع:.....

محمد احمد مصطفى شلش

التاريخ : 2004/12/15

الإهداء

- الى روح والدتي رحمها الله تعالى ، والتي تعلمت منها الكثير .
- الى روح والدي رحمه الله تعالى ، والذي بذل وضحي من اجل أن أتعلم .
- الى زوجتي الصابرة المحتسبة والتي وقفت الى جانبي ماديا ومعنويا .
- الى بناتي الحبيبات وأبنائي الأعزاء الذين أتمنى لهم المستقبل المشرق .
- الى كل من علمني وسيعلمني و لو حرفا.

شكر وعرّفان

أتقدم بالشكر والعرّفان الى الدكتور محمود محارب المشرف على هذه

الرسالة

كما أتقدم بالشكر والعرّفان الى كل أساتذتي في برنامج الدراسات الإقليمية ،

وأتوجه بشكري الى الدكتور نادي الديك والمعلم شاهر صبحي لمساعدتهما

القيمة لي في إخراج هذه الرسالة في صورتها اللغوية التي عليها. وأتوجه

بالشكر الى كل من ساعدني في إعداد هذه الرسالة .

محمد احمد مصطفى شلش

تلخيص

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على المسألة الكردية في العراق ، ومطالب الحركة القومية الكردية ، وحقوقها كأقلية قومية ، والجهود التي بذلتها من اجل تحقيق هذه الحقوق ، وتأثيراتها على الدولة في العراق ، وتأثرها بدول الجوار الإقليمي المحيطة بالعراق (تركيا وإيران وسوريا والسعودية و الأردن والكويت) وتأثيراتها عليها ، وتأثرها بالقوى الدولية (بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ، والاتحاد السوفيتي ، وإسرائيل) .

تبدأ هذه الدراسة بمقدمة نظرية عن القومية: تعريفها وعواملها الموضوعية والمعنوية والحقوق القومية:

حق تقرير المصير، والسيادة و تعريف الأقلية القومية، والحكم الذاتي الثقافي، والحكم الذاتي القومي.

قسمت الأطروحة الى خمسة فصول :

تناولت في الفصل الأول : نشأة الدولة الحديثة في العراق ، ومشكلة ولاية الموصل ، وذلك لان

الأقلية القومية الكردية في العراق يعيش اغلبها في ولاية الموصل ، وبدأت المسألة الكردية في العراق مع ضمها الى العراق .

تناولت في الفصل الثاني : نشأة الحركة القومية الكردية في العراق ، وذلك بعد تقسيم كردستان

الطبيعية بعد الحرب العالمية الأولى وإنشاء الدول الحديثة في منطقة الشرق الأوسط، وعدم إعطاء الأمة

الكردية حق تقرير المصير ، مما تسبب في انتفاضات كثيرة للأكراد للمطالبة بحقوقهم القومية ، وتكلمت عن

الأحزاب القومية الكردية والتي بدأت ولادتها في فترة الحرب العالمية الثانية ، و عن الصراعات الكردية -

الكردية ، وذلك نتيجة التنافس بين الزعامات الكردية العشائرية والقيادات الثورية الكردية الشابة، و اثر ذلك

على الحركة القومية الكردية في العراق ومطالبتها بالحقوق القومية الكردية .

تناولت في الفصل الثالث : مطالبة الحركة القومية الكردية بالحقوق القومية ، حيث طالبت بداية بحق

تقرير المصير والاستقلال لجميع الأكراد الذين ينتمون الى كردستان الطبيعية ، وتوحيد الأمة الكردية في دولة

واحدة ، ثم بدأ الأكراد في العراق يطالبون بالاستقلال لأكراد العراق ، ثم طالبوا بالحكم الذاتي ضمن دولة العراق ، ومنحتهم الحكومة العراقية حكم ذاتي ، كان محل خلاف بين الطرفين ، والآن يطالب الأكراد في العراق بحكم ذاتي ضمن دولة عراقية فيدرالية ، وقرنت بين الحكم الذاتي الإداري والدولة الفيدرالية .

تناولت في الفصل الرابع : دور دول الجوار للعراق وتأثيرها ، وهي إيران وتركيا والكويت وسوريا والأردن والسعودية ، وقد اختلفت ادوار هذه الدول وتأثيرها على العراق وعلى الحركة القومية الكردية في العراق ومطالبها ، من فترة الى أخرى ومن قطر الى آخر . واختلفت مواقفها من مطالب الحركة القومية في العراق سواء الاستقلال أو الحكم الذاتي أو الدولة الفيدرالية . وقد تغيرت تحالفات الحركة القومية الكردية في العراق مع دول الجوار الإقليمي ، حسب مصالح هذه الدول وعلاقاتها مع الحكومة العراقية ، وكانت تستعمل الحركة القومية الكردية في العراق كورقة ضغط دون الالتزام بحقوق الأكراد القومية .

تناولت في الفصل الخامس : دور بعض القوى الدولية وتأثيرها ، وهي بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وإسرائيل ، وكان أكثرها تأثيرا بريطانيا لأنها اوجدت دولة العراق الحديث وعملت على ضم ولاية الموصل الى العراق ، فبدأت المسألة الكردية في العراق ، واختلفت تأثيرات هذه القوى على أكراد العراق من فترة الى أخرى ومن دولة الى أخرى ، وكانت تحالفات الحركة القومية الكردية في العراق مع هذه القوى ، تتغير حسب مصالح هذه القوى وعلاقاتها مع الحكومة العراقية .

وختمت الدراسة بخلاصة ، بينت فيها الاستنتاجات من البحث وما يتوقع حصوله بالنسبة لتحقيق حقوق الحركة القومية الكردية في العراق ، وخاصة بعد احتلال أمريكا للعراق وتحالف الأكراد معها ، وقرب حدوث انتخابات في العراق ، سيشارك فيها الأكراد لاختيار ممثليهم في كردستان العراق وفي العراق الفدرالي .

Abstract

This study aims at getting introduced to the Kurd problem at Iraq, the requests of the Kurds national movement, its rights as a national minority, and the efforts spent for the sake of achieving these rights, and their effects on the state of Iraq , its influence by the adjacent regional countries surrounding Iraq (Turkey ,Iran , Syria , Saudi Arabia , Jordan , and Kuwait), and its influences upon it and how it influences by international powers (Britain , USA, Soviet union , and Israel) .

This study starts with a theoretical preface about nationalism, its definition, its subjective and spiritual elements, and the national rights, (the right of) self – determination, sovereignty, identification And definition of the nationalism minority, cultural autonomy, and the national self rule.

I divided it into five chapters:

I discussed in the first chapter: the genesis of the modern state in Iraq , the problem of the Mosul county, because the majority of the Kurdish national minority in Iraq lives in the Mosul county. and The Kurdish problem in Iraq started with its annexation to Iraq.

In the second chapter , I discussed the establishment of the Kurdish national movement in Iraq , after dividing the natural Kurdistan at the end of the first world war and establishing the modern states in the middle east region and not granting the Kurdish nation the right of self-determination , the matter which caused the arising of many uprisings by Kurds to claim or demand for their national rights . I

talked as well about the Kurdish national parties which started during the second world war , and about the Kurdish – Kurdish struggles which arose as a result of the competence among tribal – Kurdish leaderships and the young Kurdish revolutionary leaderships, that affected the Kurdish national movement at Iraq and its claim for the Kurdish nationality.

I discussed in the third chapter the claim of the Kurdish national movement to the national rights, as demanding first the right of self – determination and independence to all Kurds belonging to natural Kurdistan and the unification of the Kurdish nation in one state , then the Kurds in Iraq started demanding independence for Iraqi Kurds, then they claimed for autonomy within the Iraqi state which they got from the Iraqi government . It was a place of indifference among the tow parties, and now the Kurds claim for autonomy inside a federal Iraq state , and it joined compared between the autonomy administration and the federal state.

I discussed in the fourth chapter the role of neighboring states to Iraq and their effect, i.e. Iran, Turkey, Kuwait, Syrian , Jordan and Saudi Arabia, which played different roles and had influences on Iraq and on the Kurds national movement in Iraq and its claims from time to time and one country to another about self-determination or sovereignty or the federal state. The alliances of the Kurds national movement have changed in Iraq with regional neighboring states, using according to their interests and relations with the Iraqi Government, the Kurds national movement in Iraq as a "pressur-paper" without commitment to the Kurds national rights.

I discussed in the fifth chapter the role of some of the international powers and their effect , I.e. Britain, USA, UDSSR, and Israel. Most effective was Britain, because it founded Iraqi state and annexed

Mosel to Iraq, then the Kurds problem started in Iraq. Effects of these differences on Iraqi Kurds were variable from time to time and state to another, alliances of Kurds national movement in Iraq with these powers were changeable according to the interests of these states and their relations with the Iraqi government.

I concluded my studies with writing a summary showing conclusions and what might come out of that in compliance with the rights of the Kurds national movement in Iraq, especially after occupation of Iraq and alliance of USA with it , and the nearing –by elections , where the Kurds are going to participate to elect their representatives in Kurdistan Al-Iraq and in the Federal Iraq.

المحتويات

I	إهداء
II	شكر وعرهان
III	تلخيص
V	Abstract
01	المحتويات
03	المقدمة
06	المقدمة النظرية
	الفصل الأول
14	نشأة الدولة الحديثة في العراق
	الفصل الثاني
19	نشأة الحركة القومية الكردية في العراق
20	الانتفاضات الكردية
27	الأحزاب الكردية
31	الصراعات الكردية - الكردية
	الفصل الثالث
38	مطالبة الأكراد بالاستقلال
43	مطالبة الأكراد بالحكم الذاتي
49	مطالبة الأكراد بالدولة الفيدرالية

52	مقارنة بين الحكم الذاتي والدولة الفيدرالية
	الفصل الرابع
58	دور دول الجوار وتأثيرها
60	دور إيران
65	دور تركيا
70	دور الكويت
72	دور سوريا
74	دور السعودية
75	دور الأردن
	الفصل الخامس
81	دور القوى الدولية وتأثيرها
84	دور بريطانيا
88	دور الولايات المتحدة الأمريكية
94	دور الاتحاد السوفيتي
96	دور إسرائيل
100	الخلاصة
107	المراجع

المقدمة

نظرا لأهمية العراق في المنطقة العربية التي نعيش فيها ، ولكون القومية الكردية هي القومية الثانية فيه ، مع أنها أقلية لان اغلب سكان العراق من العرب ، وانبثق منها حركة قومية كردية ناضلت وما زالت تناضل من اجل إحقاق الحقوق القومية للأكراد في شمال العراق ، على مدى قرن من الزمان ونيف . فاني فضلت الكتابة والبحث في لحركة القومية الكردية في العراق ما بين مفهوم الحكم الذاتي والدولة الفيدرالية .

إضافة أني أثناء البحث والدراسة لم أجد أحدا تناول هذه العنوان في بحث مستقل ، وان هذا الجانب بحاجة الى دراسة وبحث ، وان مصادر البحث والدراسة للموضوع متوفرة.

ترجع أهمية هذه الدراسة لكون موضوع البحث والدراسة يتناول الحركة القومية الكردية في العراق من ناحية مطالبها بحقوقها القومية في العراق ، وقد تغيرت هذه المطالب من فترة الى أخرى ، فتارة تطالب بالاستقلال وأخرى بالحكم الذاتي وأخيرا تطالب بالحكم الذاتي لإقليم كردستان في إطار دولة عراقية فيدرالية .

إضافة الى أن هذه القضية من القضايا المعاصرة في المشرق العربي ، ولها تأثيرات على العراق ومنطقة الشرق الأوسط ، وتأثرت بالتغيرات الإقليمية والدولية .

قمت بإعداد هذه الدراسة مستعينا بمصادر متعددة من الكتب العربية والمترجمة من تأليف كتاب وباحثين ومفكرين عرب وأكراد وأجانب، ومعظمها حديث الإصدار. وكذلك من المقالات المنشورة في مجلات عربية وجرائد محلية ونشرات عربية وجميعها حديثة الإصدار. وقد أحضرت البعض منها بالبريد السريع من الأردن ، لأنني ممنوع من السفر الى الخارج من قبل

سلطات الاحتلال ، وتابعت ما كان يستجد بخصوص المسألة الكردية في العراق يومياً ، وخاصة الحوارات والندوات التي أذاعتها الفضائيات العربية كالعربية والجزيرة .

استخدمت في هذه الدراسة الأسلوب التاريخي ، وهي تتكون من 115 صفحة

قمت بتقسيمها الى مقدمة ومقدمة نظرية تتحدث عن تعريف القومية وعواملها الموضوعية

والمعنوية وتعريف الأقلية القومية والحقوق القومية والسيادة والحكم الذاتي .

و خمسة فصول، تناولت في الفصل الأول: نشأة الدولة الحديثة في العراق، بعد احتلال

بريطانيا له اثر الحرب العالمية الأولى، وضم ولاية الموصل للعراق وهي التي يعيش فيها اغلب

الأكراد في العراق.

تناولت في الفصل الثاني: نشأة الحركة القومية الكردية في العراق ، والانتفاضات التي

قام بها الأكراد ضد الحكومة العراقية مطالبين الحصول على حقوقهم القومية من الاستقلال أو

الحكم الذاتي أو الدولة الفيدرالية ، والأحزاب القومية الكردية التي ناضلت من اجل الحقوق

القومية للأكراد ، والصراعات الكردية - الكردية نتيجة التنافس بين القيادات الكردية .

تناولت في الفصل الثالث: مطالبة الأكراد بحق تقرير المصير في توحيد الأمة الكردية في

دولة واحدة ، ثم مطالبة أكراد العراق بالاستقلال في دولة كردية في شمال العراق ، ثم مطالبتهم

بالحكم الذاتي ، ثم مطالبتهم بالحكم الذاتي في إطار دولة العراق الفيدرالي . والمقارنة بين

الحكم الذاتي والدولة الفيدرالية .

تناولت في الفصل الرابع: دور دول الجوار المحيطة بالعراق (تركيا وإيران وسوريا

والكويت والسعودية والأردن) في المسألة الكردية وتأثيرها على الحركة القومية الكردية في شمال

العراق .

تناولت في الفصل الخامس: دور القوى الدولية (بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية

و الاتحاد السوفيتي و إسرائيل) وتأثيرها على الحركة القومية الكردية في العراق.

و خلاصة.

مقدمة نظرية

القومية

يختلف تعريف القومية عند فلاسفة من بلد الى آخر ، فمفكرو القومية الألمان يؤكدون على أن اللغة هي العامل الأساس في تحديد القومية . وقد تأثر بعض مفكري القومية العربية من أمثال ساطع الحصري بهذه الآراء ، ورأوا أن العامل الأساس للقومية هو اللغة بالإضافة الى التاريخ ، وأما المفكرون الفرنسيون فيرون أن مشيئة العيش المشترك هي العامل الأهم وليس اللغة . ويستدلون على صحة قولهم بان الناطقين باللغة الألمانية في إقليم الازاس هم فرنسيون وليسوا ألمان .(1)

الفرنسيون لا يفرقون بين شعب وأمة وذلك على أساس كلمة **nation** فهناك دول تضم عدة قوميات، تتكلم كل منها بلغة مختلفة ، مثل سويسرة وبلجيكا .ولكن العرب يفرقون بين امة وشعب ، فالأمة العربية موزعة على اثنتين وعشرين دولة ، ولكل دولة منها شعب ، فنقول الشعب المصري والعراقي واليمني والسوري والسعودي والكويتي .(2)

تنقسم العوامل الرئيسية للقومية الى قسمين :

عوامل موضوعية: يمكن التثبيت منها بوسائل لا دخل لإرادة الإنسان أو مشاعره فيها مثل اللغة

والإقليم والجنس والدين والتاريخ والثقافة.

عوامل معنوية: وهي التي تتدخل بها إرادة الإنسان كمشيئة العيش المشترك والقرابة الروحية والوعي

بالانتماء القومي، وكلها عوامل لا يمكن التحقق منها إلا بناء على تعبير الإنسان نفسه أو استفتاءه فيها مباشرة، ومنها ينبثق حق تقرير المصير.

تختلف هذه العوامل في أهميتها بالنسبة لتحديد الانتماء القومي ، وتختلف الأمم في ضم هذه

العوامل ، ولذلك اختلفت النظريات الكبرى في القومية حسب العوامل التي تركز عليها كل منها .(3)

اللغة :

هي أكثر العوامل الموضوعية شيوعا في تعريف القومية، وقد اعتبره كثير م ن مفكري القومية معيارا

للقومية، بل اعتبره بعضهم الأساس في القومية.

لعبت اللغة دورا مهما في الأيدولوجية القومية الألمانية وان لم تقتصر عليها ، ويرجع هذا الأمر الى

الفيلسوفين القوميين الألمانين **fikhtih,shlejel** .

ويرى من يعتبر اللغة العامل الأهم في تحديد الانتماء القومي ، أن وحدتها تؤدي الى إيجاد تشابه في التفكير بين الناس وبالتالي إيجاد الوعي بالانتماء الى الجماعة والإحساس بوحدة المصالح والاهتمامات، واللغة هي سجل عن ذكرى الأمجاد الماضية والآلام المشتركة .

ويرى مفكرو القومية العربية الأوائل ومنهم ساطع الحصري أن أهم عوامل القومية هي اللغة والتاريخ . و هناك من يخالفهم الرأي ويقول لهم يقولون أن هناك عدة قوميات وأمم يتكلمون بأكثر من لغة ويعيشون في دولة واحدة مثل سويسرة وبلجيكا .(4)

نصت معاهدات الصلح في عام 1919م ، أي بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى على أساس تطبيق مبدأ حق تقرير المصير القومي ، وذلك على أساس تجميع السكان الذين يتكلمون لغة واحدة في دولة واحدة ، باعتبار أن الاشتراك في اللغة دليل على أن هؤلاء السكان يرغبون في تكوين امة واحدة بدون حاجة الى معيار آخر .وعلى هذه الأساس تم إنشاء دولة يوغسلافيا من سلوفانيا وكرواتيا والصرب .ولكن هذا الأمر لم يرضي التطلعات القومية للسكان جميعا مما أدى الى تفكك هذه الدول لاحقة الى دولتين أو أكثر من دولة .(5) وفي منطقة الشرق الأوسط لم تقم بريطانيا وفرنسا المعيار ذاته ، وإلا لكان للأكراد دولة في كردستان الطبيعية للناطقين باللغة الكردية ، ولكان للعرب دولة كبرى في بلاد الشام والجزيرة العربية والعراق ، ولكانت دولة تركيا بدون الأقلية الكردية الكبيرة فيها .

الأصل المشترك :

يرى بعض الباحثين أن وحدة الجنس أساس القومية ، ذلك أنهم ينظرون الى الأمة على أنها أسرة كبيرة يجب أن يكون بينها رابطة الدم .وأما معظم دعاة القومية العربية يحلون القرابة المعنوية مكان قرابة الدم ، ويرى ساطع الحصري أن من الأنسب أن يحل عامل التاريخ مكان وحدة الجنس حيث تشكل وحدة التاريخ قرابة معنوية بدلا من قرابة الدم .(6) ويرى الألمان أنهم أنقى العناصر وان العنصر الجرمانى عنصر موحد ونقى ومن هنا جاءت الدعوات النازية في ألمانيا ، وكذلك حركات التمييز العنصري البيضاء خاصة في جنوب إفريقيا والتي

انطلقت على أساس أن الجنس الآري الأبيض أفضل من الملونين والسود . ولعل دعاة القومية العربية لم يركزوا على هذا العامل خشية من اتهامهم بالتمييز العنصري .

الدين:

لعب هذا العامل دورا كبيرا في نمو القومية الحديثة في أوروبا، حيث كانت أوروبا في العصور الوسطى تخضع سلطتها الزمنية لسلطتها الروحية ، وكانت الكنيسة الكاثوليكية في روما تتحكم بأوروبا، ولذلك أسهمت حركة الإصلاح الديني في تنامي الوعي بالجنسية وتنامي المشاعر القومية وذلك بسبب ظهور حركات مخالفة لسلطة الكنيسة الكاثوليكية ثم ظهور المذهب البروتستنتي ، وفصل السلطة الزمنية (الحكام والدولة) عن سلطة الكنيسة ، والحروب التي قامت بعد ذلك والتي أدت الى تعزيز سيادة الحكام في أقاليم ذات حدود معينة

كان للدين الإسلامي في المناطق التي انتشر فيها دور في بلورة المشاعر الوطنية، حيث ظهرت حركات إصلاحية إسلامية في أماكن متفرقة. فظهرت الحركة السنوسية*7 في شمال إفريقيا وأسهمت بدور كبير في مواجهة الاحتلال الإيطالي لليبيا ، وحركة جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده في مصر ، وحركة وحيد خان في الهند ومحمد إقبال في الهند كذلك ونتيجة لحركته قامت دولة إسلامية جديدة في الهند هي دولة باكستان وذلك في عام 1947م وقد انقسمت الى دولتين هما بنغلاديش وباكستان في عام 1971م وذلك بعد حرب مع الهند .(8)

وكان للإسلام دور آخر ، لعله أكبر أهمية ، في الحفاظ على شخصية مستقلة للشعوب التي اعتنقته في مواجهة الاستعمار الأوروبي والمحاولات التي بذلها المستعمرون لدمج هذه الشعوب والقضاء على كيانها ، خاصة في الجزائر والتي استعمرتها فرنسا واستوطنتها منذ 1930م وحاولت دمجها في فرنسا واعتبرتها قطعة منها وذلك حتى عام 1962م .

كان الإسلام بمثابة مستودع حضاري بالنسبة للقومية العربية بصفة خاصة بسبب تطابق المجال اللغوي والديني في هذه المنطقة ، حيث أسهم القرآن الكريم في الحفاظ على اللغة العربية ووحده المفاهيم ووجهة النظر في الحياة ووجد تقاليد وعادات مشتركة .(9)

ويرى من يخالف هذا الرأي أن الدين عقبة في طريق سرعة تبلور القوميات التي تضم أديان مختلفة بالرغم من توفر معظم العوامل الأخرى والتي تؤدي الى قيام قومية جديدة ويسقطون ذلك على دور الكنيسة الكاثوليكية في أوروبا قبل ظهور حركات الإصلاح الديني، ويرن أن القومية حركات علمانية .

الإقليم:

مفهوم الدولة القومية الحديثة لا يكتمل بدون وجود إقليم معين تمارس الدولة داخل حدوده سلطانها. والناس يتأثرون الى حد كبير بالبيئة الجغرافية التي يعيشون فيها ويشعرون بالمحبة نحو الأرض التي ولدوا فيها ونشأوا وتربوا عليها .
ولذلك اقر القانون الدولي سيادة كل دولة على أراضيها ومجالها الجوي ومياهها الإقليمية ضمن حدود مرسومة ومعترف بها.

واعتبار أي اعتداء من قبل جماعة أو دولة أخرى على هذا الإقليم يمثل تهديدا للأمن والسلام العالميين، ويحق لهذه الدولة الدفاع عن إقليمها لرد العدوان. وأي حركة داخل هذا الإقليم تهدد أمنه من قبل أي تجمع من شعب الإقليم يعتبر شان داخلي لا يجوز لأي دولة التدخل فيه إلا بإذن من الدولة التي تسيطر على ذلك الإقليم أو بطلب منها.

التاريخ المشترك:

يعتبره مفكرو القومية انه عامت أساسي في تحديد المجتمعات البشرية والتي تؤلف أمما، وذلك لان القومية نتاج عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وفكرية ونفسية انبثقت عبر القرون تدريجيا واتخذت سمات مشتركة . ويرى دعاة القومية العربية انه العامل الثاني من حيث الأهمية بالنسبة للقومية العربية وذلك بعد عامل اللغة . (9) و بينما يرى من يخالف هذا الرأي أن المجتمع الأمريكي حديث ولا يملك تاريخا مشتركا كبيرا وهو يشكل قومية واحدة.

الثقافة المشتركة:

يرى بعض الباحثين أنها من عوامل القومية، ويرد من يخالف هذا الرأي على أنها وليدة ونتاج القومية

وليس من أسبابها. (10)

المصلحة الاقتصادية:

منذ أن ظهرت القومية الحديثة كانت لها مظاهر اقتصادية واضحة التعبير، ولذلك يرى البعض أن

القومية كانت قوة اقتصادية قبل أن تكون حقيقة سياسية وأنها ارتبطت بالرأسمالية والطبقة البرجوازية

(الوسطى). (11)

العوامل المعنوية :

مشيئة العيش المشترك: يرى بعض الباحثين أنه من المستحيل تطبيقها عمليا على أساس استفتاء كل

إنسان فيما إذا كان يريد أن يعيش (حق تقرير المصير الشخصي)، والقائلون بها يرون انه لا فرق بين الأمة

والدولة.

الأكراد يتكلمون لغة واحدة هي اللغة الكردية ويسكنون في إقليم واحد متجاور (قبل أن يتم تقسيمه

بعد الحرب العالمية الأولى) كردستان الطبيعية ، وغالبيتهم يدينون بدين واحد هو الإسلام ولهم تاريخ مشترك

وينتمون الى الجنس الآري ولهم ثقافة مشتركة ، فإذا اجتمع لهم معظم عوامل القومية ، فهم امة واحدة .ولكن

سيادة الدول التي يعيشون فيها الآن ومنذ نهاية الحرب العالمية الأولى تحول بينهم وبين توحيد هذه الأمة في

دولة واحدة والحصول على حق تقرير المصير القومي .

حالت مصالح القوى الدولية في المنطقة دون توحيد الأمة الكردية في دولة واحدة، وتم تقسيم

الأكراد على أربع دول أعطيت الاستقلال بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وهي تركيا وإيران والعراق وسوريا ،

واستمرت هذه القوى الدولية في معارضة استقلال الأكراد في هذه الدول .عملت تركيا وإيران والعراق وسوريا

على دمج الأكراد في مجتمعاتها ولم تعترف إيران وتركيا وسوريا بالأكراد كشعب في بلادها أو في العراق .وافق

العراق على منح الأكراد الحكم الذاتي في عام 1970م.

الأقلية القومية: مجموعة من الناس تجمعهم العوامل القومية (اللغة والتاريخ والدين ومشيئة العيش

المشترك ووحدة الجنس)ولكنهم يسكنون في إقليم مشترك مع مجموعة أخرى من الناس يملكون عوامل قومية

مختلفة عنه ويشكلون عددا أكثر من مجموعتهم. كالأكراد في العراق بالنسبة للعرب ، والعرب في إيران

بالنسبة للفرس والأكراد في تركيا بالنسبة للأتراك والألبان في مقدونيا بالنسبة لليونانيين.

الحقوق القومية: بعد الحرب العالمية الأولى ترتب على معاهدات الصلح حقوق قومية :

حق تقرير المصير القومي، حيث اعتبرت كل مجموعة ذات لغة واحدة تخصها، تجمعا له حق تقرير المصير القومي في إنشاء كيان يخصه يكون منفصلا عن التجمعات الأخرى، ويكون له السيادة على إقليمه، ومستقلا عن الآخرين.

السيادة: أهم مفهوم سياسي صاحب نشوء الدولة الإقليمية الحديثة، وقد أكسب الدولة الإقليمية شخصيتها الاعتبارية بما جعلها تجسد الوعي القومي في أوروبا في أواخر القرن التاسع عشر. والسيادة هي التي تجمع أبناء الأمة الواحدة في الدولة وتجبرهم على تسيير شؤونها. والدولة التي تملك السيدة على إقليمها دولة مستقلة منفصلة عن الدول الأخرى ولها حق العضوية في هيئة الأمم المتحدة. ولها تمثيل دبلوماسي في الدول الأخرى ولها الحق في إنشاء حكومتها وجيشها وتدير شؤون البلاد بنفسها وتسيطر على ثروات الإقليم الطبيعية ، ولشعبها الحق في اختيار ممثليه دون تدخل من احد. (12)

الحكم الذاتي الإقليمي: هو أن تسمح الدولة لأحد مناطقها والذي يسكنه تجمع من الناس يجمعهم احد العوامل القومية أو أكثر، أن يديروا شؤون الإقليم بأنفسهم في نطاق الدولة، ويكون ذلك بعدة أشكال:

حكم ذاتي في نطاق الفيدرالية: حيث تكون الدولة من إقليمين أو أكثر ويكون لكل إقليم حكومته ومجلسه التشريعي ، وتدير حكومته جميع شؤون الإقليم ما عدا الأمن الخارجي (الجيش والحدود) ولا يكون لحكومته تمثيل دبلوماسي في الخارج أو علاقات مستقلة مع الدول الأخرى ولا يسيطر على الثروات والمصادر الطبيعية ، ويشارك في الحكومة والمجلس التشريعي للدولة الفيدرالية. وهذا ما يريده الأكراد في العراق الآن .

حكم ذاتي إقليمي تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة وبحماية دولية: إذا انفصل إقليم عن الدولة يملك سكانه عوامل قومية مشتركة ، وتديره حكومة مشكلة من سكان الإقليم ومجلس تشريعي منتخب من سكان الإقليم ولا يكون للإقليم تمثيل في حكومة الدولة التي كان تضمه من قبل ، ويكون تحت حماية قوات دولية ولا يكون له جيش خاص ولا تمثيل مع الخارج ، مثل إقليم كوسوفو في يوغسلافيا .

حكم ذاتي ثقافي : يعطى سكان احد الأقاليم في دولة ما حق التعليم بلغتهم وممارسة حياتهم الثقافية بلغتهم وليس بلغة الدولة التي تضم الإقليم ،وتكون لهم إدارة الجامعات والمدارس والمعاهد من قبل أهل الإقليم ولهم الحق في وضع سياساتها التعليمية دون الدولة التي تضم الإقليم .

حكم ذاتي إداري : يعطى سكان الإقليم في دولة ما حق إدارة شؤون السكان في الإقليم بأنفسهم، دون تدخل من الدولة التي تضم الإقليم، ويشمل ذلك شؤون التعليم والصحة والبلديات والمجالس المحلية والشرطة المحلية والمحاكم المحلية والشؤون الاجتماعية والأوقاف والزراعة والعمل والعمال والبناء. وتترك شؤون الدفاع والخارجية والمالية والثروات الطبيعية والحدود والمعابر للدولة المركزية .

وافقت الحكومة العراقية على منح الأكراد الحكم الذاتي في المناطق ذات الأغلبية الكردية في عام 1970م ، رغبة منها في حل المسألة الكردية بالمفاوضات وإنهاء القتال في شمال العراق لتتفرغ للقيام بدور إقليمي في منطقة الخليج العربي بعد انسحاب بريطانيا منه، ولمواجهة التدخل الإيراني في منطقة الخليج اثر احتلالها جزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى ومواجهة مطالب إيران في شط العرب .

الهوامش:

- 1- عبد الكريم احمد، القومية والمذاهب السياسية ، القاهرة : المطبعة الثقافية ، 1970م ، ص.33
- 2-المصدر السابق ، ص 44.
- 3- المصدر السابق ، ص 44.
- 4- ساطع ألحصري ، ما هي القومية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1985م، ص. 41.
- 5-عبد الكريم احمد، القومية والمذاهب السياسية ، القاهرة : المطبعة الثقافية ، 1970م ، ص 44.
- 6-ساطع ألحصري ، ما هي القومية ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، 1985م ، ص 75.
- *7- الحركة السنوسية : أسسها محمد بن علي السنوسي ، وهو من مواليد مست غان م في الجزائر في عام 1859م ، تعلم في المغرب وأسس زاوية في مكة المكرمة ، وكان صوفيا ، وقاوم أتباعه الاستعمار في شمال إفريقيا ، وأسس مركزا لحركته في واحة جغبوب في ليبيا ، وقاوم السنوسيون الطليان لما احتلوا ليبيا بقيادة عمر المختار ، ومن أشهر قادتها الشريف احمد السنوسي ، والذي جاهد ضد الطليان من مصر .
- 8-عبد الكريم احمد، القومية والمذاهب السياسية، القاهرة: المطبعة الثقافية، 1970م، ص. 53.
- 9-المصدر السابق، ص. 54.
- 10- ساطع ألحصري، ما هي القومية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985م، ص. 71.
- 11-عبد الكريم احمد، القومية والمذاهب السياسية، القاهرة: المطبعة الثقافية، 1970م، ص. 63.
- 12- المصدر السابق، ص. 64.
- 13- المصدر السابق، ص

نشأة الدولة الحديثة في العراق

يقع العراق في المشرق العربي ، حيث يحده من الشرق الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، ومن الشمال الجمهورية التركية ، ومن الشمال الغربي الجمهورية العربية السورية ، ومن الغرب المملكة الأردنية الهاشمية ، ومن الجنوب الشرقي الخليج العربي ودولة الكويت ، ومن الجنوب المملكة العربية السعودية .

كان العراق، في مطلع القرن العشرين، عبارة عن ثلاث ولايات (الموصل وبغداد والبصرة) ضمن الدولة العثمانية، حيث يقع العراق على الحدود الشرقية للدولة العثمانية المحاذية لـ إيران. وكان يحكمها في تلك الفترة، الصفويون ،والذين كان بينهم وبين العثمانيين عداً مستحكماً . وتعرضت مدن العراق للحصار أو الاحتلال من قبل إيران ، ولذلك انتشرت القلاع عسكرية في معظم المدن العراقية.

يسكن في العراق أعراق مختلفة ومذاهب شتى ، حيث يشكل العرب ما يقارب 80% من مجموع

السكان ، يتمركزون في مناطق الجنوب و الوسط والغرب والشمال الغربي، وينتمي غالبية العرب للمذهب

الشيوعي .ويشكل الأكراد ما نسبته 18-20% من مجموع السكان (1)، يتمركزون في مناطق الشمال الشرقي، وينتمي غالبتهم للمذهب السني ، وهناك أقلية منهم تنتمي للمذهب الشيوعي ، وهم الأكراد الفيليين.

* (2).و يشكل التركمان أقلية صغيرة في العراق ، ويتمركزون في محافظة كركوك والموصل ، وينتمون

للمذهب السني ، وهناك أقليات عرقية صغيرة من الأرمن والكلدان والأشوريين ، ينتمون للدين المسيحي .(3)

يختلف العراقيون في تحديد نسب الأعراق والطوائف، ولعل ذلك يرجع إلى أن آخر الإحصاءات الرسمية

للسكان على أساس عرقي أو طائفي كانت في عام 1957م، والذي تبين من خلاله أن نسبة العرب

80% ونسبة الأكراد 16.4% ونسبة التركمان 2.2% ونسبة الشيعة 44%. (4)

شاركت الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، إلى جانب ألمانيا ضد الحلفاء (بريطانيا وفرنسا

ومن تحالف معهم) ، وكان نتيجة ذلك أن قامت بريطانيا بالزحف على العراق من الهند ، حيث احتلت القوات

البريطانية مدينة البصرة في تاريخ 1914/11/5 م ، ثم تقدمت شمالاً فاحتلت مدينة بغداد في تاريخ

1917/3/11 م ، ثم واصلت الزحف شمالاً فاحتلت مدينة الموصل في تاريخ 1918/11/13 م .(5)

هدفت بريطانيا من احتلالها للعراق: استغلال ثرواته النفطية والذي اكتشفته شركة نفط العراق - والتي تملكها شركات بريطانية وغربية - في منطقة كركوك في الشمال. وكذلك الحفاظ على مصالحها في منطقة الخليج العربي ، حيث كانت قواته تتواجد في المشيخات الصغيرة على ساحل الخليج العربي (الكويت والبحرين وقطر وأم القوين وعجمان ورأس الخيمة والشارقة وأبو ظبي ودبي والفجيرة). ومنع امتداد النفوذ الفرنسي إلى الشمال العراقي من سوريا التي كانت تحت الاحتلال الفرنسي (6).

واجهت القوات البريطانية مقاومة عنيفة من القوات العثمانية ، أثناء زحفها من البصرة إلى بغداد ، ولقد كبدت القوات العثمانية القوات البريطانية خسائر فادحة في الأرواح بلغت 33 ألف قتيل . وقد اضطرت فرقة من القوات البريطانية للاستسلام في مدينة الكوت والتراجع إلى البصرة وذلك عام 1916م . ثم جددت زحفها نحو بغداد بعد ذلك ، واحتلت بغداد.(7)

هبت الجماهير العراقية بمختلف شرائحها الاجتماعية بثورة ضد قوات الاحتلال البريطاني ، في مناطق الجنوب ، ثم امتدت الانتفاضة إلى مناطق العراق الأخرى ، فيما عرف بثورة العشرين لأنها كانت عام 1920م . ونتيجة للثورة خسرت بريطانيا ما يقارب من ألف قتيل وثلاثة آلاف مفقود عدا الجرحى ، على الرغم من استخدام بريطانيا للطائرات والأسلحة الحديثة لإخماد الانتفاضة .(8)

خرجت بريطانيا من الحرب العالمية الأولى بكثير من الخسائر في المعدات والأرواح ، نتيجة قتال قواتها في جبهات متعددة . وشعرت بعد ثورة العشرين أن احتلالها لكامل العراق لفترة طويلة سيكون مكلفا ، وان الشعب العراقي يرفض الاحتلال العسكري المباشر ، فأرادت أن تسيطر على العراق بأقل التكاليف سواء في الأرواح أو الأموال .

عينت بريطانيا الملك فيصل بن الحسين بن علي* (9). ملكا على العراق ، وأعلن عن تأسيس دولة العراق الحديث ، على أن يكون نظام حكمها ملكيا دستوريا برلمانيا ، وكان ذلك في 23/آب/ 1921م ، حيث شكلت أول حكومة عراقية برئاسة نقيب الأشراف في بغداد عبد الرحمن النقيب .

شارك في الحكومة العراقية نخبة من الضباط والموظفين الذين خدموا في أيام الحكومة العثمانية ، من أمثال نوري السعيد وطه الهاشمي وجعفر العسكري ورستم حيدر وياسين الهاشمي وجميل المدفعي .

ضمت بريطانيا ولاية الموصل إلى مملكة العراق ، في عام 1926م ، والتي كان يسكن فيها غالبية أكراد العراق ، وقد قررت الحكومة العراقية أن يكون الموظفون في المناطق ذات الأغلبية الكردية في شمال العراق من الأكراد ، وان تكون اللغتان العربية والكردية اللغات الرسمية ، وان يتعلم أبناء الأكراد في مناطقهم باللغة الكردية . (10)

وعلى الرغم من تشكيل حكومة عراقية ، بقيت العراق تحت الانتداب البريطاني ، وسيطرت بريطانيا على الوزارات العراقية من خلال المستشارين الانجليز ، حتى إعلان استقلال العراق عام 1932م . نشطت في تلك الفترة أحزاب وطنية عديدة منها:

الحزب الوطني العراقي : والذي تأسس في العشرينات من القرن العشرين برئاسة جعفر أبو أئمن ، وكان هذا الحزب امتدادا للحزب العراقي السابق حرس الاستقلال ، وقد دعا إلى الاستقلال عن بريطانيا والدفاع عن وحدة العراق بحدوده الطبيعية ، وتأييد الحكومة الدستورية النيابية ، والنهوض بالعراق إلى مصاف الأمم المتقدمة .

حزب النهضة العراقية: تأسس برئاسة أمين الجرججي وكانت دعوته مشابهة لدعوات الحزب السابق الحزب الحر العراقي : تأسس برئاسة محمود النقيب ، وقد أيد الحكومة العراقية الأولى برئاسة ابن عمه عبد الرحمن النقيب ، وأيد عقد معاهدة تحالف مع الحكومة البريطانية ، واصدر جريدة باسم العاصمة . حزب الأمة : تأسس في 19 (آب) 1924 م وبرز قاداته ناجي السويدي ، طالب بالإسراع في وضع دستور دائم للعراق وإجراء انتخابات نيابية .

حزب الاستقلال الوطني: تأسس في الموصل في (أيلول) 1925م ودعا إلى ضم ولاية الموصل إلى العراق. واصدر جريدة باسم فتى العراق .

جمعية الدفاع الوطني عن ولاية الموصل : تأسست في 16 (تشرين الثاني) 1925 م في الموصل . حزب التقدم : تأسس في (تشرين الأول) 1925م وكان رئيسه عبد المحسن السعدون ، كان يهدف إلى تطبيق المعاهدة العراقية - البريطانية مع التعديل عليها ، والعمل على انضمام العراق لعصبة الأمم . واصدر الحزب جريدة اللواء ثم التقدم .

حزب الشعب: تأسس في 30 (تشرين الثاني) 1925م ورئيسه ياسين الهاشمي، وكان يهدف إلى

تأمين استقلال العراق، وتطوير القوى الوطنية. وقد اصدر جريدة باسم نداء الشعب . (11)

الأحزاب العراقية التي تأسست مع نشأة الدولة كانت أحزاب قومية عربية ، وطالبت باستقلال العراق

وإنهاء الاحتلال البريطاني ، وقد ساهم في تأسيسها مثقفون مدنيون أو عسكريون ، كان اغلب المنتسبون لها

من أبناء المدن .

مشكلة الموصل

نشأت مشكلة الموصل مع الحرب العالمية الأولى كنتيجة لهزيمة العثمانيين واحتلال البريطانيين للعراق ثم تأسيس الدولة العراقية ، حيث قسمت بريطانيا وفرنسا منطقة المشرق العربي في اتفاقية سايكس بيكو في عام 1916م ، ونصت الاتفاقية على أن تكون ولاية الموصل ضمن منطقة النفوذ الفرنسي مع سوريا . ولكن القوات البريطانية سبقت القوات الفرنسية في احتلال الولاية ، وكذلك أخذت الجمهورية التركية بزعامة مصطفى كمال أتاتورك تطالب بها .

وتشبت بريطانيا بوجودها في الولاية بعد اكتشاف كميات كبيرة من البترول فيها واستخدمتها ورقة ضغط على الحكومة العراقية الجديدة من اجل توقيع معاهدة بين البلدين . وقد وافقت اللجنة التي عينتها عصبة الأمم والتي زارت المنطقة على ضمها للمملكة العراقية ، على شرط أن تبقى تحت الانتداب البريطاني مدة 25 سنة . ثم تم ضم الولاية للمملكة العراقية عام 1926م ، بعد أن تم إرضاء فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا بمنحها حصص من عائدات النفط العراقي في الولاية .

ولقد كان النفط من أهم المواضيع التي استغلت في مشكلة الموصل والتهديد بضمها إلى تركيا ، حيث أرادت بريطانيا أن تجعل من مشكلة الموصل تهديدا متواصلا للعراق لكي تضطره تسليم النفط إليها والتوقيع على المعاهدة البريطانية - العراقية . وبعد مفاوضات بين الحكومة العراقية وشركة النفط التركية (شركة نفط العراق فيما بعد) وقع الطرفان في 14 (آذار) 1925م امتياز النفط حيث أصبح النفط مؤمنا للمصالح البريطانية والهولندية والفرنسية والأمريكية . (12)

برزت في ولاية الموصل حركة قومية عربية ، التي شكلت أحزاب قومية طالبت باستقلال العراق وضم ولاية الموصل له ، مما ساهم في بروز الحركة القومية الكردية فيها أيضا . و ظهرت المسألة الكردية في العراق ، لان معظم الأكراد يسكنون في شمال شرق ولاية الموصل وكانت وما زالت المسألة الكردية مشكلة للحكومات العراقية المتعاقبة ، وقد كلفت العراق والأكراد في شماله فقدان الكثير من الأرواح والأموال .

الهوامش:

- 1- وزارة الدفاع المصرية، الأقليات في المنطقة العربية، نشرة، القاهرة: وزارة الدفاع، بلا تاريخ، ص. 1.
- 2* الأكراد الفيليين: اعتبرتهم الحكومة العراقية، عام 1980م بعد اشتعال الحرب العراقية - الإيرانية، من أصل إيراني، وقامت بطردهم من العراق إلى إيران، بعد أن اتهمتهم بأنهم عيون لإيران على العراق.
- 3- وزارة الدفاع المصرية، الأقليات في المنطقة العربية، نشرة، القاهرة: وزارة الدفاع، بلا تاريخ، ص. 1.
- 4- احمد إبراهيم وآخرون، العدوان على العراق خريطة أزمة ومستقبل أمة، القاهرة: دار البحوث والدراسات السياسية، 2003م، ص. 250.
- 5- صالح، العلي وآخرون، العراق في التاريخ، بغداد: دار الحرية للطباعة، 1983م، ص. 664.
- 6- المصدر السابق نفسه.
- 7- المصدر السابق نفسه.
- 8- جمال عمر نظمي، ثورة 1920م الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية، بغداد: المكتبة العالمية، 1985م، ص. 399-400.
- (9)* الملك فيصل بن الحسين: أبوه شريف مكة، الحسين بن علي أعلن الثورة على الأتراك خلال الحرب العالمية الأولى تأييدا للحلفاء، قاد فيصل تقدم من الحجاز إلى دمشق، شكل حكومة عربية في دمشق وأعلن نفسه ملكا على سوريا، لم تدم حكومته طويلا حيث احتلت فرنسا دمشق عام 1920م، وخرج منها إلى حيفا.
- 10- ماريون فاروق سلو غلت وبيتر سلوغلت، من الثورة إلى الديكتاتورية العراقية منذ 1958م، ترجمة: مالك أنبراسي، كولون: دار الجمل، 2003م، ص. 55.
- 11- صالح العلي وآخرون، العراق في التاريخ، بغداد: دار الحرية للطباعة، 1983م، ص. 672.
- 12- المصدر السابق، ص. 674.

نشأة الحركة القومية الكردية في العراق وتطورها

تتكون كردستان الطبيعية حاليا من المناطق الواقعة شمال غرب الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، وشمال الجمهورية العراقية ، وشمال شرق الجمهورية العربية السورية ، وجنوب شرق الجمهورية التركية ، وغرب جمهوريتي أذربيجان وأرمينية . جرى تقسيم كردستان الطبيعية في القرن الخامس عشر نتيجة الحروب التي حصلت بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية في إيران . ثم احتلت بريطانيا شمال العراق وذلك خلال الحرب العالمية الأولى ، وقامت فرنسا باحتلال سوريا أيضا ، وضمت أرمينيا وأذربيجان إلى جمهوريات الاتحاد السوفيتي .(1)

ينحدر الأكراد من أصول آرية -هندية أوروبية ، وكان لطبيعة المناطق الجبلية الوعرة والتي يسكنها الأكراد ، أثرا في تكوين الشخصية الكردية ، مما منع من ذوبا نهم في الشعوب التي عبرت بلادهم غازية من الغرب إلى الشرق أو من الشرق إلى الغرب ، وحافظوا على صفاتهم القومية .(2)

يسكن في مناطق كردستان الطبيعية ما يقارب 40 مليون كردي ، ويتواجد في العراق خمس ملايين منهم ، ويشاركهم السكنى في مناطقهم العرب والتركمان والأشوريون .(3)

نشطت الحركات القومية بين الشعوب التي تسكن في ولايات الدولة العثمانية ، حيث تشكلت جمعيات سرية في صفوف الأتراك والعرب والأكراد وشعوب البلقان ، وقامت جمعية الاتحاد والترقي التركية بقلب نظام الحكم ، وحاولت تترك الشعوب الأخرى . مما دفع الشباب الكردي المثقف لتأسيس جمعية تعالي وترقي كردستان ، وذلك عام 1908م في مدينة اسطنبول، وقد قام بتأسيسها أمين عالي بدرخان ، وتأسس عام 1910 م حزب الأمة الكردي ، وقاموا بإصدار صحف وجرائد تدعو إلى النضال من اجل إحقاق الحقوق الكردية (4).

الانتفاضات والثورات الكردية في شمال العراق

نشطت الجمعيات الكردية الداعية إلى النضال من اجل إحقاق الحقوق الكردية ، كحق تقرير المصير ، والاستقلال عن الدولة العثمانية ، وذلك في مطلع القرن العشرين ، وتعالى دعوات المثقفين القومية . انتفض الأكراد ضد الدولة العثمانية بقيادة الشيخ عبد السلام بن محمد البرزاني ، وذلك عام 1907م ، واستمر الأكراد في ثورتهم تلك ، حتى اعتقل الشيخ عبد السلام خلال الحرب العالمية الأولى ، وأعدمه الأتراك في مدينة الموصل .(5)

وقعت الدول المشاركة في الحرب العالمية الأولى (المنتصرة والمهزومة) على معاهدة سيفر ، في باريس ، عام 1920م ، والتي أقرت حكما ذاتيا للأكراد لمدة سنة ،ومن ثم يسمح للأكراد في إنشاء دولة كردية مستقلة . عارضت حكومة الجمهورية التركية التي كان يرأسها مصطفى كمال أتاتورك معاهدة سيفر بشدة ، وطالبت بولاية الموصل التي احتلتها القوات البريطانية عام 1918م. ثم وقعت الدول الغربية معاهدة سان ريمو عام 1923م ، فخذلت الأكراد فتراجعت عن إعطائهم حكما ذاتيا أو استقلالاً ، ووافقت على ضم ولاية الموصل إلى مملكة العراق ، وتم ذلك عام 1926م.(6)

تجددت الثورة الكردية في شمال العراق ، بعد احتلال القوات البريطانية لولاية الموصل ، عام 1920م بقيادة الشيخ محمود البرزاني ، حيث استطاع بمساندة البرازانيين والزياريين ، أن يقتل الحاكم السياسي البريطاني في المنطقة .(7) شجعت الحكومة التركية أكراد شمال العراق على الثورة ضد البريطانيين ، فقام الشيخ محمود بالسيطرة على مدينة السليمانية ، ثم أعلن نفسه ملكا على كردستان ، وذلك في تشرين ثاني عام 1922م ، واستمر في منع الحكومة العراقية الحديثة في إقامة إدارات حكومية في مناطق الأكراد في شمال العراق حتى عام 1926م .(8)

قامت القوات البريطانية وقوات الحكومة العراقية ، في التقدم نحو المناطق الكردية التي كان الشيخ محمود يسيطر عليها ، وذلك في الفترة ما بين 1925م و 1927م ، وكان نتيجة ذلك أن استطاعت هذه القوات السيطرة على المناطق الكردية وإخماد انتفاضة الأكراد ، وقد أدى استخدام الطائرات البريطانية

والأسلحة الحديثة إلى تدمير الكثير من القرى الكردية والتنكيل بالأكراد ثوارا ومدنيين ، وقتل أعداد كبيرة منهم (9).

هب الشعب الكردي منتفضا في 6 (أيلول) 1930م ، فخرجت الجماهير الكردية في مظاهرة كبيرة في مدينة السليمانية ، مطالبة بالضمانات للحقوق الكردية ، وفي نفس الوقت رفضت إجراء انتخابات برلمانية من اجل انتخاب برلمان جديد ليصادق على المعاهدة مع بريطانيا وذلك لان المعاهدة البريطانية - العراقية لم يكن فيها أي إشارة إلى الحقوق الكردية . فهاجمت قوات الحكومة العراقية المظاهرة بإطلاق النار عليها من أسلحتها ، مما تسبب في وقوع خسائر في الأرواح في صفوف الأهالي والشرطة والجيش . (10)

عاد الشيخ محمود البرازاني معلنا الثورة من جديد في شمال العراق ، وطالب الحكومة البريطانية ، أن تطلب من الحكومة العراقية إخلاء منطقة كردستان من مدينة خانقين في الجنوب الشرقي وحتى مدينة زاخو في الشمال الغربي، وان تسمح بريطانيا بقيام حكومة كردية في كردستان تحت الانتداب البريطاني ، حتى تعلن عصبة الأمم استقلال العراق . (11)

هاجمت القوات العراقية تدعمها القوات البريطانية ، مناطق كردستان التي يتمركز فيها الثوار الأكراد ، مما أدى إلى استسلام الشيخ محمود البرازاني في تاريخ 13 (أيار) 1931م ، ففرضت الحكومة العراقية عليه الإقامة الجبرية في جنوب العراق حتى عام 1941م. (12)

انتفض الشعب الكردي من جديد بقيادة محمود البرازاني ، وذلك في (أيار) عام 1941م (خلال فترة الحرب العالمية الثانية) وذلك بعد تمكن من الوصول إلى السليمانية أثناء القتال بين القوات البريطانية وقوات الحكومة العراقية برئاسة رشيد عالي الكيلاني . وجدد الشيخ محمود البرازاني مطالبه باستقلال الأكراد في شمال العراق ، ولكنه لم ينجح في مواجهة قوات الحكومة العراقية واجبر على البقاء في بغداد حتى وفاته في عام 1956م. (13)

انتفض الأكراد في عام 1943م ، بقيادة الملا مصطفى البرزاني ، فأرسلت الحكومة العراقية برئاسة نوري السعيد ووزيرا كرديا يدعى ماجد مصطفى ، لمفاوضة الزعماء الأكراد الثائرين في شمال العراق . ثم توقف القتال بين قوات الحكومة العراقية وقوات البشمركة الكردية نتيجة للمفاوضات في تاريخ 7 (كانون ثاني)

1944م. واتفقت الحكومة العراقية مع الزعماء الأكراد على تكوين محافظة كردية تشمل كركوك واربيل والسليمانية ودهوك وخانقين ، وعينت الوزير الكردي ماجد مصطفى مشرفا عليها . (14)

تجدد القتال بين الثوار الأكراد والحكومة العراقية في عام 1945م ، وانضم إلى قوات البشمركة عدد من الضباط الأكراد ذوي الميول القومية ، ثم استطاعت الحكومة العراقية توجيه ضربات قوية للثوار الأكراد ، فلجا الملا مصطفى البرزاني وعدد من الثوار إلى دولة مهاباد الكردية في إيران عام 1946م ، ثم التجأ إلى الاتحاد السوفيتي وبقي هناك حتى عام 1959م.

قامت الحكومة العراقية في تاريخ 19 (نيسان) 1947م بتنفيذ الإعدام في مجموعة من الضباط الأكراد ذوي الميول القومية ، منهم الرئيس أول عزت عزيز والرئيس أول مصطفى خوشنا والرئيس خير الله عبد الكريم والملازم محمد محمود قدسي ، وحكمت بالإعدام غيابيا على الملا مصطفى البرزاني وأخوه الشيخ احمد (15). واستمرت الحكومة العراقية في اضطهاد الأكراد ، فأبعدت زعماء الثورة المتبقين في العراق إلى البصرة ، وصادرت أملاكهم في كردستان ، وذلك حتى عام 1954م ، حيث أرجعتها لهم بناء على طلب الوزير الكردي سعيد القزاز . (16)

اختلف الزعماء الأكراد وعلى رأسهم الملا مصطفى البرزاني مع الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم في الفترة ما بين 1961م و 1963م ، بسبب قانون الإصلاح الزراعي ، وعدم منح الأكراد حكما ذاتيا في كردستان ، وعدم القيام بإصلاحات اجتماعية يطالب الأكراد بها في مناطقهم . ورفضت الحكومة العراقية الاستجابة للمطالب الكردية بمشاركة فعالة للأكراد في الوزارة والمؤسسات الحكومية والجيش، وجعل اللغة الكردية لغة رسمية أولى في المناطق الكردية، وجعل الشرطة في المناطق الكردية من الأكراد. كما أن الحكومة العراقية رفضت تخصيص جزء من عائدات النفط يصرف على مناطق كردستان شمال العراق .

تجدد القتال بين الطرفين في تلك الفترة، و استغلت الحكومة الإيرانية الوضع فقامت بمساندة الثوار الأكراد، وأمدتهم بالأسلحة والتدريب والغذاء والتجهيزات الطبية وأمنت لهم قواعد خلفية في أراضيها. وكانت إيران تهدف من دعمها لقتال الثوار الأكراد ضد قوات الحكومة العراقية ، إضعاف الطرفين ، والضغط على

الحكومة العراقية من اجل إجبارها على التوقيع على اتفاهه تستجيب لمطالب إيران بتعديل الحدود العراقية معها في منطقة شط العرب ، ولمنع العراق من القيام بدور في منطقة الخليج العربي .(17)

وفي (تشرين ثاني) عام 1964 م، توقف القتال بين قوات الحكومة العراقية والثوار الأكراد ، على اثر المفاوضات التي تمت بين عبد الرزاق محمد ممثل الرئيس العراقي عبد السلام عارف وصالح اليوسف البرزاني ممثل الملا مصطفى البرزاني ، وتم تبادل الأسرى بين الطرفين ، وأصدرت الحكومة العراقية عفوا عاما عن الثوار الأكراد الذين شاركوا في قتال قواتها ، وتعهدت بإصلاح القرى الكردية التي دمرتها الحرب ، وأقرت الحقوق الوطنية الكردية استنادا إلى اللامركزية الإدارية . (18)

على الرغم من موافقة الملا مصطفى البرزاني على اقتراح عبد السلام عارف ، عاد القتال بين الطرفين بسبب رفض جلال الطالباني وإبراهيم احمد الاتفاق ، مما نتج عنه اقتتال بين القوات الموالية للملا مصطفى البرزاني والقوات الموالية لجلال الطالباني وإبراهيم احمد . يرى بعض المؤرخين أن أصابع القوى الخارجية (المخابرات الإيرانية -السافاك- والمخابرات المركزية الأمريكية والموساد الإسرائيلي) كانت وراء تمرد الأكراد ضد الدولة العراقية التي يرأسها عبد السلام عارف ، رغبة منها في إشغال العراق عن القيام بدور في قضية الصراع العربي - الإسرائيلي(19).

وبقي القتال بين القوات الحكومية العراقية والأكراد مستمرا ، حتى توفي الرئيس عبد السلام عارف في حادث سقوط الطائرة العمودية والتي كان على متنها ، وتولى الرئاسة من بعده الرئيس عبد الرحمن عارف ، ثم عرضت حكومة عبد الرحمن البرزاني على الأكراد التفاوض على أساس حل قضيتهم بإقامة نظام اللامركزية الإدارية في المناطق الكردية . وكان ذلك في الفترة من عام 1966 م وحتى عام 1968 م ، ولكن القتال توقف بسبب قيام حرب بين الدول العربية وإسرائيل في تاريخ 1967/6/5 م ، بأمر من الزعيم الكردي مصطفى البرزاني . و لعل السبب في ذلك رغبة الزعماء الأكراد بالظهور على أنهم في عداء مع إسرائيل ولا يوجد علاقات معها كما كان يتردد في الأخبار في تلك الفترة .(20)

وفي عام 1969 م ، تجدد القتال بين قوات الحكومة العراقية ، في عهد الرئيس احمد حسن البكر ، والقوات الكردية الموالية للملا مصطفى البرزاني ، حيث استخدمت القوات الكردية مدافع ثقيلة في القتال

وشنت هجوما على المنشآت النفطية في مدينة كركوك. بررت الزعامة الكردية تجدد القتال ، انه كان بسبب محاولة الحكومة العراقية تجاوز القيادات الكردية التقليدية ، واستمالة قوى كردية لتكون موالية لها .(21)

وفي 11 (آذار) 1974م ، أصدرت الحكومة العراقية قرار بتطبيق قانون الحكم الذاتي ، على أن يتم تطبيقه في محافظات اربيل والسليمانية ودهوك ، و ذلك بعد المفاوضات التي تمت بين الزعماء الأكراد ونائب الرئيس العراقي صدام حسين .ولكن الأكراد رفضوا ذلك ، بسبب استثناء مدينة كركوك من منطقة الحكم الذاتي ، وعدم موافقة الحكومة العراقية على تخصيص حصة للأكراد من عائدات النفط العراقي .

شجعت الحكومة الإيرانية الأكراد على الثورة ، وأمدتهم بالمال والأسلحة والدعم اللوجستي وتأمين قواعد أمنة لهم داخل الأراضي الإيرانية ، وذلك رغبة منها على إجبار الحكومة العراقية على التوقيع على معاهدة حدودية جديدة .وفي تاريخ 6(آذار) 1975م ، وقع نائب الرئيس العراقي صدام حسين مع شاه إيران محمد رضا بهلوي اتفاقية القاهرة ، وكان من شروطها وقف الدعم الإيراني للأكراد ، ثم شنت قوات الحكومة العراقية هجوما على الأكراد ، نتج عنه هزيمتهم وسيطرة قوات الحكومة العراقية على مناطق كردستان العراق كاملة ، وفر الملا مصطفى البرزاني وأبناؤه والتجأ إلى الولايات المتحدة الأمريكية .(22)

وفي عام 1979 م ، عاد مسعود وإدريس البرزاني إلى شمال العراق ، بعد وفاة والدهم مصطفى البرزاني ، وأعلنوا تأييدهم للثورة الإسلامية في إيران ، وأما زعيم حزب الاتحاد الوطني الكردستاني جلال الطالباني فبقي في الجمهورية العربية السورية .(23)

كانت سوريا تنظر الى الطالباني انه زعيم وطني ثائر متحرر ، وان البرزاني زعيم عشائري ، وبسبب العداء بين حكومتي العراق وسوريا ، أيدت سوريا الطالباني ولكنها منعتهم من العمل ضد العراق في فترة تفاهم حكومتي البلدين في عام 1979م .

وفي (أيلول) عام 1980م نشبت الحرب بين إيران والعراق ، وخشيت الحكومة العراقية استغلال الأكراد انشغال الجيش العراقي في الحرب مع إيران ، ففي أواخر عام 1982م أعدمت الحكومة العراقية 140 كرديا من أعضاء حزب الاتحاد الوطني الكردستاني الذي يتزعمه جلال الطالباني .(24)

وفي (أيار) 1983م ، سمحت الحكومة العراقية للقوات التركية بدخول مناطق كردستان العراق ، بحجة مطاردة ثوار حزب العمل الكردستاني التركي . وعلى الرغم من ذلك عاد الأكراد في أواسط الثمانينات يشكلون قوة في شمال العراق . ولكن الحكومة العراقية استطاعت تأسيس مليشيات كردية موالية لها وصل عددها إلى أكثر من خمسين ألف شخص .(25).

وفي عام 1987م ، عاد الثوار الأكراد إلى النقاط أنفاسهم وتنظيم صفوفهم ، وفي (آذار) 1987م عين الرئيس صدام حسين ، ابن عمه علي حسن المجيد قائدا عسكريا للجبهات الشمالية ، ومنحه صلاحيات مطلقة لاستعمال ما يشاء ضد أي هجوم إيراني أو كردي على القوات العراقية ، شن المجيد حملة عسكرية على الأكراد سماها الأنفال ، وأنهى انتفاضتهم بالقوة ، وقيل انه استخدم أسلحة كيميائية في منطقة حلبجا الكردية .(26)

وفي عام 1991م ، انتفض الشعب الكردي في شمال العراق ، على اثر ثورة الشيعة في الجنوب ، وتحريض الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب ، ونجح الثوار الأكراد في السيطرة على منطقة الحكم الذاتي وعلى مدينة كركوك . لكن القوات العراقية نجحت في الهجوم على المدن الكردية واستعادتها، وأجبرت مليوني مواطن كردي على الفرار إلى المناطق الحدودية مع تركيا . حيث سمحت اتفاقية الهدنة بين الحكومة العراقية والأمريكان ، للعراق استعمال الطائرات العمودية مما سبب هزيمة الأكراد والقضاء على انتفاضتهم .

وفي 25 نيسان 1991م ، وقع جلال الطالباني اتفاق مع الرئيس صدام حسين من اجل تطبيق الحكم الذاتي ، ولم تتدخل القوات الحكومية بعد ذلك في مناطق الحكم الذاتي ، إلا في عام 1996م بناءا على طلب رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود البرزاني ، استطاعت القوات العراقية الوصول إلى الحدود الإيرانية - العراقية ، وفر جلال الطالباني وقواته إلى داخل الأراضي الإيرانية ، وذلك بعد أن كانت القوات الكردية الموالية له تسيطر على كل المدن في منطقة الحكم الذاتي .(27)

ثم انسحبت القوات العراقية وتمركزت في مدينة كركوك ، وعادت قوات جلال الطالباني للسيطرة على السليمانية وسيطرت قوات مسعود البارزاني على بقية مناطق الحكم الذاتي . وكان السبب في انسحاب الجيش العراقي إعلان أمريكا وبريطانيا شمال العراق منطقة حظر جوي ، وفرض الحماية الدولية على المنطقة

الكردية .وفي عام 1998م،تصالح الزعماء الأكراد في واشنطن ، وبقيت المناطق الكردية خالية من أي وجود للإدارة الحكومية العراقية ، وتحت إدارتي الحزبين الكرديين الرئيسيين (الديمقراطي والاتحاد الوطني)، والى يومنا هذا .

هدفت الانتفاضات الكردية في الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية الى الضغط على الحكومة العراقية من اجل منح الأكراد في شمال العراق الاستقلال وحق تقرير المصير ، وتطلع الأكراد الى توحيد الأمة الكردية في دولة واحدة . أما في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية فجرى تغيير على الأهداف الكردية من انتفاضاتهم ضد الحكومة العراقية ، وهو الحصول على حكم ذاتي في المناطق ذات الأغلبية الكردية (اربيل ودهوك والسليمانية وكركوك وبعض مناطق الموصل وديالى)ضمن الدولة العراقية ، حيث يشارك الأكراد في كل أجهزة الدولة .

هدف الأكراد من انتفاضة 1991م ، إنهاء سيطرة الحكومة العراقية على مناطقهم ، وبدءوا في المطالبة بالحكم الذاتي في نطاق دولة فيدرالية .

الأحزاب الكردية

نشطت في العراق أحزاب كردية، في الأربعينات من القرن العشرين ، أسسها مثقفون وضباط سابقون ، وكانت قواعدها من أبناء القبائل الكردية، مما جعل القيادات العشائرية تسيطر على هذه الأحزاب و منها : حزب الأمل : تأسس هذا الحزب في شمال العراق، في (أيلول) 1942م ، بقيادة ضابط كردي سابق يدعى مير حاج ، وضم العديد من المثقفين الأكراد ، ولكنه كان مفكك وضم جناح يساري يرى أن الثورة الاشتراكية هي الطريق للحصول على الحقوق الكردية ، وجناح يميني يرى أن مفتاح الوصول إلى تلك الحقوق بيد بريطانيا . وقد ساند هذا الحزب الملا مصطفى البرزاني في انتفاضته ضد قوات الحكومة العراقية ، وبقي قائما حتى عام 1943م .(28)

حزب الخلاص : تأسس هذا الحزب في (تشرين ثاني) عام 1945م واستمر حتى عام 1946م ، حيث تشكل الحزب الديمقراطي الكردي . و قد شكله جماعة الحرية وهم مجموعة من المثقفين والضباط الأكراد ومن رجال القبائل الكردية أيضا ، بزعامة الملا مصطفى البرزاني ، وكان يطالب بالاستقلال الكامل للأكراد .

الحزب الديمقراطي الكردستاني : تشكل هذا الحزب بقيادة الملا مصطفى البرزاني ، في عام 1946م، ولما التجأ الملا مصطفى إلى الاتحاد السوفيتي ، وذلك بعد مساندته لدولة مهاباد الكردية في إيران ونجاح الحكومة الإيرانية في القضاء عليها ، تسلم قيادة الحزب سكرتيه السابق حمزة عبد الله ، ثم آلت قيادته إلى إبراهيم احمد ، مع بقاء منصب الأمين العام للملا مصطفى ، على الرغم انه كان في المنفى (29)

طالب الحزب الديمقراطي بالحصول على حكم ذاتي كامل للأكراد في شمال العراق من خانقين حتى زاخو ، بما فيها كركوك ، وبذلك أصبح الأكراد أكثر واقعية ، بعد أن تنازلوا عن المطالبة بدولة كردية

مستقلة (30)

وفي عام 1954م ، قام الأكراد بإعادة تشكيل الحزب الديمقراطي الموحد لكردستان ، وتم انتخاب مكتب سياسي جديد، يضم إبراهيم احمد وجمال الطالباني وعمر مصطفى ونوري صادق شويس وعلي عبد الله وعين الملا مصطفى البرزاني رئيسا لهذا المكتب ، على الرغم انه كان في المنفى . (31)

وفي 14 (تموز) عام 1958م قام الضباط الأحرار بإعلان الجمهورية في العراق ، وسمح الرئيس عبد الكريم قاسم بعودة الملا مصطفى البرزاني ومن معه من الأكراد إلى العراق ، وعاد الحزب الديمقراطي لينشط من جديد ، وعاد الملا مصطفى البرزاني رئيس الحزب إلى العراق .

في عام 1964م ، وافق الملا مصطفى البرزاني على وقف نشاط الحزب الديمقراطي الكردستاني ، تنفيذاً لقرار الحكومة العراقية منع الأحزاب السياسية في العراق ، اثر المفاوضات التي تمت بين ممثل الرئيس عبد السلام عارف وممثل الملا مصطفى البرزاني .

وفي (آذار) عام 1976 م ، انقسم الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى خمسة أحزاب وهي : الحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة الملا مصطفى البرزاني وبقي معه معظم أبناء الأرياف والعشائر والإقطاعيين ..

حزب الاتحاد الوطني الكردستاني : برئاسة جلال الطالباني وانضم إليه شباب يساري مثقف من أبناء المدن وكان يطالب بإقامة دولة كردية مستقلة في شمال العراق ، وقامت قواته بشن عمليات محدودة ضد قوات الحكومة العراقية في الفترة من عام 1977 وحتى عام 1978م وذلك بدعم من سوريا (32).

الحزب الكردي الثوري : برئاسة عبد شريف ، وقد قام جناحه العسكري بعمليات ضد قوات الحكومة العراقية في عام 1978م.

الحزب التقدمي الكردستاني .

حزب الشعب الديمقراطي : برئاسة سامي عبد الرحمن.

ثم بعد وفاة الملا مصطفى البرزاني عام 1979 م قاد الحزب ابنه مسعود البرزاني ، وما زال يقوده إلى يومنا هذا. وفي عام 1992 م ، شارك الحزب الديمقراطي في الانتخابات التي تمت في منطقة الحكم الذاتي ،

وحصل على 51% من المقاعد في البرلمان ، وأسس إدارة تابعة له في محافظة اربيل ودهوك مركزها مدينة اربيل.

تحالف مع إيران في فترة حكم الشاه وفي فترة حكم الجمهورية الإسلامية ، ثم تحالف مع الولايات المتحدة ، وأقام علاقات سرية مع الموساد الإسرائيلي ، وكانت له علاقات حسنة مع تركيا .(33)

وفي عام 2003 م ، فتح له مقرا في بغداد ومقرات في مختلف المدن العراقية ، وشارك عدد من زعمائه في مجلس الحكم المؤقت وكان رئيسه مسعود البرزاني عضوا في اللجنة الرئاسية ، ثم شارك في

الحكومة العراقية المؤقتة ، وأصبح الناطق الرسمي باسمه هوشيار زيباري ووزيرا للخارجية .(34)

حزب الاتحاد الوطني الكردستاني : تأسس في عام 1976م وذلك بعد انشاقه عن الحزب

الديموقراطي الكردستاني بزعامة الملا مصطفى البرزاني ،ويضم العديد من المثقفين وأبناء المدن ، ويطالب بدولة كردية مستقلة . و لقد حصلت منازعات وتنافس بينه وبين الحزب الديمقراطي الكردستاني ، تطورت إلى اقتتال بين قواتهما العسكرية في مناطق كردستان العراق ، كان أشده في أواسط التسعينات . وقد تحالف مع سوريا ومع إيران ثم مع الولايات المتحدة الأمريكية.

في عام 1992م ،أسس هذا الحزب إدارة تابعة له في مدينة السليمانية ، وذلك بعد فوزه في انتخابات

1992م ، ب49% من مقاعد البرلمان الكردي .

وقد نشط في مناطق الحكم الذاتي ذات الأغلبية الكردية ،العديد من الأحزاب بعد عام 1991م بلغ

عددها حوالي الثلاثين ، وذلك بالإضافة إلى الحزبين الرئيسيين السابقين .

الحزب الاشتراكي الكردي :تأسس في عام 1992م وذلك بزعامة عبد الله آكرين .

حزب الكادحين الكردي: تأسس بزعامة قادر عزيز ، وقد توحد الحزبان مع حزب الشعب في حزب

واحد سمي حزب الوحدة الكردستاني ، وذلك في عام 1992م ، ثم انضم حزب الوحدة إلى الحزب

الديمقراطي الكردستاني، وذلك في عام 1993م .(35).

حزب الشعب الكردستاني : تأسس برئاسة سامي عبد الرحمن .

الحزب الشيوعي الكردستاني : تأسس في عام 1991م بإيعاز من الحزب الشيوعي العراقي، وقد تبنى تطوير الحكم الذاتي وصولاً إلى الدولة الفيدرالية .

جمعية العشائر الكردية : تأسست في عام 1991م ، بقيادة حسين سرجي ، وهي تطالب بحق تقرير المصير للأكراد في شمال العراق ، ودعت إلى استقلال كردستان .

حزب المحافظين: تأسس بقيادة عمر سرجي ، وأهدافه مماثلة لجمعية العشائر ، وقد انضم إلى

حزب الاتحاد الوطني الكردستاني .(36)

حركة التوحيد الإسلامي الكردستاني : تأسست هذه الحركة بزعامة علي عبد العزيز ، في عام 1986م ، وهي امتداد لجماعة الإخوان المسلمين والتي نشطت في كردستان في بداية الخمسينات ، ويقتصر نشاطها على العمل الخيري والاجتماعي.(37)

حزب الله : في عام 1982م ، تأسس هذا الحزب في إيران ، بزعامة خالد البرزاني .

حزب أنصار الإسلام : وقد أسسه نجم الدين فرج احمد والمعروف بالملاكريكار ، واعتبرته أمريكا من قوى الإرهاب المؤيدة لتنظيم القاعدة ، فوجهت له ضربات جوية ، وشنت عليه هجوماً برياً بقواتها الخاصة وقوات حزب الاتحاد الوطني الكردستاني ، فقتلت العديد من أفرادها واضطر الباقون إلى دخول الأراضي الإيرانية ، والتجأ الملاكريكار إلى النرويج وحصل على الجنسية النرويجية .(38)

شكل الأكراد حزبا واحدا في فترة الأربعينات وحافظوا على ذلك حتى السبعينات ، وكان مطلب هذا الحزب حصول الأكراد في العراق على الحكم الذاتي ، ونشط الحزب في المناطق الكردية وكان منتسبيه من الأكراد ، وانقسم الحزب إلى عدة أحزاب بعد عام 1975م ، ولكن بقيت الأحزاب الكردية ذات طابع قومي وتطالب بالحكم الذاتي .

برزت بعد عام 1991م ، أحزاب كردية أممية ، مثل الحزب الشيوعي ، ولكنها كانت تطالب بتطوير الحكم الذاتي إلى دولة فيدرالية ، وإتباع سياسة اشتراكية . وأحزاب إسلامية بعضها امتداد لحركة الإخوان المسلمين ، عارضت الحكومة العراقية وهي تعتبر الأكراد جزءاً من الأمة الإسلامية كما العرب المسلمين أو

غيرهم . وبعضها كان مؤيدا للجمهورية الإسلامية في إيران . وظهرت أحزاب قومية عديدة في تلك الفترة وهي في ازدياد .

الصراعات الكردية – الكردية

يعتمد المجتمع الكردي في معيشتة على الرعي والزراعة ، ونظامه الاجتماعي قبلي ، ولزعيم القبيلة مكانة عالية في نفوس أبناء قبيلته ، ولمشايع الطريقة النقشبندية والزماء الروحانيين مكانة عالية كذلك عند أبناء الشعب الكردي . وهناك أبناء المدن ، مثل كركوك والسليمانية ودهوك واربيل والموصل وبغداد وخانقين ، وعددهم في ازدياد بسبب الهجرة من الريف إلى المدن ، وذلك بسبب الحروب أو بسبب التهجير القسري أو بسبب طلب الرزق أو التعليم .

ساعدت تركيبة المجتمع الكردي القبلية ، بالإضافة إلى التنافس على الزعامة بين الزعماء الأكراد ، واختلاف التحالفات الإقليمية أو الدولية ، وسياسة فرق تسد التي كانت تنتهجها الحكومة العراقية ما بين الحين والآخر ، على الصراع لكردي – الكردي .

في الثلاثينات من القرن العشرين اقتتل البرزانيين مع الزبياريين ، وهم من القبائل الكردية التي تسكن في شمال العراق ، وذلك بسبب تحالف الزبياريين مع الحكومة البريطانية والحكومة العراقية ضد البرزانيين .(39) والسبب في هذا الصراع التنافس على النفوذ بين زعماء العشائر وملاك الاراضي .

وفي مطلع الستينات من القرن العشرين اقتتل الأكراد ولكن الملا مصطفى البرزاني استطاع السيطرة على الوضع ، وتوقف القتال فيما بينهم ، وفي عام 1964م ، اقتتل الأكراد المواليون للملا مصطفى البرزاني مع الأكراد المواليين لجلال الطالباني وإبراهيم احمد واستطاع الملا مصطفى السيطرة على الوضع ، وهرب الطالباني وإبراهيم إلى إيران (40) والسبب في هذا الصراع نتيجة الاختلاف بين جيل الشباب الكردي المثقف اليساري وبن الزعامة العشائرية ، والتي وقفت ضد قانون الإصلاح الزراعي .

في عام 1975م ، انقسم الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى خمسة أحزاب متنافسة ، وكان منها حزب الاتحاد الوطني الكردستاني ، بزعامة جلال الطالباني ، والذي تفاوض مع الحكومة العراقية من اجل

تطبيق قانون الحكم الذاتي ، ومشاركة الأكراد في الحكومة العراقية بخمس وزراء وتعيين كردي نائبا لرئيس الجمهورية . مما إلى بدء مرحلة جديدة من الحروب الكردية - الكردية ، وقد بدأت في أواخر السبعينات واستمرت إلى أواسط السبعينات ، على فترات متقطعة ، والتي نتج عنها سقوط آلاف من القتلى والجرحى ، وقيل على أثرها عن الأكراد أنهم أصدقاء الجميع ولكن عدوهم الوحيد الأكراد . (41) والسبب يعود في ذلك الى التنافس بين القيادة الشابة والزعامة التقليدية ، وكان لهزيمة الأكراد بعد توقيع شاه إيران مع العراق اتفاقية الجزائر ، أثرا كبيرا في الانقسام . وبسبب اختلاف التحالفات الخارجية بين المجموعات الكردية ، حيث تحالف البرزاني مع إيران وساعدته أمريكا وإسرائيل في حين لجأ الطالباني الى سوريا .

ومن صور الصراع الكردي - الكردي ، مساعدة حزب الاتحاد الوطني الكردستاني في شمال العراق ، للقوات التركية في قتالها ، لأكراد تركيا من حزب العمال الكردستاني الناشط في تركيا والذين دخلوا في مناطق الحكم الذاتي في شمال العراق ، وذلك أثناء فترة الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين .

وفي 25 نيسان 1991 م ، وقع جلال الطالباني اتفاقا مع الحكومة العراقية لتطبيق الحكم الذاتي ، في كردستان في شمال العراق ، ثم في عام 1992 م جرت انتخابات برلمانية في كردستان ، وعلى أثرها شكل الحزب الديمقراطي بزعامة مسعود البرزاني إدارة في اربيل وشكل حزب الاتحاد الوطني إدارة في السليمانية (42).

وفي عام 1995 م ، نشب صراع دموي بين قوات الحزبين الكبيرين في كردستان ، ولقد استطاعت القوات الموالية لجلال الطالباني السيطرة على مدينة اربيل ، ودحر القوات الموالية لمسعود البرزاني إلى الحدود التركية (43). ثم استعان مسعود البرزاني بالرئيس صدام حسين ، فأرسل قوات الحرس الجمهوري ، فدخلت اربيل وطردت القوات الموالية لجلال الطالباني إلى الحدود الإيرانية ، وقضت على قوات المؤتمر الوطني العراقي والتي يتزعمها احمد أوجلبي ، ولم تدخل السليمانية ، ثم انسحبت إلى كركوك تاركة القوات الموالية لمسعود البرزاني تسيطر على معظم منطقة الحكم الذاتي ما عدا منطقة السليمانية ، والتي عادت إليها القوات الموالية لجلال الطالباني من جديد، ولعل من اسباب الصراع مساعدة ايران للطالباني ولجوء البرزاني الى طلب المساعدة من الحكومة العراقية .

وفي (آب) عام 1998م ، جمعت الولايات المتحدة الأمريكية الزعماء الأكراد في واشنطن ، فانبتق عن هذا الاجتماع مصالحة بين مسعود البرزاني وجمال الطالباني ، ولكن الإدارتين بقيتا منقسمتين ، وبقيت منطقة الحكم الذاتي خالية من الإدارة الحكومية العراقية ، وتحت سيطرة الحزبين الرئيسيين للأكراد (الديمقراطي ، الاتحاد الوطني) . وفي التسعينات سمحت الإدارة الكردية لمنطقة الحكم الذاتي ، لأحزاب المعارضة العراقية الاجتماع والتواجد في تلك المنطقة ، وتحالف القوى الكردية مع الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد الحكومة العراقية .

تحالف الحزبان الرئيسيان مع الولايات المتحدة وحلفائها ، في ربيع عام 2003م ضد قوات الحكومة العراقية . وقامت قوات حزب الاتحاد الوطني بشن هجوم على الأكراد الموالين لحركة أنصار الإسلام والتي يتزعمها الملاكريكار ، وذلك بدعم من القوات الخاصة الأمريكية والقوات الجوية الأمريكية ، والتي قصفت بالإضافة لأنصار الإسلام ، مليشيات تابعة للجماعة الإسلامية أيضا . (44)

استطاعت قوات حزب الاتحاد الوطني طرد أنصار الإسلام من منطقة مثلث حلبجا ، واضطرتها للالتجاء إلى المناطق الجبلية شديدة الوعورة ، على الحدود العراقية – الإيرانية . وقد قامت هذه الحركة بعلميات تفجير في منطقة الحكم الذاتي ، وكان أكبرها ما جرى في عام 2004م من تفجير مقر الحزبين الديمقراطي والوطني في يوم عيد الأضحى ، مما إلى مقتل وجرح العشرات من كوادر وقادة الحزبين في مدينة اربيل . (45) .

يعود السبب في ضرب المولون للطالباني لأنصار الإسلام ، ضمن محاربة الإرهاب ، وقد تسبب ذلك في قيام أنصار الإسلام بعمليات تفجير سيارات وأشخاص ضد قوات وكوادر الحزبين الرئيسيين في كردستان ، مما تسبب في مقتل عشرات الأكراد على أيدي أكراد ، ولعل سبب مساعدة الطالباني للأمريكان في ضرب أنصار الإسلام لإرضائهم ، ولحفظ التحالف معهم لتحقيق مصالحه بعد احتلال العراق .

الهوامش :

- 1- سعد الدين إبراهيم ، الملل والنحل التقرير السنوي السادس ، القاهرة : دار الأمين ، 1999م ، ص.111
- 2- المصدر السابق نفسه
- 3- زكريا عبد الجواد ، " كردستان العراق " ، مجلة العربي ، الكويت ، ع 525 ، وزارة الإعلام ، 2002م.ص.40
- 4- ماريون فاروق سلوغلت و بيتر سلوغلت ، من الثورة إلى الدكتاتورية العراق منذ 1958م ، ترجمة : مالك أنبراسي ، كولون : دار الجمل ، 2003م ، ص 54.
- 5- خالد عبد المنعم العلي ، موسوعة العراق الحديث (مج 2)، بغداد : الدار العربية للموسوعات ، 1977م ، ص.917
- 6- المصدر السابق ص 918.
- 7- المصدر السابق نفسه ..
- 8- وزارة الدفاع المصرية ،الأقليات في المنطقة العربية ، نشرة ، القاهرة : وزارة الدفاع ، بلا تاريخ ، ص 7.
- 9-المصدر السابق نفسه.
- 10- خالد عبد المنعم العلي ، موسوعة العراق الحديث ، (مج 2)، بغداد : دار الموسوعات ، 1977 م ، ص 919.
- 11- المصدر السابق نفسه .
- 12- وزارة الدفاع المصرية ،الأقليات في المنطقة العربية ، نشرة ، القاهرة : وزارة الدفاع ، بلا تاريخ ، ص 8.

- 13- المصدر السابق ، ص. 7.
- 14- المصدر السابق ص. 9.
- 15- المصدر السابق ص. 10.
- 16- عبد الرحمن البياتي ، سعيد القزاز ودوره في سياسة العراق حتى عام 1959م ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات ، 2001م ، ص. 129.
- 2117- وزارة الدفاع المصرية، الأقليات في المنطقة العربية ، نشرة ، القاهرة : وزارة الدفاع ، بلا تاريخ ، ص. 11.
- 18- كمال أديب ، زلزال في ارض الشقاق العراق 1915م - 2015م ، بيروت : دار الفارابي ، 2003 م ، ص. 179.
- 19- فيصل حسون ، مصرع المشير الركن عبد السلام عارف هل كان نتيجة مؤامرة ام من صنع القضاء والقدر ، لندن : دار الحكمة ، 1995م ، ص. 31.
- 20- سعد الدين إبراهيم، الملل والنحل التقرير السادس، القاهرة: دار الأمين ، 1999م ، ص. 113
- عدنان المفتي ، الحوار العربي الكردي ، القاهرة : مكتبة متولي ، 1999م ، ص. 33.
- 22- حميدة نعيم ، طارق عزيز رجل وقضية ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات ، 2000م ، ص. 158.
- 23- وزارة الدفاع المصرية، الأقليات في المنطقة العربية ، نشرة ، القاهرة : وزارة الدفاع ، بلا تاريخ ، ص. 14.
- 24- كمال أديب ، زلزال في ارض الشقاق العراق 1915- 2015 ، بيروت : دار الفارابي ، 2003 ، ص. 178.
- 26- جراهام فولر " العراق في العقد المقبل : هل سيقوى على البقاء حتى عام 2002م ؟ " دراسات عالمية ، أبو ظبي ، ع 14 ، مركز أبو ظبي للدراسات ، 2000م ص. 33.
- 27- كمال أديب ، زلزال في ارض الشقاق العراق 1915- 2015 ، بيروت : دار الفارابي ، 2003 م ، ص. 179.

- 28- ماريون فاروق سلوغت وبيتر سلوغت ، من الثورة الى الدكتاتورية العراقية منذ 1958م ، ترجمة : مالك النبراسي ، كولون : دار الجمل ، 2003م ، ص.56
- 29- سامي شورش " صفحات من تاريخ العلاقات الإيرانية - الكردية ،، أبواب، بيروت ع 19، 1999م ، ص.40
- 30- نظام مارديني " الأكراد انتماءات قبلية وحروب وهمية وللمرة الثالثة يتحولون إلى مرتزقون عند الأمريكان " المنار ، القدس ع 622 ، 2003/4/28 م ، ص.4
- 31- خالد عبد المنعم العلي ، موسوعة العراق الحديث ، (مج 2) ، بغداد : الدار العربية للموسوعات ، 1977م ، ص.923
- 32- عبد الوهاب رشيد ، العراق المعاصر ، دمشق : دار المدى للثقافة والنشر ، 2002م ص.375
- 33- وزارة الدفاع المصرية ، الأقليات في المنطقة العربية ، نشرة ، القاهرة ، وزارة الدفاع ، بلا تاريخ ، ص .7
- 34- " معركة مستقبل مدينة كركوك بدأت في العراق " ، جريدة القدس ، القدس ، 2003/7/31، ص.14
- 35- عبد الوهاب رشيد ، العراق المعاصر ، دمشق : دار المدى للثقافة والنشر ، 2002م ، ص
- 36- المصدر السابق نفسه .
- 37- المصدر السابق نفسه .
- 38- المصدر السابق ، ص.376
- 39- خالد عبد المنعم العلي ، موسوعة العراق الحديث (مج 2) ، بغداد : دار الموسوعات ، 1977م، ص.924
- 40- وزارة الدفاع المصرية ، الأقليات في المنطقة العربية ، نشرة ، القاهرة ، وزارة الدفاع ، بلا تاريخ ، ص .9
- 41- سعد الدين إبراهيم ، الملل والنحل التقرير السادس ، القاهرة : دار الأمين ، 1999م ، ص.111
- 42- كمال أديب ، زلزال في ارض الشقاق العراق 1915-2015م، بيروت : دار الفارابي ، 2003م ، ص

43- سعد البزاز ، الأكراد في المسألة العراقية أحاديث وحوارات ، عمان : الأهلية للنشر والتوزيع ، 1997م ،

ص 5-6

44- كمال أديب ، زلزال في ارض الشقاق العراق 1915-2015 ، بيروت : دار الفارابي ، 2003م ،

ص.181

45- المصدر السابق نفسه.

مطالبة الأكراد بالاستقلال

شجع إعلان رئيس الولايات المتحدة **wilson** مبادئه، ومنها حق تقرير المصير للشعوب في منطقة الشرق الأوسط ومنها الشعب الكردي، وكذلك قيام الثورة البلشفية في روسيا، الأكراد وغيرهم على الثورة ضد الدولة العثمانية. و تاقت الحركة القومية الكردية كغيرها من الحركات القومية إلى الحصول على حق تقرير المصير، و تحقيق الاستقلال التام. وقد رغبت الحركة القومية الكردية في مناطق كردستان الطبيعية، في تحقيق حلم الأكراد في إنشاء دولة كردية مستقلة. وثار الأكراد في شمال العراق (ولاية الموصل) ضد الدولة العثمانية، والتي قامت بإعدام الزعيم الكردي الشيخ عبد السلام، مما زاد من روح الانتقام والثورة عند الأكراد فتزعم الثورة الكردية أخوه الشيخ محمود البارزاني.

وفي عام 1918م انتهت الحرب العالمية الأولى و نتج عنها، تقسيم منطقة الشرق الأوسط ن وكردستان الطبيعية جزء منه، فتفرق الأكراد نتيجة هذا التقسيم على عدة دول. و بات جزء من الأكراد في الجمهورية التركية، وجزء آخر في المملكة الإيرانية، وجزء آخر في شمال العراق تحت سيطرة الاحتلال البريطاني، وجزء آخر في شمال شرق سوريا تحت سيطرة الاحتلال الفرنسي، وجزء آخر ضمن الاتحاد السوفيتي.

كانت الزعامة الكردية ضعيفة نتيجة كونها زعامة قبلية - روحية. و قدمت تلك الزعامة مصالحها الذاتية على مصالح الأمة الكردية. و قد تغيرت أهداف الزعامة الكردية وتحالفاتها الإقليمية والدولية، حسب رؤيا الزعيم ومصالحه الذاتية. (1)

ولقد شكل ضعف الزعامة الكردية معوقا أمام حصول الحركة القومية الكردية على الاستقلال التام للأكراد وإقامة دولة في كردستان الطبيعية. و حاولت هذه الزعامة الاعتماد على الحليف الخارجي فاتصل الزعماء الأكراد بالحكومة البريطانية في خلال الحرب العالمية الأولى، مطالبينها بالاستقلال التام وحق تقرير المصير.

في شهر (آب) عام 1920م، وقعت الدول المشاركة في الحرب العالمية الأولى (المنتصرة والمهزومة)، معاهدة سيفر في فرنسا. وقد ورد في المادة 62 "تكوين لجنة وضع مشروع الحكم الذاتي المحلي للمناطق التي تقطنها غالبية كردية، والواقعة بين شق الفرات وجنوب الحدود الجنوبية لأرمينية وشمال حدود تركيا مع سوريا وأعالي العراق" (2). اشترطت المعاهدة أيضا، أن تكون مدة تطبيق الحكم الذاتي سنة واحدة ثم يتبعها الاستقلال.

أعلن الشيخ محمود البارزاني الاستقلال في المناطق الكردية في شمال العراق، وأعلن نفسه ملكا على كردستان العراق. ثم هاجمت القوات البريطانية الثوار الأكراد واستعانت بالأشوريين في حربها ضدهم وأفشلت ثورة الشيخ محمود البارزاني، حيث اعتقل الشيخ محمود و نقل إلى العاصمة العراقية بغداد، وذلك في عام 1920م.

و في عام 1921م، التقى الشيخ محمود في بغداد بملك العراق فيصل بن الحسين. فطلب الملك فيصل من الزعيم الكردي الشيخ محمود البرزاني، ضم المنطقة الكردية في شمال العراق إلى سيادة الدولة العراقية، على أن يتم منح الأكراد حكما ذاتيا في مناطقهم (3).

وفي عام 1923م ألغت معاهدة لوزان، والتي وقعتها الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، ما اقر سابقا في معاهدة سيفر عام 1920م، وذلك بخصوص منح الأكراد حكما ذاتيا محليا في المناطق ذات الغالبية الكردية. وتناست الدول الغربية الحقوق الكردية، وتركت حق تقرير مصير الأكراد للمجهول، وذلك رغبة من هذه الدول في إرضاء حليفها الجديد في تركيا، الرئيس مصطفى كمال أتاتورك (4).

ولقد ساهم اكتشاف شركات النفط الغربية لكميات كبيرة من النفط في منطقة كركوك في شمال العراق، في عدم منح الأكراد للحكم الذاتي أو الاستقلال. و استخدمت بريطانيا ولاية الموصل المكتشف فيها البترول ورقة ضغط على الحكومة العراقية لإجبارها على توقيع المعاهدة البريطانية - العراقية.

وفي عام 1926م، قامت سلطات الاحتلال البريطاني بضم ولاية الموصل (شمال العراق) إلى مملكة العراق. فأصبح الأكراد تحت سيادة الحكومة العراقية. وذلك بعد موافقة الدول الغربية المساهمة في

شركة نفط العراق (بريطانيا، فرنسا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية) والحكومة التركية على ضم ولاية الموصل لمملكة العراق.(5)

وفي عام 1932م ، التزمت الحكومة العراقية ، بعد انضمامها إلى عصبة الأمم المتحدة ، بحقوق الأكراد الذين يقطنون في شمال العراق . وأقرت الحكومة العراقية حق الأكراد في إدارة أنفسهم بأنفسهم. وأقرت كذلك أيضا استعمال اللغة الكردية لغة رسمية في المؤسسات والإدارات الحكومية والمحلية. ولكن تطبيق معاهدة سيفر الموقعة في باريس في عام 1920م بقي حبرا على ورق. وكذلك تعهدات الحكومة العراقية لعصبة الأمم المتحدة بقيت دون تنفيذ . مما نتج عنه عدم منح الأكراد الاستقلال أو الحكم الذاتي التام ، وبالتالي حدثت انتفاضات كردية شبه متواصلة ضد الحكومات العراقية المتعاقبة ، في العهدين الملكي والجمهوري .

إن مطالب الحركة الكردية المعلنة ، اختلفت من حين إلى آخر حسب الظروف التي مرت بها ، فهي تارة تطالب بالاستقلال وحق تقرير المصير ، وتارة أخرى تطالب حكما ذاتيا تاما على المناطق ذات الأغلبية الكردية ، وتارة تطالب بدولة عراقية فيدرالية، سيكون للمناطق ذات الأغلبية الكردية فيها حكما ذاتيا موسعا. و أن تشمل منطقة الحكم الذاتي في نطاق الدولة الفيدرالية العراقية كركوك و خانقين وبعض قرى الموصل علاوة على منطقة الحكم الذاتي والتي حددها قانون الحكم الذاتي في عام 1970م.

انتعشت الآمال الكردية في الحصول على الاستقلال، وذلك في فترة الحرب العالمية الثانية ، فشكلت أحزابا سياسية لأكراد شمال العراق وجرى تداول نشرات قوية تدعوا إلى الاستقلال . (6) و تزعم الأكراد في تلك الفترة الملا مصطفى البرزاني ، وقام بدعم دولة مها با د الكردية في شمال غرب إيران . مما أدى إلى تعرض الحركة الكردية في شمال العراق لضربة قوية ، وذلك اثر إنهاء دولة مها باد ، في عام 1946م ، بعد وقف الدعم السوفيتي لها ودعم القوى الغربية لشاه إيران .

تبين بعد القضاء على دولة مها باد الكردية ، صعوبة إنشاء دولة مستقلة للأكراد في مناطق كردستان الطبيعية أو في المناطق الكردية في شمال العراق . لأنها ستلاقي في حالة إعلانها في شمال العراق معارضة شديدة في العراق ، وفي دول الجوار للعراق ، وعلى المستوى الدولي أيضا . (7) ساهم إنشاء هيئة الأمم

المتحدة ومجلس الأمن الدولي ، في تكريس حدود الدول التي انضمت لها . و منعت القوانين الدولية انفصال الأكراد في شمال العراق عن العراق ، ونظرت إلى الانتفاضات الكردية ومقاومة القوات العراقية لها وضربها بقوة على أنها مشاكل داخلية .

اضطر الزعيم الكردي الملا مصطفى البرزاني ، للجوء إلى الاتحاد السوفيتي ومعه مجموعة من الثوار الأكراد ، وذلك بعد القضاء على دولة مهاباد في إيران ، وفي عام 1959م عاد الملا مصطفى ومن معه إلى العراق من الاتحاد السوفيتي ، حيث سمح الرئيس عبد الكريم قاسم لهم بالعودة .

ولقد أدرك الأكراد أن قيام دولة كردية مستقلة في كردستان الطبيعية لم يعد أمرا واقعا ، حيث إن منطقة كردستان الطبيعية موزعة على عدة دول ذات سيادة وأعضاء في الأمم المتحدة . وان قيام دولة مستقلة في شمال العراق ، بات حلما غير قابل للتحقيق ، مما أدى إلى تحول أكراد العراق إلى المطالبة بالحكم الذاتي التام ، لجميع المناطق ذات الأغلبية الكردية ، وان تكون مدينة كركوك عاصمة لإقليم الحكم الذاتي . إن المتغيرات في العراق وفي دول الجوار للعراق (تركيا ، إيران ، سوريا ، الأردن ، السعودية ، الكويت) ، والمتغيرات الدولية ، ساهمت في حدوث تغييرات في تحول تفكير الرعايا الكردية من الرغبة في دولة كردية مستقلة إلى تحقيق حكم

ذاتي في المناطق ذات الأغلبية الكردية ، والمشاركة في حكم العراق ، واقتسام ثرواته الطبيعية .

وفي عام 1992م اكتفى أكراد شمال العراق في مطالبهم المعلنة ، في المطالبة بعراق فيدرالي يجمع القوميتين العربية والكردية . و استطاع الأكراد ، السيطرة على محافظات اربيل والسليمانية ودهوك في شمال العراق . وانتعشت المنطقة الكردية اقتصاديا بسبب حصول الأكراد على جزء من عائدات النفط العراقي ، وذلك ضمن برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء . وبسبب الحماية الدولية للمنطقة . (8)

طبق الأكراد الحكم الذاتي في محافظات السليمانية واربيل ودهوك ، ونشروا اللغة الكردية ، وأسسوا مؤسسات تعليمية وانتخبوا برلمانا وشكلوا إدارات لحكم الإقليم . وأسس الأكراد قوات عسكرية من البشمركة وصحافة ووسائل إعلام باللغة الكردية . ولقد بقي الأكراد في شمال العراق في ظل سيادة الحكومة العراقية ، على الرغم من عدم التواجد الفعلي لرموز الدولة (الجيش ، الإدارات الحكومية) في المناطق الكردية ، وذلك

بعد عام 1992م .ولكن إدارة الإقليم الكردي انقسمت إلى إدارتين ، إحداهما في مدينة السليمانية تابعة لحزب الاتحاد الوطني بزعامة جلال الطالباني ، والثانية في مدينة اربيل تابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البرزاني .

تسبب تضارب مصالح القوى الدولية والأكراد في الحيلولة دون حصولهم على الاستقلال ، حيث فضلت القوى الدولية التعامل مع دول الإقليم (تركيا وإيران والعراق) لحفظ مصالحها فيها ، على مساعدة الأكراد في هذه الدول في الحصول على الاستقلال . ساعدت هذه الدول أحيانا أكراد العراق ضد الحكومة العراقية من اجل تحقيق مصالحها لدى العراق، ولذلك قلبت أمريكا وشاه إيران ظهر المجن للأكراد عام 1975م لما وقعت الحكومة العراقية اتفاق مع إيران يحقق لها مصالحها .

مطالبة أكراد شمال العراق بإعطائهم حكم ذاتي كامل

في 14 (تموز) 1958 م، قامت في العراق ثورة الضباط الأحرار، بزعامة عبد الكريم قاسم وعبد

السلام عارف و أعلنت ثورة تموز دستورا مؤقتا للعراق، نص على أن أغلبية الشعب العراقي تتكون من قوميتين: قومية عربية وقومية كردية.

سمحت الحكومة العراقية بعد ثورة تموز ، للزعيم الكردي الملا مصطفى البرزاني ومن معه من الثوار الأكراد ،الموجودين في المنفى في الاتحاد السوفيتي ، بالعودة إلى العراق .وتحالف ت الزعامة الكردية(قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة الملا مصطفى البرزاني) بداية مع الزعيم عبد الكريم قاسم .

شارك الأكراد في شمال العراق مع القوى المؤيدة للحكومة العراقية ، بضرب حركة عبد الوهاب الشواف في الموصل وكركوك . و اتهم الأكراد بقتل العديد من أبناء الأقلية التركمانية في كركوك . وشكل اعتداء الأكراد على التركمان في كركوك ، هاجسا دائما لدى الحكومات التركية ، من خطر منح الأكراد أي حكم ذاتي أو استقلالا .مما أدى إلى معارضة الحكومة التركية إلى إعلان دولة كردية مستقلة في شمال العراق ، أو تشكيل عراق فيدرالي يمنح الأكراد حكما ذاتيا كاملا . وذلك بالإضافة إلى خوف الحكومة التركية من تحول أي دولة كردية مستقلة في شمال العراق إلى مأوى للحركات الكردية في تركيا والى نقطة استقطاب لأكراد تركيا.

ولقد عارض الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم صراحة أي طلب بمنح الأكراد حكما ذاتيا في شمال العراق ، لان منطقة كردستان جزء من العراق وشعبها جزء من الأمة العربية . وعارض الزعماء الأكراد في شمال العراق تطبيق قانون الإصلاح الزراعي الذي أقرته الحكومة العراقية بزعامة عبد الكريم قاسم ، وذلك في عام 1961م، لأن هذا القانون يشكل تهديدا كبيرا لمصالحهم.(9)

الأمر الذي أدى إلى اتساع الخلاف بين الحكومة العراقية بزعامة عبد الكريم قاسم ،والزعامة الكردية بزعامة الملا مصطفى البرزاني، ونتج عنه انتفاضة جديدة للأكراد في شمال العراق ، وذلك على جبهة واسعة

وقد بلغت 250 كم. وفتح الزعماء الأكراد قنوات اتصال مع أعداء عبد الكريم قاسم ، ومنها قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي بزعامة ميشيل عفلق .

وفي 8 (شباط) عام 1963م، سقط نظام عبد الكريم قاسم ، و عرض البعثيون -الذين جاءوا إلى الحكم- على الأكراد التفاوض من اجل منحهم حكما ذاتيا . وتجدد عرض الحكومة العراقية على الأكراد التفاوض في فترة حكم الرئيس عبد السلام محمد عارف.

ولكن الأكراد استمروا في انتفاضاتهم المسلحة ضد الحكومة العراقية ، وتواصل قتال قوات الحكومة العراقية للأكراد في شمال العراق ، لإعادة الأمن والاستقرار إلى المنطقة . واتهم الأكراد بالعمالة لإسرائيل والغرب وخيانة الأمة العربية والعراق ، وأنهم يريدون الانفصال وتفتيت المنطقة لصالح إسرائيل .

وفي عام 1966م اقترح رئيس الحكومة العراقية عبد الرحمن البزاز في فترة حكم الرئيس عبد الرحمن محمد عارف ، ، خطة لتسوية المشكلة الكردية في شمال العراق . و نصت الخطة على منح المناطق الكردية الاستقلال الإداري (حكم لا مركزي) وتمثيل الأكراد في البرلمان العراقي والإدارة العامة. ومنحهم حق استعمال لغتهم كلغة رسمية والاعتراف بالحزب الديمقراطي الكردستاني والسماح لهم بإصدار صحيفة . (10) ولكن الزعماء الأكراد رأوا في اقتراحات عبد الرحمن البزاز ، إعطاء الأكراد حكما ذاتيا انه غير تام ، واختلفوا مع الحكومة العراقية في تحديد منطقة الحكم الذاتي ، حيث يرى الأكراد أن منطقة الحكم الذاتي يجب أن تشمل كركوك وما حولها وخانقين .

ولقد طالبت الزعامة الكردية الحكومة العراقية بالسماح لها بتشكيل شرطة ومليشيا خاصة بها في مناطقها ، وطالبت بتوزي ع نسبي لعائدات النفط العراقي . وطالب الأكراد أيضا بمشاركة فعالة في الحكومة العراقية وبتعيين نائب رئيس كردي ونائب رئيس هيئة أركان القوات المسلحة العراقية كردي . (11)

وقد تنازل الزعماء الأكراد عن مطالبهم الحكومة العراقية بتأسيس مليشيا مستقلة ، ووافقوا على دمج البشمركة الكردية في قوات الشرطة العراقية والجيش العراقي وقوات حرس الحدود العراق. (12)

ولكن الحكومة العراقية أصرت على أن كردستان شمال العراق إقليمًا متكاملًا مع المركز، وبذلك لا يكون للأكراد جيش خاص بهم ، ولا يكون لديهم تمثيل خارجي مستقل ، ولا سلطة على الموارد الطبيعية ومصادر الثروة.

واستمر الخلاف بين الزعماء الأكراد والحكومة العراقية على المنطقة المراد تطبيق الحكم الذاتي فيها ، ورأت الحكومة العراقية اقتصار المنطقة على المحافظات الثلاث ذات الأغلبية الكردية (السليمانية ، دهوك ، اربيل) وعدم ضم كركوك أو خانقين .(13)

أصر الأكراد أن كركوك العاصمة التاريخية لكردستان العراق ، وان أغلبية سكانها من الأكراد ، وان الحكومة العراقية حاولت تغيير الأغلبية الكردية ، بتهجير أكراد إلى المناطق ذات الأغلبية العربية أو إلى محافظات اربيل ودهوك والسليمانية ، وإحلال عوائل عربية مكان العوائل الكردية .

وفي 17 تموز 1968م عاد حزب البعث العربي الاشتراكي إلى حكم العراق، اثر انقلاب عسكري قام به ضباط ينتمون له، ، حيث أنهى حكم الرئيس عبد الرحمن محمد عارف. و في عام 1970م، بدأت المفاوضات بين الزعماء الأكراد والحكومة العراقية ممثلة بنائب رئيس مجلس قيادة الثورة صدام حسين ، و في 11 آذار 1970م وقعت الحكومة العراقية اتفاقية الحكم الذاتي مع الزعيم الكردي الملا مصطفى البرزاني. توقف القتال الدائر بين قوات الحكومة العراقية والمليشيات الكردية ، في إقليم كردستان شمال العراق . و هدفت الحكومة العراقية من وراء توقيع هذا الاتفاق إنهاء المشكلة الكردية للنهوض بدور معين في منطقة الخليج العربي في مواجهة إيران.(14)

نجحت الحكومة العراقية في تفتيت وحدة الحزب الديمقراطي الكردستاني ، حيث انقسم الحزب إلى خمسة أحزاب ، أبرزها الديمقراطي بزعامة الملا البرزاني ، والاتحاد الوطني بزعامة جلال الطالباني . ثم عاد الملا مصطفى البرزاني إلى معارضة الاتفاق من جديد ، ورفض الاتفاق واستأنف القتال ضد قوات الحكومة العراقية . ساعد الحكومة على ذلك التنافس بين القيادات الكردية وتعدد التيارات في الحزب الديمقراطي الكردستاني.

دعمت إيران والمخابرات المركزية الأمريكية وإسرائيل الملا مصطفى البرزاني في قتاله ضد الحكومة العراقية . وهدفت إيران استغلال الأكراد للضغط على الحكومة العراقية ، لإجبارها على توقيع اتفاقية تعديل حدود معها في منطقة شط العرب، وكذلك إضعاف الأكراد ومنع قيام حكم ذاتي للأكراد ، وحتى لا يكون سابقة في المنطقة فيطالب أكراد إيران بمنحهم حكما ذاتيا . وهدفت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من دعمها للأكراد عن طريق إيران إشغال الجيش العراقي في معارك داخلية لإضعافه ومنعه من القيام بأي دور في حرب إسرائيل مستقبلا .

ولكن جلال الطالباني زعيم حزب الاتحاد الوطني الكردستاني استمر في مفاوضة الحكومة العراقية ، وذلك من اجل تطبيق قانون الحكم الذاتي بعد أربع سنوات من تاريخ إعلانه. واختلف الأكراد مع الحكومة العراقية على عدة نصوص في قانون الحكم الذاتي منها " تتمتع المنطقة التي غالبية سكانها من الأكراد بالحكم الذاتي وفقا لما يحدده القانون " (15) وكان سبب الخلاف على هذه الفقرة أن المنطقة التي حددها القانون لا تشمل جميع المناطق التي يرى الأكراد أن غالبية سكانها من الأكراد . وذلك بسبب اعتماد الحكومة العراقية لإحصاء 1957م ، واعتبارها أن كل من ولد في المنطقة الكردية كرديا ، وهناك آلاف قد ولدوا خارج المنطقة وكذلك تطبيق القانون بعد أربع سنوات من تاريخ التوقيع كان محل خلاف ، لأنه كما يرى الأكراد سيتمنح فرصة للحكومة العراقية في التغيير السكاني للمنطقة ، بتوطين مزيد من العرب في المدن المهمة مثل كركوك وخانقين وقرى الموصل .

وقد نص قانون الحكم الذاتي على " تكون اربيل مركزا لإدارة الحكم الذاتي " (16)، والأكراد يريدون كركوك مركزا للإقليم ، ويرون أنها العاصمة التاريخية لهم ، وان أغلبية السكان في كركوك من الأكراد . ويبدو أن سبب رفض الحكومة العراقية ضم كركوك لإقليم الحكم الذاتي ، هو بسبب وجود حقول مهمة من النفط في منطقة كركوك ، مما قد يغري الأكراد في المستقبل إعلان الاستقلال عن العراق .

الحكومة العراقية تقول أن اغلب سكان كركوك من التركمان والعرب وليس الأكراد ، وان النفط في

شمال العراق وجنوبه سيكون لمصلحة العراقيين عربا وأكراد وتركمان دون استثناء . (17)

استغلت الحكومة العراقية السنوات الأربع الفاصلة بين الإعلان عن الاتفاق وتطبيق الاتفاق في محاولة التغيير السكاني في محافظة ديالى ومحافظة نينوى ومحافظة التأميم ، ليتسنى للحكومة العراقية عدم ضم أجزاء من هذه المحافظات لمنطقة الحكم الذاتي .

نص قانون الحكم الذاتي على أن " تخضع حسابات المنطقة لرقابة ديوان الرقابة المالية وللتفتيش المالي " (18) في بغداد، وهذا يحد من صلاحيات إدارة الحكم الذاتي .

نص قانون الحكم الذاتي أيضا على أن " يكلف رئيس الجمهورية اح د أعضاء //المجلس التشريعي برئاسة المجلس التنفيذي وتشكيل المجلس التنفيذي " (19). ويرى الأكراد انه من حقهم انتخاب المجلس التشريعي والمجلس التنفيذي ومن يرأسهما .

نص قانون الحكم الذاتي أيضا على أن من حق " رئيس الجمهورية إعفاء المجلس التنفيذي من منصبه وفي هذه الحالة يعتبر المجلس منحلا " (20). وفي هذا انتقاص من صلاحيات مجالس الحكم الذاتي، وإبقائها تحت سيطرة الحكومة المركزية.

نص القانون كذلك على أن " دوائر السلطة المركزية في المنطقة تخضع للوزارات التابعة لها وتمارس عليها في حدود اختصاصاتها، ولهيئات الحكم الذاتي رفع التقارير عنها إلى الوزارات التابعة لها " (21). وهذا يحد من سلطة الحكم الذاتي، بل يجعلها مجرد سلطة تابعة لا تملك من أمرها شيئا.

ويقول الأكراد أن الحكومة العراقية تنفق الأموال على بناء مطارات وشبكات طرق معبدة في الإقليم، لتسهيل عمليات الجيش العراقي الحربية ضد أي انتفاضة كردية. وأنها لاتنفق على بناء المستشفيات والخدمات الصحية والمؤسسات التعليمية والصناعية والزراعية .

وفي عام 1974م طبقت الحكومة العراقية الحكم الذاتي ، وفي عام 1992م انتخب الأكراد لأول مرة برلمان كردي ، وشكلوا إدارة كردية للإقليم ، اتخذ البرلمان الكردي اربيل مقرا له .وبسبب الخلاف بين الحزبين الديمقراطي بزعامة مسعود البرزاني والوطني بزعامة جلال الطالباني ، أصبح هناك إدارتين في اربيل والسليمانية . واختفت السلطة المركزية من الإقليم في فترة الحرب العراقية الإيرانية، ولكنها عادت إلى الإقليم

بعد انتهاء الحرب فيما سمي عملية الأنفال. وانسحبت إدارات الحكومة العراقية من الإقليم بعد قضاء قوات الحكومة العراقية على انتفاضة الأكراد عام 1991م .

وفي التسعينات من القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين استفاد أكراد شمال العراق من مخصصات برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء، والذي أشرفت عليه هيئة الأمم المتحدة بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. وازدهرت الحياة في منطقة الحكم الذاتي بعد عام 1998م، بسبب توقف القتال في تلك المنطقة، وبسبب الأموال المتدفقة على سلطة الإقليم من حصة الأكراد في برنامج البترول مقابل الغذاء والدواء، وما يجني من جمارك على الحدود مع تركيا ومع إيران.

مطالبة الأكراد في شمال العراق بدولة فيدرالية

استمر الأكراد في شمال العراق في رفض تطبيق قانون الحكم الذاتي ، على الرغم من قيام الحكومة العراقية بتطبيقه من طرف واحد أو بمساعدة قسم من الشعب الكردي الذين استمالتهم الحكومة العراقية إلى جانبها. إلا أن مطالب الأكراد بعد انتفاضة عام 1991م وانتهاء حرب الخليج الثانية، تحولت إلى المطالبة بدولة فيدرالية في العراق ، على أساس أن العراق يقطن فيه قوميتين رئيسيتين (القومية العربية 78% ، والقومية الكردية 18-20%) (22)

وقرر البرلمان الكردي المنتخب ب ويسيطر عليه الحزبين الكرديين الرئيسيين في مدينة اربيل ، في شمال العراق ، ضرورة أن يكون العراق فيدرالي ، وان يمنح الأكراد حكما ذاتيا تاما في المناطق ذات الأغلبية الكردية . واعتبر الزعماء الأكراد أن قرار البرلمان الكردي المنتخب، عرض من الشعب الكردي في العراق على أخيه الشعب العربي في العراق، لان الفيدرالية عقد يجب أن تتفق عليه الأطراف الموقعة عليه والمكونة للفيدرالية. (23)

وافقت قوى المعارضة العراقية المجتمعة في مؤتمر صلاح الدين، ومنها المؤتمر الوطني العراقي والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية والأحزاب الكردية، على تأسيس دولة فيدرالية ديمقراطية تعددية في العراق. (24)

رفض جزء كبير من الشعب العراقي الدولة الفيدرالية ، ويرى جزء كبير من القوميين العرب أن في تطبيق الفيدرالية تفتيت للعراق ، ويؤيد هذا الرأي الزعيم الروحي الشيعي آية الله السيستاني . (25)

يرى المؤيدون للفيدرالية، أن زوال الاستبداد والظلم وإلغاء الحريات وإنهاء الحكم العسكري وترك الحلول العسكرية. وكما أن حل القضية الكردية في العراق على أساس الديمقراطية والتعددية والفيدرالية يعزز الوحدة الوطنية في إطار الدولة العراقية الفيدرالية.(26)

تكوين دولة فيدرالية سيمنح الأكراد إدارة ذاتية في مناطقهم، ومشاركة فعالة في البرلمان العراقي المنتخب والحكومة العراقية المركزية والجيش والشرطة وحرس الحدود ومؤسسات الدولة المختلفة. وسيستتب الأمن في المنطقة الكردية، وستزداد متانة وحدة الشعب العراقي، وسيسهل على العراقيين حماية سيادتهم على أراضيهم.

ويرى المعارضون للفيدرالية : أن تطبيق الفيدرالية في العراق سيؤدي إلى انفصال المناطق ذات الأغلبية الكردية ، وسيضعف الدولة المركزية ، وسيهدد امن العراق القومي لقرب حقول بترول كركوك من منطقة الحكم الذاتي .(27)

عارضت بعض الدول العربية وتركيا وإيران تقسيم العراق ، وانفصال الأكراد في شمال العراق ، كما أنهم عارضوا دولة فيدرالية في العراق ، أو منح الأكراد في شمال العراق حكما ذاتيا تاما . ولعل السبب في ذلك وجود أقليات كردية في هذه الدول ، وتطبيق الفيدرالية في العراق سيجعل الأقليات الكردية فيها تحذو حذو أكراد العراق .

وحالت هذه المعارضة بين الأكراد وتحقيق حلمهم في إنشاء دولة مستقلة، وتحول الأكراد إلى التفكير الواقعي وهو الاكتفاء بحكم ذاتي للمناطق ذات الأغلبية الكردية في ظل دولة فيدرالية في العراق، سيكون للأكراد مشاركة فعالة في سلطاتها الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية)

واستطاع الأكراد إقرار الدستور المؤقت للعراق، الذي نص على أن يكون العراق فيدراليا ديمقراطيا تعدديا، ومنح المحافظات الكردية الثلاث حكما ذاتيا. وشارك الأكراد في مجلس الحكم الانتقالي، ثم في الحكومة المؤقتة بنسبة 20% ، وأعطوا وزارة الخارجية ونائب رئيس الوزراء .

وقد تم دمج الميليشيات الكردية في قوات الشرطة العراقية وحرس الحدود والجيش العراقي وقوات الحرس الوطني التي أنشأت بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003م. ولعل ذلك لإظهار رغبة الأكراد

الأكيدة في مشاركة فعالة في حكومة العراق الجديد ، تكون من أعلى المناصب إلى أصغرها ، من خلال نظام حكم ديمقراطي تعددي فيدرالي .

العوامل التي أدت إلى تراجع الأكراد عن حلمهم في تحقيق الاستقلال إلى تحقيق حكم ذاتي في ظل دولة فيدرالية :توصل الزعماء الأكراد نتيجة التفكير الواقعي أن تحقيق الاستقلال للأكراد مازال حلما ، غير قابل للتطبيق في الظروف المعاصرة لعدة عوامل : هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم ، بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي ، ومعارضة الولايات المتحدة لدولة مستقلة في شمال العراق واضحة ، حيث تريد دولة فيدرالية في العراق على أساس المحافظات وليس على أساس عرقي أو طائفي . ولأن دولة كردية في شمال العراق ستضر بمصالح حليفاتها تركيا.

ومن العوامل أيضا أن دولة كردية مستقلة في شمال العراق ، ستكون محاصرة وبدون منافذ بحرية ، وبدون اقتصاد وثروات طبيعية وخاصة وان كركوك ليست ضمن المنطقة التي يسيطر عليها الأكراد، وهذا كله سيؤدي إلى وأدها في مهدها أو اعتمادها الكلي على الدعم الخارجي .

ومن العوامل أن الدول المحيطة بمنطقة كردستان العراق ، (إيران وتركيا) تضم أقليات كردية ، وهي تخشى في حالة استقلال أكراد العراق ، أن تنتقل العدوى إلى الأقليات الكردية فيها وتطالب بالاستقلال ، مما يضر بأمنها الداخلي.ولعل هذا هو الذي جعل تركيا تعارض حتى فيدرالية في العراق تمنح الأكراد حكما ذاتيا .

مقارنة بين الحكم الذاتي والفيدرالية

اقترح المجلس التشريعي الكردي المنعقد لأول مرة في مدينة اربيل، في عام 1992م مركز منطقة الحكم الذاتي، صيغة الدولة الفيدرالية على أساس عرقي، حيث يريد الأكراد دولة العراق من إقليمين، ولكل منهما حكومة ومجلس تشريعي، وللدولة الاتحادية حكومة ومجلس تشريعي وجيش. وستكون الدولة الاتحادية مسؤولة عن الحدود والجيش والموارد الطبيعية والشؤون الخارجية. وسيكون في إقليم كردستان حكومة وإدارة محلية تحتفظ بجانب كبير من السيادة الداخلية في الإدارة والتشريع والقضاء. (28)

وسيكون الإقليم الأول في شمال العراق، وسيشمل مناطق كردستان التاريخية في العراق، ويسكنها أغلبية من الأكراد، والإقليم الثاني جنوب ووسط العراق والذي يسكنه أغلبية من العرب.

وفي عام 2004م، نجح، المشاركون من زعماء الأكراد في مجلس الحكم الانتقالي في العراق، في تضمين مواد القانون الأساسي المؤقت للعراق، صيغة الفيدرالية. وقد واجه ذلك الأمر معارضة عنيفة وشديدة من مرجعيات المسلمين الشيعة، فعارضها آية الله السيستاني والسيد مقتدى الصدر ورابطة العلماء المسلمين (مرجعية المسلمين السنة). وبيرون في ذلك تهديد لوحدة العراق وأمنه القومي. (29)

ويرى المعارضون أحياناً أن الأكراد جزء من مؤامرة دولية تريد تمزيق العراق إلى دويلات هزيلة، بل تقسيم سائر المشرق العربي، ليسهل على حليفة الغرب إسرائيل مواجهة هذه الدويلات، بل السيطرة على اقتصاد المنطقة. ويرد الأكراد على ذلك أنهم لا يطالبون بالانفصال ولن ينفصلوا عن العراق، ولن يقفوا أبداً ضد الأمة العربية.

بل فقط يريدون حقهم في إدارة أنفسهم بأنفسهم في ظل دولة عراقية اتحادية تعددية ديمقراطية وسيشاركون فيها بكل فعالية.(30)

شكك بعض المراقبين في استطاعة الأكراد القدرة على حكم أنفسهم بأنفسهم بشكل مستقل في نطاق الدولة الفيدرالية ، ويرون عدم امتلاك الأكراد مقومات بناء الدولة الحديثة من صياغة ثقافة سياسية وإجماع وطني على بناء سياسات وتشبيد مؤسسات نظامية حكومية وشرطة وقضاء وهيكل دستورية وقانونية ، وذلك بسبب انقسام الأكراد واعتمادهم على الحليف الخارجي واختلاف تحالفاتهم الخارجية .(31)

بينما ترد الأحزاب الكردية معتمدة على التاريخ المعاصر ، ومنذ عام 1991م وحتى سقوط الدولة العراقية في 9 نيسان 2003م ، اثر الاحتلال الأمريكي للعراق بان الأكراد، استطاعوا إجراء تغييرات كبيرة في منطقة الحكم الذاتي في شمال العراق ، فانشأوا إدارات حكومية وبرلمانا منتخبا وميزانية ومليشيات عسكرية قوية ومؤسسات متنوعة ، على الرغم من عدم تواجد أي من أجهزة الدولة العراقية في المنطقة خلال تلك الفترة .(32) ويرى كثير من العرب في العراق أن طرح الأكراد للفيدرالية تكتيك ، وان الحلم الكردي بدولة كردستان الكبرى هو الإستراتيجية وانه ما زالت الدولة المستقلة هي إستراتيجية الأكراد وطموحهم في تأسيس دولة مستقلة ما زال على حاله (33).

ويرى الزعماء الأكراد ومن أبرزهم مسعود البرزاني، أن حلمهم ما زال في حق تقرير المصير ، وتأسيس دولة كردستان المستقلة ، ولكنهم الآن يفكرون بواقعية وان السياسة فن الممكن ، والممكن هو صيغة الدولة الفيدرالية الديموقراطية التعددية ، لعوامل عدة ذكرناها سابقا . وان الفيدرالية توحد ولا تفرق ، حيث طبق هذا النظام في عدة دول (سويسرة والهند وباكستان والنمسا والولايات المتحدة الأمريكية)، دون حصول انقسام في تلك الدول.(34)

إن إدارات منطقة الحكم الذاتي في قانون الحكم الذاتي الصادر عام 1970م، مقتصرة على إدارة الشؤون الاجتماعية والخدمات الصحية وإدارة الزراعة والإصلاح الزراعي والأشغال العامة والإسكان والتربية والتعليم العالي وإدارة البلديات.

ولكن في حالة تطبيق الفيدرالية ، سيكون الحكم الذاتي اشم ، بحيث ستشمل إدارة الإقليم الكردي ، كل الشؤون التي ذكرت في قانون الحكم الذاتي ، وستشمل زيادة على ذلك كل ما يتعلق بشؤون الدولة من عدل ومواصلات واتصالات ورياضة وإعلام وأوقاف وشؤون داخلية ورقابة واقتصاد وثقافة ، ما عدا الدفاع والشؤون الخارجية .

وفي عام 1970م ، اشترط قانون الحكم الذاتي أن تتبع الشرطة في منطقة الحكم الذاتي وكذلك دوائر الجنسية، لوزارة الداخلية العراقية مباشرة (35). بينما في حالة تطبيق الفيدرالية فالشرطة في الإقليم وكذلك الشؤون الأمنية ستكون من صلاحيات وزارة الداخلية في الإقليم، وحراسة الحدود والجيش من صلاحيات الدولة المركزية.

نص قانون الحكم الذاتي على أن " لهيئات الحكم الذاتي رفع التقارير عنها إلى الوزارات التابعة للسلطة المركزية في حدود اختصاصها من التوجيه العام للإدارات المحلية " (36). ولكن في حالة تطبيق الفيدرالية ستكون وزارات الإقليم مستقلة عن وزارات الدولة المركزية في إدارة شؤون الإقليم المحلية. وهي مسنولة أمام المجلس التشريعي للإقليم .

نص قانون الحكم الذاتي على أن " تمارس الرقابة على مشروعية قرارات هيئات الحكم الذاتي محكمة تمييز خاصة تتكون من رئيس المحكمة وأربعة أعضاء محكمة التمييز من بينهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد " (37). ولكن في حالة تطبيق الفيدرالية سيكون القضاء في الإقليم مستقلاً.

الدولة الفيدرالية الديمقراطية التعددية، ستضمن للأكراد المشاركة في برلمان الدولة وفي وزاراتها المتعددة وفي جميع مؤسسات الدولة المختلفة، مهما كانت المناصب من حيث الأهمية. ولكن اتفاق الحكم الذاتي منح الأكراد حق أن تعين الحكومة العراقية نائباً للرئيس من أصل كردي وعدد من الوزراء.

الهوامش:

- 1- سعد البزاز ، الأكراد في المسألة العراقية أحاديث وحوارات ، عمان : الأهلية للنشر والتوزيع ، 1997م ، ص. 134
- 2- ناجي عبد المنعم العلي ، موسوعة العراق الحديث (مج 2) ، بغداد : دار الموسوعات ، 1977 م ، ص 917
- 3- سعد البزاز ، الأكراد في المسألة العراقية أحاديث وحوارات ، عمان : الأهلية للنشر والتوزيع ، 1997م ، ص. 46
- 4- خالد عبد المنعم العلي ، موسوعة العراق الحديث (مج 2) ، بغداد: دار الموسوعات ، 1977م ، ص 917.
- 5-- اسعد ناجي ، جواد ، العراق والمسألة الكردية ، لندن : دار اللام ، 1990م ، ص. 18.
- 6- المصدر السابق ، ص. 19
- 7- عدنان المفتي ، الحوار العربي الكردي ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1999م ، ص. 138
- 8- حميدة ننع ، طارق عزيز رجل وقضية ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات ، 2000م ، ص 163-164.

9- آني شابري ولورانت شابري ، سياسة وأقليات في الشرق الأدنى الأسباب المؤدية إلى الانفجار ، ترجمة : ذوقان قرقوط ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1991م ، ص.357

10- وزارة الدفاع المصرية، الأقليات في المنطقة العربية ، نشرة ، القاهرة : وزارة الدفاع ، بلا تاريخ ، ص 12.

11- آني شابري ولورانت شابري ، سياسة وأقليات في الشرق الأدنى الأسباب المؤدية إلى الانفجار ، ترجمة : ذوقان قرقوط، القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1991م ، ص.34
12-المصدر السابق نفسه.

13-"أكراد العراق يؤيدون الحل الفيدرالي ويتطلعون إلى مشاركة فاعلة في الحكم، الحياة الجديدة ، رام الله ، 2003/7/17، ص.17،

14- وزارة الدفاع المصرية، الأقليات في المنطقة العربية ، نشرة ، القاهرة ، وزارة الدفاع ، بلا تاريخ ، ص 113-114.

15- ناجي عبد المنعم العلي ، موسوعة العراق الحديث ، (مج 2) بغداد : دار الموسوعات ، 1977م ، ص 944.
16-المصدر السابق نفسه.

17-"معركة مستقبل مدينة كركوك بدأت في العراق" ، جريدة القدس ، ، 2003/7/31م ، ص.14

18- ناجي ، عبد المنعم العلي ، موسوعة لعراق الحديث (مج 2) ، بغداد : دار الموسوعات 1977م ص 944.

19- المصدر السابق ، ص. 945

20- المصدر السابق نفسه..

21- المصدر السابق نفسه .

22-- هشام داود ، "الاثنيات في الشرق الأوسط" ، نصوص ع24، 1995 م ، ص.41

23-عدنان المفتي ، الحوار العربي الكردي ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1999م ، ص. 143

- 24- المصدر السابق نفسه .
- 25- المصدر السابق ص 162.
- 26-المصدر السابق ص 330.
- 27- وزارة الدفاع المصرية،الأقليات في المنطقة العربية ، نشرة ، القاهرة ، وزارة الدفاع ،بلا تاريخ ، ص 37.
- 28-عدنان المفتي ، الحوار العربي الكردي ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1999م ، ص 124-125.
- 29-سعد البزاز ، الأكراد في المسألة العراقية أحاديث وحوارات ، عمان : الأهلية للنشر والتوزيع ، 1997م،ص 136.
- 30-عدنان المفتي ، الحوار العربي الكردي ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1999م ، ص 25.
- 31-احمد السيد تركي ، "القضية الكردية في العراق " ، السياسة الدولية ، القاهرة : ع 136 ، 1999م ص 122.
- 32-إبراهيم نزار ، " المعارضة الداخلية " ، السياسة الدولية ، ع 136 ، ، 1999م ، ص 94.
- 33-محمد علي كاظم ، "الحركة الكردية في العراق " ، شؤون الأوسط ، ع 28 ، 1994م، ص 7.
- 34-"معركة مستقبل مدينة كركوك بدأت في العراق" ، جريدة القدس ، ، 2003/7/31 ، ص 14.
- 35-ناجي عبد المنعم العلي ، موسوعة العراق الحديث ، (مج2) ، بغداد : دار الموسوعات ، 1977م ، ص 945.
- 36-المصدر السابق نفسه.
- 37-المصدر السابق، ص 946.

اثر دول الجوار على العراق والحركة الكردية

يحيط بدولة العراق ، مجموعة من الدول العربية ودولتان إسلاميتان ، فمن الغرب الجمهورية العربية السورية ، ومن الجنوب الغربي المملكة الأردنية الهاشمية ، ومن الجنوب المملكة العربية السعودية ، ومن الجنوب الشرقي دولة الكويت ، ومن الشمال الجمهورية التركية ، ومن الشرق الجمهورية الإسلامية الإيرانية . رسمت هذه الخارطة نتيجة انتهاء الحرب العالمية الأولى، في عام 1918 م ، وهزيمة الدولة العثمانية فيها ، وظهرت دولة العراق والدول المجاورة لها ، وتم ترسيم حدود جديدة ، مما أدى إلى تقسيم منطقة كردستان الطبيعية ، وأصبح الأكراد يسكنون عدة دول هي تركيا وإيران والعراق وسوريا وأرمينيا وأذربيجان .(1)

كان لدول الجوار المحيطة بالعراق ، أثارا على دولة العراق منذ تأسيسها في عام 1921 م ، وكما كان لها أثرا على الحركة الكردية في شمال العراق منذ بدء المسألة الكردية في شمال العراق في عام 1926 م، وذلك بعد ضم ولاية الموصل لدولة العراق . وقد سبب وجود حدود مشتركة ما بين إيران وتركيا مع منطقة كردستان العراق ، تدخل هاتين الدولتين كثيرا في شؤون منطقة كردستان العراق ، وقد ترك هذا التدخل أثارا على العراق والحركة الكردية في شمال العراق .

عارضت تركيا وإيران وسورية ، منذ بداية المسألة الكردية في العراق ، قيام دولة كردية في شمال العراق ، أو إعطاء الأكراد في شمال العراق حكما ذاتيا في ظل دولة فيدرالية . وترى هذه الدول أن في ذلك

تهديدا لأمنها القومي، لأنها تخشى أن يحرك ذلك الأمر الأقليات الكردية والتي تعيش فيها للمطالبة بالاستقلال أو الحكم الذاتي الفيدرالي ، حيث سعت هذه الدول الى إذابة الأكراد في مجتمعاتها ولم تعترف بهم كأكراد ، وخشيت أن تصبح هذه الدولة قاعدة انطلاق وإمداد للحركات الثورية لأكراد تركيا أو إيران أو سوريا، وقد تحتضن قوى معارضة لأنظمة هذه الدول حتى من غير الأكراد (2).

عارضت الدول العربية المجاورة للعراق إنشاء دولة كردية مستقلة في شمال العراق ، لأنها ترى أن في مثل هذه الدولة تمهيد لتجزئة العراق وبالتالي المنطقة العربية ، وفي ذلك تهديد للأمن القومي العربي (3). اعتمد الأكراد في شمال العراق كثيرا على التحالفات الإقليمية من حين إلى آخر ، وفتح الزعماء الأكراد قنوات اتصال مع قوى دولية عن طريق الحلفاء في دول الجوار ، وقد اختلفت هذه التحالفات من حين إلى آخر ، بل لقد تباينت أحيانا ، وتسببت أحيانا بصراعات بين القوى الكردية المختلفة .

ولكن دول الجوار للعراق والتي يسكنها الأكراد (إيران وتركيا وسوريا) تنظر للحركة الكردية القومية في دولها ، على أنها حركة متمرده أو انشقاقية أو عميلة للقوى الأجنبية أو إرهابية ، وإنها تهدد وحدة الدولة وتهدد امن المنطقة (4).

الدور الإيراني في المنطقة وتأثيره

يشارك العراق مع إيران من الشرق في حدود طويلة تمتد من جبال زاغروس في منطقة كردستان في الشمال الشرقي ، وحتى الخليج العربي في الجنوب الشرقي ، وهي على تماس مع المنطقة التي يسكنها غالبية أكراد العراق في شماله ، وتضم إيران أقلية قومية كردية عددها بالملايين .

اعتبرت إيران أي انتفاضة أو ثورة في أي جزء من كردستان العراق تشكل تهديدا لأمنها القومي وضد مصالحها الحيوية ، فعملت دائما إلى تفعيل دورها الإقليمي لإعاقة أي تطور يعيق مصالحها (5). ولكن هذا لم يمنع إيران من تقديم الدعم للحركة القومية الكردية في شمال العراق بين فترة وأخرى وفق ما كانت تمليه المصلحة الإيرانية لتحقيق مكاسب على حساب العراق (6).

إن وجود دولة كردية مستقلة في شمال العراق ، سيعيق مصالح إيران الحيوية وسيهدد أمنها القومي ، قيام مثل هذه الدولة سيجعل أكراد إيران يحذون حذو إخوانهم أكراد العراق فيطالبوا الحكومة الإيرانية بالحكم الذاتي أو الاستقلال (7).

تعزز خوف الحكومة الإيرانية بسبب قيام أكراد العراق بمساعدة أكراد إيران ، في عام 1945م ، عندما أعلن الزعيم الكردي الإيراني قاضي محمد ، دولة كردية مستقلة في منطقة كردستان إيران (دولة مها باد) ، حيث قام أكراد شمال العراق بزعمارة الملا مصطفى البر زاي بدعم هذه الدولة والمشاركة في حمايتها ، حتى القضاء عليها في عام 1946م (8).

وفي عام 1957م ، قامت الحكومة الإيرانية بفتح قنوات اتصال مع أكراد العراق وتم ذلك ، ما بين المخابرات الإيرانية (السافاك) والمكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردي، وذلك في غياب زعيمهم الملا مصطفى البرزاني والذي كان عندها في منفاه في الاتحاد السوفيتي ومنذ 1946م .(9)السبب في فتح قنوات مع الأكراد عن طريق المخابرات ، هو النظر إليهم على أنهم مجرد مزودين للمعلومات الاستخبارية عن أكراد إيران الذين يلجئون الى شمال العراق ، وليسوا حلفاء استراتيجيين

غيرت ثورة 14 (تموز) في عام 1958 م بقيادة عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف ، الموازين وذلك بانسحاب العراق من حلف بغداد والذي ضم إيران وتركيا أيضا ، وجرى تحول على السياسة الخارجية للعراق ، وتشجع الأكراد في العراق بسبب تمتعهم بالحرية ، وبدا وكان هناك تحالف بين الحكومة العراقية والأكراد والشيوعيين ن مما زاد من مخاوف إيران . (10)وفي عام 1959م ، عاد الملا مصطفى البرزاني ، فخشي على مكانته وزعامته للحزب وللأكراد ، وذلك لما وجد نفسه خارج الحوار الكردي - الإيراني ، ففتح قناة اتصال جديدة مع الاستخبارات العسكرية للجيش الإيراني (11)

لعل إيران كانت معنية في تلك المرحلة بفتح قنوات الاتصال مع أكراد العراق، وذلك لان مصلحتها كانت في تحريك الأكراد عسكريا ضد ثورة 14تموز في العراق ، لأنها كانت تشعر أن في استقرار هذه الثورة ونجاحها تهديد للأنظمة الملكية في المنطقة وفي إيران بالذات . وشاه إيران كان حليفا للغرب الذي كان غاضبا بسبب إنهاء النظام الملكي في العراق، ومن توجه النظام الجديد نحو تطبيق الاشتراكية وإقامة علاقات قوية مع الاتحاد السوفيتي .

هدف شاه إيران من دعم أكراد شمال العراق إضعاف الحكومة العراقية وبالتالي الضغط عليها حتى تضطر إلى توقيع اتفاقية حدودية جديدة مع إيران ، تسمح لإيران بالملاحة في شط العرب . وكذلك إشغال الحكومة العراقية والجيش العراقي في حرب داخلية تمنعهما من القيام بأي دور فعال في منطقة الخليج العربي ، والذي كان شاه إيران يطمح بضم بعض جزره بعد انسحاب بريطانيا منه ، ومنعها من المشاركة في أي حرب بين العرب وإسرائيل بفعالية . ورجبت إيران أيضا في الحصول على مساعدة الملا مصطفى البرزاني في قتل واعتقال قوى المعارضة الكردية الإيرانية المتواجدة في شمال العراق .(12)

انزعج شاه إيران من تعاظم دور الشيوعيين في العراق بعد ثورة 14 تموز وخلال فترة حكم الرئيس

عبد الكريم قاسم من عام 1958م وحتى عام 1963م ، وكذلك من تقارب الحركة الكردية بزعامة الملا مصطفى البرزاني ، وانتشار الفكر الماركسي بين الأكراد وتقارب قادة الثورة من الاتحاد السوفيتي وتطبيق قانون الإصلاح الزراعي .

استطاع شاه إيران دعم الأكراد في تحركهم عسكريا من جديد ، في عام 1961م ، ضد قوات

الحكومة العراقية ، وتمثل هذا الدعم بإمداد الأكراد بالعتاد العسكري ، و السماح لهم باللجوء إلى الأراضي الإيرانية في حالة الانسحاب أمام زخم هجمات الجيش العراقي الكبيرة ، وقد أرادت إيران من دعمها للأكراد في شمال العراق أن تكون لها اليد الطولى عندهم ، وحتى يبقوا في منطقة نفوذهم ، وتستطيع تحريكهم ضد الحكومة العراقية في الوقت المناسب . وفي نفس الوقت احترست إيران من ألا تتمكن عدوى القومية الكردية من تنمية آثارها إلى إيران نفسها. وفي عام 1966م ، زادت إيران من دعمها اقتصاديا وعسكريا ، وأصبح اقتصاد كردستان مرتبطا بإيران كثيرا .(13)

توقف القتال بين الأكراد والقوات الحكومية العراقية في عام 1967م ، وذلك بسبب مشاركة العراق

في حرب الخامس من (حزيران) عام 1967م ، ولكن القتال عاد ليتجدد في عام 1969م ، وتدفقت

المساعدات العسكرية والاقتصادية الإيرانية ، وبدعم من المخابرات المركزية الأمريكية والموساد الإسرائيلي

.وقد أمدت إسرائيل الأكراد عن طريق إيران بالسلاح ومنه المدافع والتي استعملها الأكراد في قصف

المنشآت النفطية العراقية في مدينة كركوك ، وذلك بعد قيام العراق بتأميم شركة نفط العراق بعد عام

1970م.(15)

وفي عام 1974م ، وعلى الرغم من إعلان قانون الحكم الذاتي عام 1970م ، والذي كان من

المفروض أن يطبق في عام 1974م ، تجدد القتال بين أكراد العراق والحكومة العراقية بشدة ، وزاد الدعم

الأمريكي للأكراد عن طريق إيران ، واتخذ الأكراد من الأراضي الإيرانية قواعد إسناد وإمداد وتدريب ، وأمدتهم

بمدافع الميدان وصواريخ أرض جو وصواريخ مضادة للدبابات . وهدف الشاه محمد رضا بهلوي من مساعدة

المخابرات الأمريكية للأكراد ، إلى إضعاف الحكومة العراقية تمهيدا لفرض شروطه عليها في حالة توقيع اتفاقية

جديدة لترسيم الحدود ما بين إيران والعراق خاصة في منطقة شط العرب. (16) وكما هدفت إيران من هذه المساعدات عدم تحقيق أي نصر لأكراد العراق ولو كان بسيط ، حتى يبقى الصراع مستمر وإنهاك قوات الطرفين. (17)

تحقق هذا الهدف للشاه الإيراني ، عندما وقع معه نائب الرئيس العراقي صدام حسين اتفاقية الجزائر في عام 1975 م ، والتي أعطت إيران ما تريده في منطقة الحدود في شط العرب ، وأوقفت الدعم الإيراني لأكراد العراق ، مما سمح لقوات الحكومة العراقية هزيمة القوات الكردية وقد وصلت إلى الجلالة معقل الملا مصطفى ، مما أدى إلى فرار الملا مصطفى البرزاني إلى إيران ثم إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث توفي فيها في آذار 1979 م . (18)

طالب شاه إيران الحكومة العراقية إلغاء قانون الحكم الذاتي والذي منح الأكراد حق الحكم الذاتي في محافظات اربيل ودهوك والسليمانية ، على الرغم من انه كان يدعم الأكراد ضد الحكومة العراقية . وفي عام 1979 م، قامت الثورة الإسلامية في إيران بقيادة آية الله الخميني و سقط نظام شاه إيران، وأعلنت الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وخشيت الحكومة العراقية من تصدير الثورة الإسلامية إلى العراق عبر طائفة الشيعة ، فبدأت الاشتباكات الحدودية بين العراق وإيران ، ثم أعلن الرئيس العراقي صدام حسين الحرب على إيران ، في أيلول 1980 م ، وقام بتمزيق اتفاقية الجزائر . (19)

عاد إدريس ومسعود البرزاني إلى إيران ، وأعلنا تأييدهما للثورة الإسلامية الإيرانية ، ولكن إدريس قتل وتولى قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني من بعده أخوه مسعود ، ولكن الحكومة الإيرانية آثرت التعاون بداية مع الحركة الإسلامية الكردية بقيادة الشيخ عثمان عبد العزيز ، وتعاونت مع حزب المحافظين وجمعية العشائر الكردية. (20)

أقام حزب الاتحاد الوطني الكردستاني علاقات مع إيران ، وسعى لتقوية هذه العلاقات ، على الرغم من أن أطروحات هذا الحزب الاشتراكية تتباين مع الأفكار الإسلامية الإيرانية ، وكذلك تبين رغبة الحزب في إيجاد عراق فيدرالي ديمقراطي تعددي ، ورغبة إيران في دولة إسلامية في العراق. (21)

هاجمت القوات الإيرانية بعض مناطق كردستان العراق في أثناء الحرب العراقية - الإيرانية من
1980م وحتى 1988م ، واحتلت منطقة حاجي عمران ، ونجحت الحكومة العراقية في تجنيد آلاف
الشباب الكردي لمواجهة القوات الإيرانية ، وهاجمت القوات العراقية بعض المناطق الكردية بقسوة في عام
1988م ، بحجة أنها ساعدت القوات الإيرانية ، واضطر الأكراد إلى اللجوء إلى إيران وتركيا .(22)
وفي عام 1995م ، ساعدت إيران القوات الكردية الموالية لجلال الطالباني ، في حربها مع القوات
الكردية الموالية لمسعود البرزاني والذي تحالف مع الحكومة العراقية ، وقد اجتاحت قوات طالباني منطقة
كردستان ودخلت مدينة اربيل ، ولكنها سرعان ما تراجعت أمام قوات الجيش العراقي ، والذي تدخل بناء على
طلب من مسعود البرزاني ، حتى دخلت الأراضي الإيرانية ثم عادت وتمركزت في السليمانية .(23)

الدور التركي وتأثيره

تشارك دولة العراق مع تركيا في حدودها الشمالية، والتي جعلت الأكراد في شمال العراق في تماس مع تركيا ، وذلك بعد ترسيم الحدود في عام 1926م بين البلدين بإشراف من بريطانيا التي كانت تحتل العراق.

ضمت دولة تركيا الحديثة أقلية قومية كردية كبيرة ، وتعتبر أكبر الأقليات القومية الكردية في دول منطقة الشرق الأوسط ، ولم تعترف تركيا بالأكراد كشعب ، بل اعتبرتهم أتراك الجبل وقد نسوا لغتهم الأم ، ولم تسمح لهم باستخدام لغتهم الكردية . وعارضت تركيا منح الأكراد أي حكم ذاتي أو دولة مستقلة سواء في تركيا أو العراق أو إيران .(24).

أعلن مصطفى كمال أن تركيا دولة علمانية ، ولم يعترف بالأكراد في تركيا ولا في الدول المجاورة ومنها العراق، على أنهم شعوب ، ولذلك لم يعترف لهم بأي حق من الحقوق القومية .ولكن الحكومة التركية حاولت إثارة الأكراد في ولاية الموصل للمطالبة بحقوقهم في محاولة للضغط على الحكومة البريطانية ، وذلك لتضم الولاية الى تركيا وذلك قبل ضمها للعراق(25).

وفي عام 1961م ، هاجم الأكراد مدينة كركوك وذلك اثر ثورة عبد الوهاب الشواف ضد الرئيس عبد الكريم قاسم ، وقاموا بقتل المئات من التركمان ، والذين يسكنون في مدينة كركوك في شمال العراق ، والتي يعتبرها الأكراد عاصمتهم التاريخية .(26).

وقد ظلت هذه المذبحة في أذهان الزعماء الأتراك شبحاً يتهدد وجود التركمان في شمال العراق ،
فعارضوا دائماً نشوء دولة كردية مستقلة في شمال العراق أو منح الأكراد حكماً ذاتياً أو دولة فيدرالية في
العراق على أساس قوميتين عربية وكردية .(27)

وقد عارض رئيس الحكومة التركي طيب اردوغان ووزير خارجيته عبد الله غول بشدة دخول القوات
الكردية مدينتي كركوك والموصل في عام 2003 م ، ورفضوا بشدة أن تضم مدينة كركوك والتي تضم العرب
والتركمان والأكراد إلى منطقة الحكم الذاتي الكردية .

تبدلت التحالفات التركية مع أكراد العراق من حين إلى آخر ، فتارة مع الحزب الديمقراطي بزعامة
مسعود البرزاني وتارة مع الحزب الوطني بزعامة جلال الطالباني وتارة تقيم علاقات مع الحزبين معا . و في
الثمانينات وكذلك في التسعينات دخلت القوات التركية الأراضي العراقية في الشمال ، مرات عديدة في خلال
فترة الحرب العراقية – الإيرانية وبعد حرب الخليج الثانية ، وقامت بمطاردة ثوار حزب العمال الكردستاني –
التركي .(28)

ومنذ الثمانينات ، تعاونت الحكومتان العراقية و التركية معا ، وذلك من اجل احتواء حركة الأكراد
فيما بينهما عبر الحدود ، وسمحت الحكومة العراقية للجيش التركي الدخول إلى أراضيها مرات عديدة
لملاحقة رجال حزب العمال الكردستاني .

هاجم الجيش التركي في أيار 1983م شمال العراق بموافقة الحكومة العراقية لمهاجمة قوات حزب
العمال الكردستاني الناشط في تركيا (29)

استطاعت تركيا إقامة علاقات مع مسعود البرزاني ، والذي كانت القوات الموالية له تسيطر على
المنطقة الحدودية مع تركيا ، وذلك من اجل جمع المعلومات عن حزب العمال الكردستاني الناشط في تركيا ،
ومحاربتة إلى جانب القوات التركية .(30)

واستمرت القوات التركية في القيام بملاحقات ساخنة عبر الحدود التركية العراقية ، وعارضت قيام
حكم ذاتي في شمال العراق، وطالبت بالحقوق القومية للأقلية التركمانية في العراق. وفي عام 1991م ، قامت
القوات العراقية بمهاجمة القوات الكردية والتي انتفضت ضدها في كردستان العراق ، وقد اضطر الملايين من

الأكراد إلى اللجوء إلى تركيا ، مما أزعج ذلك الحكومة التركية ، فقامت قوات دولية أمريكية وأوروبية بإنشاء مناطق عزل آمنة للأكراد في شمال العراق ، لإعادة اللاجئين الأكراد إلى داخل الأراضي العراقية .(31)

و فرضت القوات الدولية الحماية على شمال العراق ، مما سهل لنوار حزب العمال الكردستاني التركي اللجوء إلى منطقة الحكم الذاتي الكردية في العراق ، وذلك بعد تشديد سوريا الخناق عليهم في أراضيها . وقد اضطرت القوات الحكومية التركية لعبور الحدود العراقية عدة مرات ومطاردة نوار حزب العمال في داخل الأراضي العراقية .(32)

وفي تشرين أول 1992م ، أعلن البرلمان المنتخب في كردستان العراق والمجتمع في مدينة اربيل ، قراره بالاقترح إلى إنشاء الدولة الفيدرالية في العراق على أساس أن الشعب العراقي مكون من قوميتين العربية والكردية . وقد دفع ذلك الحكومة التركية على إعلان حرصها على وحدة الأراضي العراقية ومعارضتها لسديدة لقيام دولة فيدرالية في العراق ، يكون للأكراد فيها حكما ذاتيا ، وقد يؤدي إلى الاستقلال في المستقبل .(33)

اتفقت الحكومات الإيرانية والتركية والسورية على معارضة قيام دولة كردية مستقلة في شمال العراق أو حتى حكما ذاتيا أو دولة فيدرالية في العراق على أساس قوميتين عربية وكردية . وذلك حرصا منها على وحدة أراضي العراق ، ولأن عراق موحد مستقر أكثر امانا لها من عراق مفتت تسوده الفوضى . ولأنهما تخشيان أن يقتدي الأكراد فيهما بإخوانهم أكراد العراق ، فيطالبوا بالاستقلال أو الفيدرالية أو الحكم الذاتي أسوة بإخوانهم .(34)

بين جلال الطالباني زعيم حزب الاتحاد الوطني الكردستاني ، في التسعينات ، انه أقام علاقات جيدة مع تركيا في السابق ، ولكن هذه العلاقات تدهورت وذلك بسبب رفضه معاداة أكراد تركيا ومحاربة رجال حزب العمال الكردستاني التركي ، وكما فعل مسعود البرزاني .(35)

حرصت تركيا على دخول الاتحاد الأوروبي ، وحتى تكسب تعاطف دول الاتحاد الأوروبي ، وتظهر بأنها في حربها مع أكراد تركيا ، إنما تحارب الإرهاب وليس الأكراد . فقامت بإجراء مفاوضات مع زعماء

أكراد العراق من الحزبين الكبيرين الديمقراطي والوطني ، مما أنجز صفحة جديدة في العلاقات بين الطرفين ، بهدف تأسيس تعايش مستقر في شمال العراق بين العرب والأكراد والتركمان (36).

وفي عام 1994م ، تعاملت الحكومة التركية مع الواقع الكردي في شمال العراق ، على أساس عدم السماح للأكراد بإقامة دولة مستقلة في ظل الحماية الدولية ، وبسبب عدم تواجد الإدارات الحكومية في منطقة إقليم الحكم الذاتي في كردستان العراق . وكانت تخشى أن تدعم إيران مثل هذه الدولة أو الكيان ، خاصة بعد القتال الذي نشب بين القوات الموالية لمسعود البرزاني والقوات الموالية لجلال الطالباني ، ودعم إيران للقوات الموالية للأخير .(37)

ولقد اتهمت تركيا جلال الطالباني بالتعاون مع زعيم حزب العمال الكردستاني التركي عبد الله أوجلان ، وخاصة وان الاثنين تواجدا في سوريا وحظيا بدعمها في فترة الثمانينات . فوطدت الحكومة التركية علاقاتها مع خصمه مسعود البرزاني ، والذي ابدي استعدادا للتعاون مع تركيا ، في محاولاتها لتصفية قواعد رجال حزب العمال الكردستاني التركي في منطقة كردستان العراق .(38)

وفي عام 1996م ، أبدت تركيا سرورها بسبب انتصار القوات الموالية لمسعود البرزاني على القوات الموالية لجلال الطالباني بدعم من قوات الحكومة العراقية . وذلك لان تركيا كانت حريصة على استتباب الأمن والاستقرار في المنطقة الكردية ، حتى لا يتدفق ملايين الأكراد اللاجئين إلى أراضيها ، وكما حصل سابقا بعد حملة الأنفال عام 1988م وبعد إخماد انتفاضة الشعب الكردي في عام 1991م ، وأثناء القتال بين الحزبين الرئيسيين في كردستان في عام 1994م.(39)

وفي أواخر التسعينات ، حاولت القوات التركية إيجاد منطقة آمنة وعازلة في داخل الأراضي العراقية لمسافة تتراوح ما بين 10-50 كم ، وذلك بمحاذاة الحدود التركية ، لمنع رجال حزب العمال الكردستاني التركي من التسرب إلى الأراضي التركية .(40)

وفي عام 1991م ، استخدمت القوات الأمريكية والمتحالفة معها ، قواعدها الجوية في جنوب تركيا والأجواء التركية في مهاجمة القوات العراقية ، واستمرت في استخدامها بعد ذلك من اجل منع الطيران العراقي

من التحليق في شمال العراق .ولكن الحكومة التركية لم تسمح لتلك القوات من فتح جبهة مع العراق من داخل الأراضي التركية .

خشيت الحكومة التركية على التركمان في شمال العراق من الأكراد ، فقامت في عام 2003م وقبيل الاحتلال الأمريكي للعراق ، بالاتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية ، أن تمنع الولايات المتحدة الأمريكية حلفاءها الأكراد في شمال العراق من إعلان دولة مستقلة ، وان تقوم القوات الأمريكية بحماية التركمان ، وان تبقى مدينتي كركوك والموصل خاليتين من أي قوات سوى عدد قليل من الجنود الأمريكيان ، وعدم الموافقة على الدولة الفيدرالية في العراق على أساس قوميتين عربية وكردية .(41)

وفي عام 2004م ، حاولت تركيا ضم كل من إيران وسوريا إلى صفها في معارضة حكما فيدراليا في العراق يعطي الأكراد حكما ذاتيا قد يؤدي الاستقلال في المستقبل ، أو ضم مدينة كركوك إلى المناطق الكردية والتي ستشكل الإقليم الكردي في الدولة الفيدرالية. (42) وسبب معارضة تركيا لضم مدينة كركوك الى منطقة الحكم الذاتي الكردية ، لأنها مركز للأقلية التركمانية ، وهي تخشى من سيطرة كردية على المدينة في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق.

وفي عام 2004م أيضا ، عارض الأكراد بشدة إدخال قوات من الجيش التركي إلى منطقة المثلث السني في غرب العراق ، وذلك ضمن قوات الاحتلال والتي أصبحت تسميها الحكومة العراقية المؤقتة القوات متعددة الجنسيات . ونجح الأكراد في منع مجيء قوات تركية أو من دول الجوار الأخرى إلى العراق .(43) يعود السبب الى خوف الأكراد من تدخل دول الجوار في الشأن العراقي ، حتى لا يدعم الأتراك التركمان ولا تدعم إيران الشيعة .

ولكن الاتفاق ما بين تركيا والولايات المتحدة ، لن يمنع الدولة الفيدرالية إن نجحت قوات الاحتلال والحكومة المؤقتة العراقية في عقد انتخابات تختار مجلسا وطنيا ، ويقرر هذا المجلس دستورا عراقيا يختار نظام الدولة الفيدرالية .(44)

دور الكويت وتأثيره

دولة الكويت تقع في الجنوب الشرقي للعراق على ساحل الخليج العربي وبالقرب من مدينة البصرة ، وهي إمارة صغيرة ذات مناخ صحراوي ، وتحكمها أسرة آل صباح ، وقد كانت قبل 1960م محمية بريطانية . وتنحصر الكويت ما بين المملكة العربية السعودية والعراق والخليج العربي .

انتزعت الحكومة البريطانية الكويت من ولاية البصرة في فترة سيطرة الدولة العثمانية على المنطقة ، وأبقتها إمارة مستقلة لتبقى بحاجة للحماية البريطانية ، وكذلك لتحاصر العراق من الجنوب وبالتالي إضعافه عسكريا واقتصاديا . (44)

وظل العديد من رؤساء الحكومات العراقية ومنهم نوري السعيد وتوفيق السويدي وياسين الهاشمي ، يقولون أن الكويت جزء من العراق سلخ عنه ويجب أن يعود إليه . (45) وكان العراق بأمس الحاجة إلى الكويت لتوسيع منافذه البحرية، وخاصة لتصدير نפט الجنوب العراقي إلى الشرق الأقصى ، وقد ظهرت مدى أهمية الموانئ الكويتية بالنسبة للعراق أثناء الحرب العراقية - الإيرانية .

طالب الملك غازي بن فيصل كذلك بالكويت و طالب بها الرئيس عبد الكريم قاسم أيضا ، وتدخلت

جامعة الدول العربية وأرسلت قوات من عدة دول عربية ، لمنع الجيش العراقي من احتلال الكويت .

وفي الثمانينات ساعدت الكويت ودول الخليج العربي الرئيس صدام حسين في حربه ضد الجمهورية الإسلامية في إيران ، لأنها كانت تخشى من تصدير الثورة الإيرانية إلى دول الخليج واحتلال إيران للعراق سيهددها جميعا خاصة الكويت .

ولكن بعد انتهاء الحرب والتي خرج منها العراق بجيش كبير ومدرب وقوي وكسب خبرة قتالية عالية ، خشيت الكويت من العراق فأصبحت الدولة الأكثر استعدادا وتقبلا للتورط في رسم مخططات لإضعاف العراق .(47)

لم تتدخل دولة الكويت في الشؤون العراقية الداخلية مثل الكثير من الدول العربية الأخرى، فلم تدعم الثوار الأكراد قبل عام 1990م، ولم تتدخل في المسألة الكردية وكانت تعتبرها شانا داخليا. وكانت تخشى من الحركة القومية الكردية بسبب سياساتها اليسارية وتقربها من الاتحاد السوفيتي وكذلك تحالفها مع الرئيس عبد الكريم قاسم الذي كان يريد احتلالها عام 1961م .(48)

ولكن احتلال العراق للكويت وما تلاها من حرب الخليج الثانية ، كان له أثر على الحركة الكردية ، حيث انتفض الأكراد في الشمال بعد هزيمة الجيش العراقي في الكويت عام 1991م ، وذلك سعيا من الأكراد لإقامة حكم ذاتي ، ولكن القوات الموالية للحكومة العراقية أخدمت الانتفاضة .(49)

استقبلت الكويت بعد عام 1991م الزعيم الكردي جلال الطالباني رئيس حزب الاتحاد الوطني الكردستاني ، في زيارة رسمية استهدفت الحصول على مزيد من الدعم لا سيما المساعدات الإنسانية (50) وفي عام 1993 م ، زار السيد مسعود البرزاني دولة الكويت ، طلبا للمساعدة المالية ، ولكنه لم ينجح في الحصول على المساعدات المطلوبة من الكويت والدول الخارجية ، ولذلك اضطر لطلب مساعدة الحكومة العراقية في مواجهته مع القوات الموالية لجلال الطالباني والمدعومة من إيران.(51).

الدور السوري وتأثيره

يشترك العراق مع الجمهورية العربية السورية في حدود طويلة من الجهة الشمالية الغربية ، ويوجد أقلية قومية كردية تتمركز أغلبيتها في المنطقة الشمالية الغربية السورية المحاذية للحدود العراقية . ولا تعترف سوريا بالأكراد كشعب وتعتبرهم مواطنين سوريين مثلهم مثل غيرهم .

كانت السياسة السورية قبل 1958م ، مثلها مثل سياسة الكثير من الدول العربية تجاه الأكراد في العراق ودولة العراق ، وهي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للعراق وتنظر الى المسألة الكردية على أنها مسألة داخلية ، وكانت تتخوف من أن ينجح الأكراد في العراق في الانفصال عن الدولة ، مما سيسبب لها مشاكل مع الأكراد الذين يعيشون فيها (52).

وفي عام 1963م ، أفقلت سوريا الحدود مع العراق لمنع الثوار الأكراد في شمال العراق من التسلل الى أراضيها ، تضامنا مع الحكومة البعثية في العراق في تلك الفترة ، و قام الجيش السوري بمطاردتهم في داخل الأراضي العراقية .(53)

وفي عام 1976م ، احتضنت سوريا جلال الطالباني زعيم حزب الاتحاد الوطني الكردستاني والقوات الموالية له ومجموعات كردية أخرى ،وقد شنت هجمات على القوات العراقية في تلك الفترة ودعمته في

مواجهة القوات الحكومية العراقية . ولكنها في عام 1978م تخلت عنه وعن قواته ، بسبب تحسن العلاقات بين الرئيس احمد حسن البكر والرئيس حافظ الأسد ، وكادت تحصل مجاعة في صفوف القوات الموالية للطالباني (54)

وفي الثمانينات وقفت سوريا إلى جانب إيران في حربها مع العراق ، وأعدت علاقاتها مع جلال الطالباني والمجموعات الكردية والتي كانت تقاتل حكومة العراق تارة وتفاوضها تارة أخرى (55) ولكن سوريا في عام 2004 قامت بالتنسيق مع تركيا وإيران ، وقررت هذه الدول الاستمرار في معارضة قيام دولة كردية مستقلة في شمال العراق أو حتى حكما ذاتيا أو دولة فيدرالية . ولقد بررت الحكومة السورية معارضتها لدولة كردية مستقلة أو دولة فيدرالية في العراق ، أن سبب ذلك الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية ، ومنعا للفوضى وعدم الاستقرار في شمال العراق ، لان ذلك يضر بالمصالح السورية ، وحتى لا يطالب أكراد سوريا بحقوقهم كما أكراد العراق .(56)

دور المملكة العربية السعودية

تشارك العراق مع المملكة العربية السعودية في حدود طويلة من جهة الجنوب ، وقد تأسست المملكة العربية السعودية بعد مملكة العراق ، وفي فترة الحكم الملكي وعلى الرغم من العداء بين أسرة السعود الحاكمة في المملكة العربية السعودية والهاشميين الذين يحكمون العراق ، إلا أن السعودية لم تتدخل في الشؤون الداخلية للعراق ، ولم تدعم الحركة القومية الكردية ، وكانت تنظر إليها مثل الكثير من الدول العربية على أنها حركة انفصال لأقلية قومية ، وان هذه الحركة لو نجحت في تحقيق أهدافها في إنشاء دولة مستقلة سيكون ذلك مقدمة لتفتيت المنطقة الى دويلات صغيرة وضعيفة ومتناحرة فيما بينها .(57)

وفي عام 1955 م وبعد تأسيس حلف بغداد اقتربت السياسة السعودية من العراق، وبدأت السعودية تخشى من المد الشيوعي المتمثل في إنشاء الأحزاب الشيوعية في إيران والعراق وبلاد الشام ، وخاصة من الحزب الشيوعي العراقي والذي انضم إليه الكثير من الأكراد ، وكان لتحالفات الأكراد وعلاقتهم مع الاتحاد السوفيتي أثرا على ابتعاد السعودية عن دعمهم .

وظلت السعودية تدعم حكومة العراق من الثمانينات وحتى التسعينات ، وذلك ضد إيران في الحرب العراقية الإيرانية ، وذلك خشية من الثورة الإيرانية ، وانعكس ذلك سلبا على المسألة الكردية في العراق .(58)

وبعد حرب الخليج الثانية عام 1991م ، وانتفاض الشيعة في جنوب العراق والأكراد في شمال العراق ، ضغطت السعودية على التحالف الغربي المضاد للعراق بعدم دعم هاتين الانتفاضتين بسبب خشية السعودية أن الفوضى المنطقة وان يتقسم العراق ويكون تقسيمه تمهيدا لتقسيم المنطقة .(59).

ولكن السعودية استقبلت قادة الأكراد جلال الطالباني ومسعود البارزاني ، وقدمت دعما ماليا للأكراد في التسعينات ومواد اغاثية للاجئين الأكراد . وكان التأثير السعودي على الأكراد غير مباشر وقليل بسبب بعد المنطقة الكردية عنها .

دور المملكة الأردنية الهاشمية

تشارك العراق مع الأردن في الحدود من الجهة الجنوبية الغربية ، وقد حكم الأردن والعراق نفس الأسرة الحاكمة وذلك حتى عام 1958م ، وكانت الأردن مؤيدة لسياسة الحكومة العراقية تجاه الأكراد وتعتبر الأكراد أقلية قومية في العراق وليس شعبا مستقلا ، وتخشى منهم أحيانا لتقريبهم من الاتحاد السوفيتي والشيوعيين .(60)

وحتى بعد ثورة 14 تموز 1958م ، لم تدعم الأردن الأكراد ، وقامت في عام 1975م في تقرب وجهات النظر بين شاه إيران والحكومة العراقية تمهيدا للتوقيع على اتفاقية الجزائر والتي أدى التوقيع عليها الى انتهاء الثورة الكردية في شمال العراق بعد ذلك .

وما زالت الأردن تعلن تمسكها بوحدة الأراضي العراقية ورفضها لتقسيمه وتنظر الى المسألة الكردية على أنها مسألة داخلية وهي لا تتدخل في شؤون العراق الداخلية . ويكاد التأثير الأردني لا يذكر بسبب بعده عن المنطقة الكردية ، وعلاقات الأردن الجيدة مع العراق، وعدم وجود أقلية قومية كردية فيه .

الهوامش :

- 1- محمد جابر الأنصاري وآخرون، النزاعات الأهلية العربية العوامل الداخلية والخارجية ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،بلا تاريخ ، ص .119
- 2- سعد البزاز ، الأكراد في المسألة العراقية أحاديث وحوارات، عمان : الأهلية للنشر والتوزيع ، 1997م ، ص 107.
- 3- محمد علي كاظم ، " الحركة الكردية في العراق "، شؤون الأوسط ، ع28 ، 1994 م ، ص 78.
- 4- هشام داود ، " الاثنيات والدول في الشرق الأوسط القضية الكردية " نصوص ، ع2 ، 1995م ، ص.41
- 5- وليد عبد الناصر ، " أكراد العراق وتأثير البيئتين الإقليمية والدولية " ، السياسة الدولية ، ع127 ، كانون ثاني 1997م ، ص.55
- 6- سعد ناجي جواد ، العراق والمسألة الكردية ، لندن : دار اللام ، 1990م ، ص.181
- 7- المصدر السابق ، ص .178
- 8- ديفيد مكحول ، تاريخ الأكراد الحديث ، ترجمة : راج محمد ، بيروت : دار الفارابي ، 2004، ص.350
- 9- سامي ، شورش " صفحات من تاريخ العلاقات الإيرانية الكردية " ، أبواب، ع19 ، 1999م ، ص.49

- 10- سعد ناجي جواد ، العراق والمسألة الكردية ، لندن : دار اللام ، 1990م ، ص 180.
- 11-المصدر السابق ، ص 54.
- 12- كمال أديب ، زلزال في ارض الشقاق العراق 1915-2015 ، بيروت : دار الفارابي ، 2003م ، ص 170.
- 13- عدنان المفتي ، الحوار العربي الكردي ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1999م ، ص 133.
- 14- كمال أديب ، زلزال في ارض الشقاق العراق 1915-2015 ، بيروت : دار الفارابي ، 2003م ، ص 97.
- 15- محمد باقر الحسيني ، " أمريكا وأكراد العراق " ، شؤون الأوسط ، ع87 ، 1999م ، ص 53.
- 16- آني شابري ولورنت شابري ، سياسة وأقليات في الشرق الأدنى الأسباب المؤدية إلى الانفجار ترجمة : ذوفان قرقوط ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1991م ، ص 365.
- 17-المصدر السابق نفسه.
- 18- كمال أديب ، زلزال في ارض الشقاق العراق 1915-2015 ، بيروت : دار الفارابي ، 2003م ، ص 97.
- 19- سعد البزاز ، الأكراد في المسألة العراقية أحاديث وحوارات ، عمان : الأهلية للنشر والتوزيع ، 1997م ، ص 79.
- 20- عدنان المفتي ، الحوار العربي الكردي ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1999م ، ص 316.
- 21- ديفيد مكدول ، تاريخ الأكراد الحديث ، ترجمة : راج محمد ، بيروت : دار الفارابي ، 2004م ، ص 500.
- 22- المصدر السابق ، ص 570.
- 23- كمال أديب ، زلزال في ارض الشقاق العراق 1915-2015 ، بيروت : دار الفارابي ، 2003م ، ص 97.
- 24- سعد ناجي جواد ، العراق والمسألة الكردية ، لندن : دار اللام ، 1990م ، ص 176.

25- كمال أديب ، زلزال في ارض الشقاق العراق 1915-2015م ، بيروت : دار الفارابي ، ص 2003م ، ص 97 .

26-المصدر السابق نفسه .

27- وزارة الدفاع المصرية ،الأقليات في لمنطقة العربية " نشرة ، القاهرة : وزارة الدفاع ،بلا تاريخ ، ص 38 .
28-المصدر السابق نفسه .

29- كمال أديب ، زلزال في ارض الشقاق العراق 1915-2015م ، بيروت : دار الفارابي ، 2003 ، ص 97 .

30- سعد البزاز ، الأكراد في المسألة العراقية أحاديث وحوارات ، عمان : الأهلية للنشر والتوزيع ، 1997م ، ص 31-32 .

31- وزارة الدفاع المصرية ،الأقليات في المنطقة العربية ، نشرة ، القاهرة : وزارة الدفاع ،بلا تاريخ ، ص 37 .

32- المصدر السابق نفسه ..

33- وليد عبد الناصر " أكراد العراق وتأثير البيئتين الإقليمية والدولية " السياسة الدولية ، ع127 ، كانون ثاني 1997م ، ص 54 .

34- ديفيد مكدول ، تاريخ الأكراد الحديث ، ترجمة : راج محمد ، بيروت : دار الفارابي ، 2004م ، ص 575 .

35-عدنان المفتي ، الحوار العربي الكردي ، القاهرة : مكتبة متولي ، 1999م ، ص 316 .

36- وليد عبد الناصر ، " أكراد العراق وتأثير البيئتين الإقليمية والدولية " ، السياسة الدولية ، ع127 ، القاهرة ، كانون ثاني ، 1997م ، ص 53 .

37-، وزارة الدفاع المصرية ،الأقليات في المنطقة العربية " ، نشرة ، القاهرة : وزارة الدفاع ،بلا تاريخ ، ص 39 .

38-سعد البزاز ، الأكراد في المسألة العراقية أحاديث وحوارات ، عمان : الاهلية للنشر والتوزيع ، 1997م ، ص. 11.

39-وليد عبد الناصر " أكراد العراق وتأثير البيئتين الإقليمية والدولية " ، السياسة الدولية ، ع 127 ، كانون ثاني 1997م ، ص. 52.

40- ديفيد مكحول ، تاريخ الأكراد الحديث ، ترجمة : راج آل محمد ، بيروت : دار الفارابي ، 2004م ، ص. 575.

41- نظام ماديني " الأكراد انتماءات قبلية وحروب وهمية وللمرة الثالثة يتحولون إلى مرتزقة عند الأمريكان " المنار ، القدس ، ع 622 ، 2003/4/28م ، ص. 4.

42- كمال أديب ، زلزال في ارض الشقاق العراق 1915-2015م ، بيروت : دار الفارابي ، 2003م ، ص. 181.

43- نظام مارديني " الأكراد انتماءات قبلية وحروب وهمية وللمرة الثالثة يتحولون الى مرتزقة عند الأمريكان " المنار ، القدس : ع 622 ، 2003/4/28م ، ص. 4.

44- المصدر السابق نفسه .

45-سامي عصاص ، هل انتهت حرب الخليج؟، بيروت : دار بيسان ، 1994م ، ص. 46.

46- حميدة نعنن ، طارق عزيز رجل وقضية ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات ، 2000م ، ص 129-130.

47-سامي ، عصاص ، هل انتهت حرب الخليج؟ ، بيروت : دار بيسان ، 1994م ، ص. 49.

48- سعد ناجي جواد ، العراق والمسألة الكردية ، لندن : دار اللام ، 1990م ، ص 176-177..

49- جراهام ، فولر " العراق في العقد المقبل هل سيقوى على البقاء حتى عام 2002م " دراسات عالمية ، أبو ظبي ، ع 14، مركز الدراسات ، 2000م ، ص. 33.

50-حميدة نعنن ، طارق عزيز رجل وقضية ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات ، 2000م ، ص 136.

51-- وزارة الدفاع المصرية ، الأقليات في المنطقة العربية ، نشرة ، القاهرة : وزارة الدفاع ، بلا تاريخ ، ص 38.

52- سعد ناجي جواد ، العراق والمسألة الكردية ، لندن : دار اللام ، 1990م ، ص 176-177.

53- كمال أديب ، زلزال في ارض الشقاق العراق 1915-2015م ، بيروت : دار الفارابي ، 2003م ، ص 97.

54- وزارة الدفاع المصرية ، الأقليات في المنطقة العربية ، نشرة ، القاهرة : وزارة الدفاع ، بلا تاريخ ، ص 38.

55- المصدر السابق نفسه .

56- " الجيش التركي يحذر من حرب أهلية دامية في العراق إذا قسمت سلطته السياسية على أساس عرقي " جريدة القدس ، 2004/1/17 ، ص 4.

57- سعد ناجي جواد ، العراق و المسألة الكردية ، لندن : دار اللام ، 1990م ، ص 176-177.

58- المصدر السابق نفسه .

59- كمال أديب ، زلزال في ارض الشقاق العراق 1915-2015م ، بيروت : دار الفارابي ، 2003م ، ص 181.

60- سعد ناجي جواد ، العراق والمسألة الكردية ، لندن : دار اللام ، 1990م ، ص 176-177.

دور القوى الدولية وأثرها

تنافست قوى دولية مختلفة على منطقة الشرق الأوسط ، وذلك منذ مطلع القرن العشرين ، ولعل

ذلك يرجع إلى الأسباب التالية :

أولا : الموقع الاستراتيجي الهام الذي تتمتع به المنطقة ، حيث تقع في قلب العالم وتتحكم بعدة مضائق بحرية مهمة ، وتطل على البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الهندي ، وتصل بين قارتي أوروبا و اسيا .(1)

ثانيا : اكتشاف البترول في تلك المنطقة ، بكميات كبيرة وذلك في منطقة الخليج العربي والعراق ، والتنافس بين شركات البترول الأوروبية بداية على الحصول على امتيازات بحق التنقيب عن البترول ، ثم دخول شركات البترول الأمريكية المنافسة .

ثالثا : ضعف الدولة العثمانية والتي كانت تسيطر على تلك المنطقة منذ عدة قرون ، وقد أصبحت

تلقب بالرجل المريض ، وفي نفس الوقت كانت تتعاضم قوة بعض القوى الأوروبية كبريطانيا وفرنسا .

رابعا :ظهور الوعي القومي لدى شعوب المنطقة ، وتطلع شعوب المنطقة للتخلص من سيطرة الدولة العثمانية ، والحصول على الاستقلال ، مما جعل بعض هذه القوى تتصل بزعماء هذه الشعوب ، وتستخدمهم كخلفاء لها ضد الدولة العثمانية مقابل وعود بالاستقلال .

استطاعت ألمانيا في عام 1904م، الحصول على امتياز مد خط سكة الحديد من اسطنبول إلى مدينة البصرة في جنوب العراق ، ثم حصلت في عام 1912م ،على امتياز التنقيب عن البترول في منطقة كركوك في ولاية الموصل في شمال العراق ، وذلك من الدولة العثمانية .

كان لاندلاع الحرب العالمية الأولى ، في عام 1914م ، ومشاركة الدولة العثمانية فيها ضد الحلفاء(بريطانيا وفرنسا ومن تحالف معهم) إلى جانب ألمانيا ، أثر كبير على منطقة المشرق العربي والعراق جزء منه . فقد اتفق وزير خارجية بريطانيا وفرنسا على تقسيم المنطقة بين بلديهما بعد الحرب ، وذلك في اتفاقية سرية عرفت باتفاقية سايكس- بيكو . وقد اتفقا على أن يكون شمال بلاد الشام (سوريا ولبنان) وولاية الموصل (شمال العراق) تحت النفوذ الفرنسي ، وجنوب بلاد الشام (فلسطين وشرق الأردن ، وولايته بغداد والبصرة) وسط وجنوب العراق) تحت النفوذ البريطاني .

وفي عام 1923م ، عقد مؤتمر لوزان واتقت فيه بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان واليونان ورومانيا ويوغسلافيا وتركيا ، أن تقوم بريطانيا وتركيا بترتيب تخطيط الحدود ما بين العراق وتركيا في تسعة شهور ، وفي حالة تعذر ذلك يرفع الأمر إلى عصبة الأمم المتحدة .(2)

وفي عام 1926م ، وافقت الحكومة التركية على ضم ولاية الموصل للعراق وسكنت عن لمطالبه بها مقابل أن يكون لها 10% من حصة الحكومة العراقية في عائدات النفط في شمال العراق وذلك لمدة 25 عاما . وسكنت فرنسا عن حق المطالبة بضم ولاية الموصل إلى سوريا والتي كانت تحتلها وذلك مقابل أن يكون لها نسبة 23.75% من حصة الشركات الغربية في بترول العراق . وسكنت الولايات المتحدة عن تأييد تركيا في ضم ولاية الموصل مقابل نسبة مماثلة لحصة فرنسا ، وبقي لبريطانيا مانسبته 47.5% من حصة الشركات الغربية (3).

تجاهلت الدول الغربية معاهدة سيفر عام 1920م ، التي منحت الأكراد الحق في حكم ذاتي لمدة عام ثم الاستقلال ، فقسمت عمليا الأكراد على عدة دول لها حدود وسيادة وتعترف بها عصبة الأمم المتحدة ثم هيئة الأمم المتحدة فيما بعد ، وقد كان لهذا الأمر أثرا كبيرا على عدم قيام دولة مستقلة في كردستان الطبيعية أو حتى في إحدى هذه الدول ، بل اعتبرت القوى الدولية مواجهة حكومات هذه الدول لأي انتفاضة كردية ضدها أمرا داخليا لا يمكن التدخل فيه ، بل ساعدت هذه الدول على إنهاء انتفاضات كردية هبت ضدها .

حاول الزعماء الأكراد في شمال العراق الاتصال بهذه القوى الدولية المتنافسة على المنطقة والحصول على دعمها وتأييدها للحصول على حقوقهم ، وظنا منهم أن التحالف مع هذه القوى سيوجد توازن لهم مع الأغلبية العربية (4).

راهن الزعماء الأكراد في شمال العراق على دعم دول الجوار والتي كانت حكوماتها على خلاف مع الحكومة العراقية ، والتي بدورها وفرت لهم دعما من القوى الدولية والتي لها مصالح معها . أثبتت الأيام أن علاقة هذه القوى الدولية مع الأكراد في شمال العراق كانت فقط لتحقيق مصالح لهذه القوى ، متجاهلة مصلحة أكراد شمال العراق في الاستقلال أو حتى الحكم الذاتي . فقد هدفت هذه القوى غالبا على إضعاف الحكومة العراقية وإضعاف أكراد شمال العراق وتحقيق مصالحها ومصالح حلفائها في دول الجوار .

ساهمت تحالفات زعماء أكراد شمال العراق المختلفة مع قوى إقليمية أو قوى دولية في تأجيج

الصراعات الكردية - الكردية ، وكان أعظمها ما جرى في التسعينات ما بين مؤيدي مسعود البرزاني والمتحالف مع الحكومة العراقية ومؤيدي جلال الطالباني والذي تحالف مع إيران .

وقد أضرت تحالفات زعماء أكراد العراق بالقضية الكردية ، حيث أبرزت هؤلاء الزعماء في وجه الكثير من الشعوب على أنهم عملاء لأعداء العروبة والإسلام كإسرائيل أو الولايات المتحدة الأمريكية أو أنهم متمردين ضد الحكومة العراقية أو أنهم انفصاليين يريدون تفتيت وحدة العراق خدمة لأعدائه . (5)

دور بريطانيا وأثرها

منذ مطلع القرن التاسع عشر ، بدأت بريطانيا تلعب دورا مباشرا في المشرق العربي وذلك في منطقة خليج عدن (جنوب اليمن) وعمان ومشايخات الخليج العربي الصغيرة (رأس الخيمة والفجيرة وأم القوين ودبي وأبو ظبي والشارقة عجمان وقطر والبحرين والكويت) . وتواجدت قواتها في هذه المناطق لتتحكم في الطريق المؤدية إلى الهند وقد سيطرت على مضائق جبل طارق وباب المنذب وهرمز وكذلك على قناة السويس .

وفي مطلع القرن العشرين بدأت شركات النفط البريطانية في التنقيب عن البترول في السعودية وإمارات الخليج العربي وإيران ثم انضمت إلى شركة النفط التركية للتنقيب عنه في العراق . وفي عام 1914م ، تحالفت بريطانيا من فرنسا ودول أوروية أخرى في مواجهة ألمانيا والنمسا والدولة العثمانية ، فقامت القوات البريطانية البحرية بالزحف من الهند نحو مدينة البصرة في العراق ثم اتجهت شمالا حتى الموصل ، وزحفت

قواتها البرية من مصر لتعبر فلسطين وشرق الأردن. وفي عام 1917م ، قامت الثورة البلشفية في روسيا ، فكشفت الحكومة الجديدة لروسيا عن اتفاقية سرية كانت قد عقدت بين بريطانيا وفرنسا وروسيا عام 1916م (اتفاقية سايكس - بيكو) ، وقسمت ممتلكات الدولة العثمانية بين هذه الدول .

وقد تضمنت هذه الاتفاقية تقسيم العراق ، بحيث يكون الوسط والجنوب ضمن النفوذ البريطاني والشمال (ولاية الموصل) ضمن النفوذ الفرنسي . ولكن بريطانيا احتلت ولاية الموصل واستغلتها كورقة ضغط على الحكومة العراقية فيما بعد لتوقيع معاهدة مع بريطانيا كما تريد الأخيرة .

أدت خيبة الأمل لدى الأكراد في شمال العراق (ولاية الموصل) من بريطانيا ، حيث لم يعطوا حكما ذاتيا حسب معاهدة سيفر ، إلى الانتفاضة ضد القوات البريطانية بزعامة الشيخ محمود البرزاني وذلك في الفترة من عام 1920م وحتى عام 1922م وقد قتلوا الحاكم السياسي البريطاني .(6)

وعينت بريطانيا في عام 1921م الملك فيصل بن الحسين ملكا على العراق وشكلت حكومة عراقية برئاسة عبد الرحمن النقيب ، وتم تكوين جيش للعراق بتسليح وتدريب بريطاني ، وقد ساهم في إخماد الانتفاضة الكردية في شمال العراق مع القوات البريطانية .

حرصت بريطانيا على أن يبقى العراق ضمن دائرة نفوذها ، فضغطت على الحكومة العراقية من اجل التوقيع على معاهدات وفق شروطها ، وحكمت العراق بصورة غير مباشرة عن طريق المستشارين والسياسيين المؤيدين لها .

ساهمت الحكومة البريطانية في إيجاد ثلاث مسائل ، ما زالت تؤثر على العراق وعلى الأكراد في شمال العراق بصور مختلفة ، وهي :المسألة الكردية : والتي بدأت في عام 1926م ، بعد ضم ولاية الموصل للمملكة العراقية وذلك بعد تسوية الأمور مع تركيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية على حساب البترول العراقي المكتشف في تلك الولاية بكميات ضخمة في منطقة كركوك ، والذي هو الآخر ترك أثرا كبيرا على العراق وأكراد شمال العراق .

المسألة الحدودية مع إيران : حيث ساهمت بريطانيا في توقيع اتفاقية حدودية مع إيران في سعد آباد في عام 1937م ، والتي منحت العراق السيطرة على شط العرب . و لقد كان منح العراق السيطرة على شط

العرب سببا فيما بعد في عداء بين إيران والعراق ، ومساندة الحكومة الإيرانية لأكراد شمال العراق في الستينات والسبعينات وذلك للضغط على الحكومة العراقية من اجل التوقيع على اتفاقية حدودية جديدة تمنح إيران نصف شط العرب .(7)

مسألة الكويت : حيث قامت بريطانيا بفصل الكويت عن الدولة العثمانية ، وذلك لمحاصرة العراق من الجنوب ، ومنعه من الحصول على منفذ بحري واسع على الخليج العربي ، وليظل أمراء الكويت في خوف من العراق وبحاجة للحماية البريطانية ، وقد تعزز اهتمام بريطانيا بالكويت بعد اكتشاف النفط فيها .(8)

وفي سياق دعمها للحكومة العراقية الموالية لها قامت القوات البريطانية في العراق بالمساهمة في إخماد الانتفاضات الكردية في الفترة ما بين 1921م و1958م ، حيث قامت طائرات سلاح الجو البريطاني بقصف مواقع الثوار الأكراد في شمال العراق ، مما دمر الكير من القرى الكردية وأنهى انتفاضة الأكراد في عام 1933م ، وأدى إلى استسلام الزعيم الكردي محمود البرزاني .(9)

قامت حكومة نوري السعيد بدعم من البريطانيين بإنهاء انتفاضة كردية في شمال العراق في بداية الأربعينات. مما جعل الزعماء الأكراد في شمال العراق يلجئون إلى إيران في عام 1945م .وفي أعقاب إعلان جمهورية مهاباد الكردية في كردستان إيران برئاسة القاضي محمد ، و بدعم من الاتحاد السوفيتي ،انضم الملا مصطفى البرزاني إلى هذه الجمهورية مما أزعج بريطانيا والدول الغربية خوفا من تغلغل الأحزاب الشيوعية في صفوف المثقفين الأكراد وشعوب المنطقة مما يهدد مصالح الدول الغربية .وقد استطاع شاه إيران أن يحظى بالدعم البريطاني والغربي للضغط على الاتحاد السوفيتي برفع الغطاء عن دولة مهاباد ، وكذلك إمداد جيش الشاه بالسلاح والعتاد العسكري للقضاء على دولة مهاباد في إيران .(10)

وفي عام 1955م ، أسست بريطانيا مع تركيا والعراق وإيران ، حلفا عسكريا سمي بحلف بغداد ، ثم انضمت إليه الولايات المتحدة الأمريكية، وكان الهدف منه : المحافظة على الحكومات الموالية للغرب في إيران وتركيا والعراق ،وذلك حفاظا على المصالح البترولية لبريطانيا والدول الغربية في منطقة الخليج العربي والعراق وإيران. و تشكيل درع واق لمواجهة التغلغل الشيوعي القادم من الاتحاد السوفيتي في المنطقة

المحاذية لجنوب الاتحاد السوفيتي

انحصر الدور البريطاني بعد عام 1958م ، وإنهاء الحكم الملكي في العراق ، وقل تأثير بريطانيا

على العراق وعلى القضية الكردية ، وبدا دور الولايات المتحدة الأمريكية في ازدياد . وقد أيدت بريطانيا والدول الغربية العراق في فترة الحرب العراقية - الإيرانية من عام 1980م - 1988م ، وتغاضت عن استخدامه للأسلحة الكيماوية ضد الأكراد في تلك الفترة بدعوى تأييدهم لإيران . ولم تشجب ولم تستنكر قيام القوات العراقية بتدمير القرى الكردية في شمال العراق وقتل آلاف من الأكراد وتشريد الملايين عام 1988م .

وفي عام 1991م ، شاركت القوات البريطانية مع القوات الأمريكية والتحالف الثلاثين ي في قصف العراق لمدة اربعين يوماً وتدمير البنية التحتية للعراق والكثير من القوة العراقية ، وذلك بحجة تحرير الكويت والتي كان العراق قد احتلها في 2 آب 1990م . وشجع البريطانيون والأمريكان أكراد شمال العراق على الانتفاضة ضد الحكومة العراقية ، فقام الأكراد بالسيطرة على المحافظات الكردية في شمال العراق (السليمانية واربيل ودهوك) وسيطروا على مدينة كركوك الغنية بالبترو .

ولكن بريطانيا وأمريكا وقفنا مكتوفتي اليدين ولم تقدم الدعم للأكراد في شمال العراق ، عندما قامت القوات العراقية بالهجوم على الأكراد في شمال العراق بدعم من طائرات العمودية والتي سمح لهم باستخدامها وفق اتفاقية وقف إطلاق النار بين أمريكا والعراق . وقد كانت نتيجة الهجوم احتلال المنطقة الكردية في شمال العراق وهرب الملايين من اللاجئين الأكراد من تلك المناطق إلى دول الجوار إيران وتركيا . فقامت الحكومتان الأمريكية والبريطانية ودول أوروبية أخرى بإنشاء مناطق حماية في شمال العراق وبالقرب من الحدود التركية لإعادة اللاجئين الأكراد وإغااثهم . وقد ساهمت مناطق الحماية هذه في الاستقرار في شمال العراق ، مما جعل الأكراد يجرون انتخابات برلمانية ويشكلوا ادرات حكومية في منطقة الحكم الذاتي .

وبقيت بريطانيا حليفة للحكومة الأمريكية في موقفها المعادي للعراق منذ 1990م وحتى عام

2003م ، حيث شاركت بريطانيا بأكبر قوة بعد الولايات المتحدة الأمريكية في الهجوم على العراق ، وذلك

بحجة تدمير أسلحة الدمار الشامل في العراق والتي تهدد امن العالم ومكافحة الإرهاب .

أثبتت الحرب انه لا يوجد مثل هذه الأسلحة وان بريطانيا وأمريكا ما زالتا عاجزتين عن أعمار العراق المدمر من الحصار والحرب التي شنوها عليه وما بعدها من محاولات لإخماد مقاومة الشعب العراقي .

وقد تحالف أكراد شمال العراق مع بريطانيا وأمريكا في هذه الحرب ، من اجل الحصول على حكومة عراقية فيدرالية ، تضمنن للأكراد مشاركة فعالة في حكم العراق وحكم ذاتي كامل الصلاحيات في شمال العراق ويشمل منطقة كركوك . ولكن بريطانيا ما زالت ترفض الاعتراف باستقلال الأكراد في شمال العراق .(11).

ولقد رفضت بريطانيا التدخل في المسألة الكردية وفتح قنوات اتصال سياسية مع أكراد العراق ، وذلك بسبب أنها كانت تعتبرها مسألة داخلية ، وبقي هذا الأمر حتى عام 1991م (12)، ولكن بعد عام 1991م ، ساهمت في تشكيل حماية لمنطقة الحكم الذاتي في شمال العراق ، ومع استمرار رفضها لقيام دولة كردية مستقلة في شمال العراق ، وأيدت الفيدرالية في العراق ولكن على أساس الولايات وليس العرقية أو الطائفية ، منعا للفوضى في المنطقة وحفظا لاستقرار منطقة غنية بالنفط .(13).

دور الولايات المتحدة الأمريكية وأثرها

دخلت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب العالمية الأولى متأخرة ، وكان لتصريحات رئيسها **wilson** الشهيرة والتي تضمنت حق تقرير المصير لجميع الشعوب ، أثرا في تشجيع شعوب المنطقة ومنهم الأكراد على المطالبة بحقوقهم في الاستقلال . وكانت معاهدة سيفر نتيجة لأراء الولايات المتحدة الأمريكية والتي نصت على حكم ذاتي لأكراد تركيا وشمال العراق لمدة سنة ثم منحهم الاستقلال.(12)

عارضت الولايات المتحدة الأمريكية ضم ولاية الموصل والتي تضم معظم أكراد العراق ، للمملكة العراقية وطالبت بضمها إلى تركيا .(13) ولكنها رضيت بذلك بعد أن منحتها بريطانيا حصة من عائدات بترول العراق في منطقة كركوك .(14)

وحافظت الولايات المتحدة الأمريكية على علاقات حميمة مع دول الجوار للعراق (تركيا وإيران والكويت والسعودية) وبالتالي عارضت قيام دولة مستقلة للأكراد في شمال العراق ، لان قيام مثل هذه الدول سيؤثر على الاستقرار في الدول الموالية لها .(15)

أيدت الولايات المتحدة الأمريكية ودعمت نظام شاه إيران عام 1946م في القضاء على حكومة مها باد الكردية في إيران والتي تلقت دعم الاتحاد السوفيتي وزعماء الأكراد في شمال العراق (16). وساهمت في القضاء على حكومة مصدق في إيران والتي قامت بتأميم النفط الإيراني وأعدت الشاه محمد رضا بهلوي إلى الحكم من جديد .

قام شاه إيران بدعم الملا مصطفى البرزاني ضد الحكومة العراقية ، وبدأت الاستخبارات العسكرية للجيش الإيراني والمخابرات الإيرانية (السافاك) بدعم الأكراد في شمال العراق ، وفتح للأكراد قنوات اتصال مع الموساد الإسرائيلي ومع المخابرات المركزية الأمريكية .

وفي عام 1967 م ، شارك الجيش العراقي في الحرب ضد إسرائيل ورابطت قواته في الأردن وقامت الحكومة العراقية بدعم دول الصمود والمقاومة الفلسطينية ، مما جعل إسرائيل تتجه إلى دعم أكراد شمال العراق ، لصرف نظر الحكومة العراقية إلى شأنها الداخلي ومنعها من المشاركة في أي حرب قادمة .

وكانت الولايات المتحدة من أكثر القوى دعماً لإسرائيل ، وتهتم كثيراً بأمنها ، فساعد هذا بالإضافة إلى خشيتها من تعاضم النفوذ السوفيتي في العراق ، وتطبيق الحكومة العراقية لسياسات اشتراكية، وقيام الحكومة العراقية بتأميم البترول في العراق في عام 1970م ، على رغبة الولايات المتحدة في إضعاف حكومة العراق والضغط عليها .

وقد دعمت إيران والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل معاً أكراد شمال العراق بزعماء الملا مصطفى البرزاني ، وكان لدعمهم أثر على قوة الأكراد ، حيث استطاعوا لأول مرة مهاجمة المنشآت البترولية في مدينة كركوك في شمال العراق بالأسلحة الثقيلة .

وكان المستفيد من هذا هو حكومة إيران والتي أجبرت حكومة العراق على القبول بالتوقيع على اتفاقية الجزائر بين شاه إيران محمد بهلوي ونائب الرئيس العراقي صدام حسين في العاصمة الجزائرية برعاية

الرئيس هوارى بومدين . ووافقت الحكومة العراقية في عام 1974م في إعطاء إيران نصف شط العرب والتوقف عن المطالبة عن الحقوق العربية في إقليم خوزستان (عربستان) مقابل أن تتوقف الحكومة الإيرانية ومن حالفها عن دعم أكراد شمال العراق .

فانكشف ظهر الثوار الأكراد في شمال العراق وانقطع عنهم المدد والدعم ، مما أدى إلى انهيارهم وفرار الملا مصطفى البرزاني إلى الولايات المتحدة الأمريكية ومعه أولاده وتوفي هناك في مستشفى جامعة جورج تاون في عام 1979م.

وهكذا ضحى وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية هنري كيسنجر في حكومة الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون ، بأكراد شمال العراق من اجل تحقيق مصالح حكومة إيران بزعامه شاه إيران والتي كانت ضمن الحلف المركزي (والذي حل مكان حلف بغداد) مع الولايات المتحدة وبريطانيا وتركيا وباكستان ، من اجل مواجهة الاتحاد السوفيتي .(17).

وكان تخوف الولايات المتحدة الأمريكية ، من تعاضم قوة أكراد شمال العراق والذي قد يفضي إلى قيام حكومة مستقلة في شمال العراق ، تعارضها بشدة حليفة الولايات المتحدة تركيا ، وقد يسبب قيامها عدم استقرار في المنطقة مما سيمهد لسيطرة الاتحاد السوفيتي على المنطقة الغنية بالنفط . والأمريكان لم ينسوا أن الزعيم الكردي الملا مصطفى البرزاني دعم حكومة مهاباد الكردية في إيران والتي كان لها توجه يساري ، وكذلك تغلغل الشيوعية في أوساط الشباب الكردي المثقف ، وتحالف الملا مصطفى البرزاني مع الشيوعيين في عام 1959م وعام 1960م - بعد عودته من الاتحاد السوفيتي ، وتركيز الحزب الشيوعي العراقي على حقوق الأكراد . (18).

وظلت الحكومة الأمريكية بعد عام 1975 م ترفض دعم أكراد شمال العراق ، على الرغم من كل المحاولات التي قام بها الملا مصطفى البرزاني ، والذي كان أكثر الزعماء احتراماً عند أكراد شمال العراق في تلك الفترة ، وقد توفي عام 1979م دون أن يحقق أحلامه في الحصول على حقوق الأكراد .(19).

وفي الثمانينات ، أيدت الولايات المتحدة الأمريكية الرئيس العراقي صدام حسين (والذي أصبح رئيساً للعراق عام 1979 م بدلا من احمد حسن البكر) في حربه ضد حكومة الثورة الإسلامية في إيران)

والتي أسقطت شاه إيران محمد رضا بهلوي - حليف الولايات المتحدة الأمريكية - عام 1979م). ودعمت دول الخليج العربي والمملكة العربية السعودية والأردن، وهي من الدول الصديقة للولايات المتحدة الأمريكية، العراق في حربه ضد إيران.

وأعدت الولايات المتحدة الأمريكية علاقاتها المقطوعة مع العراق منذ 1967م من جديد في عام 1983م، وقد تغاضت الولايات المتحدة والدول الأوروبية عن قمع القوات العراقية للأكراد في شمال العراق ولكن الأوضاع تغيرت بعد قيام العراق بغزو دولة الكويت الغنية بالنفط، في 2 (آب) 1990م.

وفي شهر (كانون ثاني) 1991م شنت هجوماً جويًا على العراق لمدة أربعين يومًا، ثم فتحت قنوات اتصال مع الزعماء الأكراد مسعود البرزاني وجمال الطالباني، وبوساطة الحكومة التركية في لندن وأنقرة (20) وبعد الهجوم البري شجع الرئيس بوش الأب أكراد شمال العراق والشبيعة في الجنوب على الانتفاضة ضد الحكومة العراقية.

هب الأكراد في شمال العراق منتفضين ضد الحكومة العراقية ظناً منهم أنه بات الأمر مواتياً لتحقيق أهدافهم في السيطرة على كردستان في شمال العراق، ونجحوا في السيطرة على منطقة الحكم الذاتي ومدينة كركوك في 21/آذار 1991م.

ولكن الحكومة العراقية عقدت اتفاقية وقف إطلاق نار مع القوات الأمريكية، وقامت بعد ذلك بشن هجوم على شمال العراق وسيطروا في فترة بسيطة على مدينة كركوك ومدينة السليمانية وفر ملايين الأكراد إلى تركيا وإيران، ولم تدعم القوات الأمريكية الأكراد ولم تواجه هذا الهجوم، ولعل السبب في ذلك لإرضاء الحكومة التركية.

استصدرت الولايات المتحدة الأمريكية منذ 2/8/1990م وحتى 11/10/1991م، القرارات رقم 661 و678 و686 و687 و688 و707 و715، وذلك من مجلس الأمن الدولي بخصوص احتلال العراق للكويت وأسلحة الدمار الشامل التي يملكها العراق وفرض الحصار على العراق وحماية الأكراد والشبيعة. وقد تضمن القرار 688 إنهاء القمع الذي يتعرض له سكان العراق المدنيون وتوفير سبل وصول المنظمات الإنسانية الدولية إلى جميع الذين يحتاجون إلى المساعدة في العراق (21).

وقد صممت القوات الأمريكية ولم تساعد الأكراد في شمال العراق ولا الشيعة في جنوبه ، واكتفت بعد هزيمة الأكراد بإقامة مناطق حماية دولية على الحدود العراقية -التركية لحماية اللاجئين الأكراد المتدفقين على تركيا وإغاثتهم ، وحشدت 17500 جندي من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وهولندا وإيطاليا وذلك في تاريخ 1991/6/1 م .

وكان ذلك تلبية لرغبة الحكومة التركية - الحليفة لهم- لان وجود هذا الكم الهائل من اللاجئين يشكل عبئا على الاقتصاد التركي الضعيف ، ويشكل عدم استقرار في المنطقة الجنوبية الشرقية من تركيا وتعيق عمليات الجيش التركي ضد ثوار حزب العمال الكردي والذين هم من أصل تركي .(22)

وقد مهدت هذه العمليات لعودة الأكراد إلى مناطقهم وانسحاب الإدارات الحكومية العراقية من منطقة الحكم الذاتي في اربيل ودهوك والسليمانية ، وطبقت الطائرات الأمريكية والبريطانية منطقة حظر جوي على شمال العراق .(23) ثم في عام 1992م ، جرت انتخابات كردية واختار الأكراد برلمانا كرديا وتكونت إدارتين في الإقليم في اربيل (مؤيدة للحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة مسعود البرزاني) وفي السليمانية (مؤيدة لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني برئاسة جلال الطالباني) .

استمرت الحكومة الأمريكية في الاتصال مع الزعماء الأكراد في شمال العراق ، وأصبحت منطقة الحكم الذاتي ملجأ لجماعة المؤتمر الوطني العراقي والذين كانوا على اتصال مباشر مع المخابرات المركزية الأمريكية ، وقد فر إليها العديد من المنشقين عن الحكومة العراقية كنزار الخزرجي ووفيق السامرائي من كبار ضباط الجيش العراقي .

ولما اقتتل المؤيدين لجلال الطالباني مع المؤيدين لمسعود البرزاني ، لجأ الأخير إلى الحكومة العراقية لنجدته بعد أن فقد معظم مواقعه لصالح المؤيدين للطالباني ، وذلك في أواسط التسعينات ، فقضت على معظم قوات المؤتمر الوطني العراقي ، ولم تتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في بداية الهجوم العراقي . وفي عام 1998م ، عقدت الولايات المتحدة الأمريكية مؤتمرا في واشنطن للمصالحة بين الزعماء الأكراد ، وقد أسفر عن توقيع اتفاقية مصالحة بين الطرفين ، ومنح الأكراد نصيبا من عائدات النفط العراقي .

ضمن برنامج الغذاء والدواء وذلك بنسبة 13%، واقتسموا عائدات الجمارك التي كانت تجبي على الحدود التركية - العراقية .

تعاملت حكومة الرئيس جورج بوش الابن الرئيس الأمريكي بعد عام 2000م مع الأكراد في شمال العراق باعتبارهم اقرب حلفاء للولايات المتحدة الأمريكية ، ودعت الزعماء الأكراد مسعود بارازاني وجلال الطالباني إلى واشنطن للاجتماع بهم . (24)

وفي عام 2003م ، قامت القوات الأمريكية والتحالف الذي شكلته وضم دولاً منها بريطانيا وأستراليا وإسبانيا وبولندا ورومانيا والفلبين واليابان وإيطاليا وكندا والدنمارك، بالهجوم على العراق بدون غطاء دولي بحجة أن العراق يملك أسلحة دمار شامل يهدد بها الأمن والسلام العالميين ، وتحرير شعب العراق من نظام يقوم بقمع الحريات ويقتل شعبه ، والرغبة في استبدال نظام الحكم في العراق بنظام ديمقراطي تعددي .

فتحالف الزعماء الأكراد مسعود البرزاني وجلال الطالباني مع الولايات المتحدة الأمريكية وضمنت قوات البشمركة الكردية إلى قوات التحالف ، وقامت القوات الجوية الأمريكية بضرب تجمعات أنصار الإسلام والجماعة الإسلامية وهم من الأكراد في منطقة حلبجة وقتلت المئات منهم ، ثم قامت القوات الأمريكية الخاصة بمطاردتهم إلى الحدود الإيرانية بالتعاون مع البشمركة الكردية التابعة لجلال الطالباني .

ولكن الولايات المتحدة الأمريكية تعارض وجهة النظر الكردية في إقامة عراق فيدرالي على أساس قومي أو مذهبي ، وتريد دولة فيدرالية على أساس تقسيم العراق إلى 18 محافظة يكون لكل منها مجلساً منتخباً ، ويمثل هذا المجلس في مجلس أعيان الحكومة الاتحادية المركزية . وذلك خشية منها من عمليات التطهير العرقي والصراعات الأهلية وبالتالي تفتتت العراق إلى أقاليم ثلاثة . (25)

ويبدو أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية استجابت لرغبات وضغوط المرجعية الشيعية أية الله علي السيستاني ، لما اصدر مجلس الأمن الدولي القرار 1516 م في عام 2004م دون أن يبارك قانون الدولة العراقية الأساسي والذي صادق عليه مجلس الحكم الانتقالي في العراق والحاكم الأمريكي بريمر . وهذا الأمر أزعج الزعماء الأكراد في شمال العراق مما جعل رئيس حكومة اربيل نيتشروان بارازاني يتهم أمريكا

بإرضاء الغير (يقصد الشيعة) على حساب مصلحة كردستان وتجاهل الأربع ملايين كردي في شمال لعراق

(26).

وكانت الولايات المتحدة

دور الاتحاد السوفيتي وتأثيره

على اثر نجاح الثورة البلشفية في روسيا وقيام اتحاد الجمهوريات السوفيتية في العام 1917م تطلع الكثير من الشعوب في العالم الثالث وخاصة طلائعها المتدفقة الى الاتحاد السوفيتي لنيل دعمه في النضال ضد الاحتلال والاستعمار الأجنبي، فمنذ قيامه أعلن الاتحاد السوفيتي عن سياسته الخارجية المعادي للاستعمار والداعمة لشعوب العالم الثالث وحركات التحرر القومي التي تناضل ضد الاستعمار من اجل تحقيق حقها في تقرير مصيرها.

شجعت هذه الشعارات والمبادئ المعلنة ، شعوب العالم الثالث المطالبة بحقوقها القومية ، ولكن الدول الاستعمارية والتي كانت تخضع هذه الشعوب لسيطرتها ، عينت أنظمة حكم موالية لها ، وربطتها معها باتفاقيات تبقي ثروات هذه البلاد تحت سيطرة شركات هذه الدول المستعمرة

وفي عام 1934م ، تأسس الحزب الشيوعي في العراق ، وقد استطاع استقطاب الكثير من الشباب الكردي المثقف الى صفوفه ، وطالب بإعطاء الأكراد في العراق حقوقهم القومية ، ودعم الاتحاد السوفيتي دولة مهاباد الكردية في كردستان إيران ، واستقبل الملا مصطفى البرزاني ومن معه من الثوار الأكراد في الاتحاد السوفيتي ما بين عام 1947 وعام 1958 م ، مما زاد من قوة التيار اليساري في صفوف الحزب الديمقراطي الكردستاني .

وفي عام 1958م ، وبعد ثورة 14 تموز في العراق ، تحالف الشيوعيون والأكراد مع الحكومة العراقية ، وزادت قوتهم ، وكان الاتحاد السوفيتي يدعم الأكراد ، ومطالبتهم بالحكم الذاتي ، ويرغب في زيادة تغلغل الشيوعية في صفوفهم .(27)

وفي عام 1963م ، بدأ الاتحاد السوفيتي في دعم العراق ، والتعاون معه عسكرياً من حيث التسليح والتدريب ، وقد يكون السبب في ذلك استمرار سيطرة الزعامة القبلية للأكراد على مقاليد الأمور ، ورفض الملا مصطفى البرزاني تطبيق قانون الإصلاح الزراعي ، ومعارضته لتوجهات الشباب الثوري المثقف ذوي الميول اليسارية من مؤيدي إبراهيم أحمد وجمال الطالباني . ثم اتجه الملا مصطفى لطلب عون والمساعدة من شاه إيران وأمريكا .(28)

زاد تعاون العراق والاتحاد السوفيتي في عام 1970م وذلك بعد قيام العراق بتأميم النفط وانتهاج سياسة اشتراكية ، وذلك لتحقيق مصالح اقتصادية تمثلت بمنح الاتحاد السوفيتي امتيازات في حقل التنقيب عن البترول في الرميلة وغيرها ، واستيراد العراق كميات كبيرة من السلاح من الاتحاد السوفيتي .

وقد أوقف الاتحاد السوفيتي دعمه للأكراد ، وفي نفس الوقت رفض أن تحل العراق مسألة الأكراد بالوسائل العسكرية ، مما ساهم في إقناع الحكومة العراقية على توقيع معاهدة الحكم الذاتي مع الأكراد عام 1970م.

كان لتفكك الاتحاد السوفيتي ، أثر في تقليص التأثير على التطورات في المسألة الكردية ، واتجاه

الحزبان الرئيسيان لأكراد العراق (الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني) نحو الولايات

المتحدة الأمريكية للتحالف معها .(29)

دور إسرائيل وتأثيره

حذت إسرائيل حذو الدول المعادية للعراق ، فأبدت اهتماما متزايدا بالمسألة الكردية في العراق ، ويرجع ذلك بسبب عدااء العراق الشديد لها وعدم اعترافه بها ، ثم مشاركة الدول العربية في جميع الحروب التي قامت ضد إسرائيل في عام 1948م وفي عام 1967م وفي عام 1973م ، عملت إسرائيل على إضعاف العراق عسكريا واقتصاديا باستمرار لخطورته عليها.(30) فقد أمدتهم بأسلحة ثقيلة مكنتهم من ضرب المنشآت النفطية في كركوك ، وزودتهم بالخبراء من اجل إطالة أمد القتال لإشغال الجيش العراقي في معارك داخلية .

مهدت إسرائيل لحرب 1967م ، بفتح قنوات اتصال مع زعماء الأكراد في العراق في الفترة من عام 1962-1963م ، وكان الغرض من ذلك فتح جبهة داخل العراق ، بمساعدة شاه إيران والذي كان له علاقات ممتازة مع أمريكا وإسرائيل ، وذلك من اجل منع العراق من المشاركة في أي حرب ضد إسرائيل . ولقد تكلم قادة إسرائيل كثيرا عن الحقوق القومية لأكراد العراق ، ثم زادوا من اتصالاتهم مع الزعيم الكردي الملا مصطفى البرزاني عن طريق يعقوب غروبي الملحق العسكري الإسرائيلي في سفارة إسرائيل في طهران ، وذلك بعد حرب حزيران عام 1967م (31)

استغلت إسرائيل عدااء شاه إيران للعراق وعلاقاتها الممتازة معه وكذلك علاقاتها الجيدة مع تركيا للوصول الى كردستان ، وقد أمدت القوات الكردية منذ عام 1970م بأسلحة ثقيلة استخدمها الأكراد في الهجوم على المنشآت البترولية في كركوك ، وفي صد الهجمات العراقية على كردستان .(32)

تدخلت إسرائيل في المسألة الكردية عن طريق دولتي الجوار إيران وتركيا ، لإضعاف العراق بواسطة الأكراد ، وكان دورها يتمثل في إمداد الأكراد بالسلح في فترة السبعينات ، ولكن دورها بقي سريا وتأثيرها بقي ضعيفا ، بسبب معارضة قوى كردية في التعاون مع إسرائيل .

الهوامش :

1-علاء موسى كاظم نورس ، ثورة 14 تموز في تقارير الدبلوماسيين والصحافة الغربية ، بغداد :

الوطنية للنشر والتوزيع والإعلان ، 1990م ، ص. 120.

2-عبد الرحمن منيف ، العراق هوامش من التاريخ والمقاومة ، الدار البيضاء : المركز الثقافي

العربي ، 2003م ، ص. 96.

- 3-المصدر السابق ، ص. 90.
- 4- سعد البزاز ، الأكراد في المسألة العراقية أحاديث وحوارات ، عمان : الأهلية للنشر والتوزيع ، 1997م ، ص. 38.
- 5- عبد المنعم العلي ، موسوعة العراق الحديث ، (مج 2) ، بغداد : دار الموسوعات ، 1977م ، ص. 916.
- 6-المصدر السابق ، ص. 922.
- 7-سعد ناجي جواد ، العراق والمسألة الكردية ، لندن : دار اللام ، 1990م ، ص. 179.
- 8- المصدر السابق نفسه .
- 9-جراهام فولر ، العراق في العقد المقبل ، دراسات عالمية ، أبو ظبي : ع 14 ، 2000م ، ص 32.
- 10- سعد ناجي جواد ، العراق والمسألة الكردية ، لندن : دار اللام ، 1990م ، ص. 179.
- 11-احمد وهبان ، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر ، القاهرة : الدار الجامعية ، 2004م ، ص. 255.
- 12- وليد عبد الناصر " أكراد العراق وتأثير البيئتين الإقليمية والدولية " ، السياسة الدولية ، ع 127 ، كانون ثاني 1997م ، ص 59-60.
- 13- المصدر السابق ، ص. 60.
- 12-نظام مارديني " الأكراد انتماءات قبلية وحروب أهلية " المنار ، رام الله: ع 622 ، 2003/2/28م ، ص. 4.

- 13-مكدول ديفيد ، تاريخ الأكراد الحديث ، ترجمة راج محمد ، بيروت : دار الفارابي ،
2004م ، ص.239
- 14- المصدر السابق نفسه .
- 15- وليد عبد الناصر ، "أكراد العراق و تأثير البيئتين الإقليمية والدولية " ، السياسة الدولية ،
ع127 ، كانون ثاني 1997م ، ص. 54.
- 16- عبد المنعم العلي ، موسوعة العراق الحديث (مج 2) ، بغداد : دار الموسوعات ، 1977م
، ص. 917.
- 17- محمد باقر الحسيني ، " أمريكا وأكراد العراق " ، شؤون الأوسط ، ع87 ، ص 53.
- 18- حازم صاغية ، بعث العراق سلطة صدام قياما وحطاما ، بيروت : دار الساقى ، 2003م ،
ص. 93.
- 19- محمد باقر الحسيني ، " أمريكا وأكراد العراق " ، شؤون الأوسط ، ع87 ، ص 51.
- 20- وليد عبد الناصر " أكراد العراق وتأثير البيئتين الإقليمية والدولية " ، السياسة الدولية ،
ع127 ، كانون ثاني 1997م ، ص.60.
- 21- احمد إبراهيم وآخرون ، العدوان على العراق خريطة أزمة ومستقبل امة ، القاهرة : مركز البحوث
والدراسات السياسية ، 2003م ، ص.250
- 22- وزارة الدفاع المصرية ، الأقليات في المنطقة العربية ، نشرة ، القاهرة : وزارة الدفاع ، ص.12
- 23- وليد عبد الناصر " أكراد العراق وتأثير البيئتين الإقليمية والدولية " ، السياسة الدولية ، ع127 ، كانون
الثاني 1997م ، ص.60.
- 24- سليم نصار " النظام الديمقراطي في العراق كما تراه أمريكا " جريدة القدس ، 15/6/2003م ، ص.15
- 25- المصدر السابق نفسه .

26- " الأكراد يهددون الأمريكيين بكشف أسرار ويتهمونهم بإرغامهم على حرب أهلية أو الانفصال " ، جريدة

القدس، 2004/6/12م، ص 10.

27- حميدة ننع ، طارق عزيز رجل وقضية ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات ، 2000م ،

ص 154.

28- وزارة الدفاع المصرية ، الأقليات في المنطقة العربية ، نشرة ، القاهرة : وزارة الدفاع ، بلا

تاريخ ، ص 16.

29- وليد عبد الناصر " أكراد العراق وتأثير البيئتين الإقليمية والدولية " السياسة الدولية ، ع

127، كانون ثاني 1997م ، ص 51.

30- سعد ناجي جواد، العراق والمسألة الكردية، لندن: دار اللام، 1990م، ص 184.

31- وليد عبد الناصر " الأكراد وإسرائيل " ، السياسة الدولية، ع 135 ، 1999م، ص 121.

32- المصدر نفسه.

الخلاصة

إن أكراد العراق ينتمون الى الأمة الكردية التي تسكن في كردستان الطبيعية ، ولكن الحرب العالمية الأولى ، في مطلع القرن العشرين ، وما تلاها من معاهدات أسفرت عن إنشاء العديد من الدول في المنطقة ، مما أدى تقسيم كردستان الطبيعية بين عدة دول ومنها دولة العراق .

ومع تزايد نمو الشعور القومي لدى شعوب منطقة الشرق الأوسط ، ومنهم الشعب الكردي في العراق ، وبدوا يطالبون بحقوقهم في تقرير المصير والاستقلال ، وتوحيد الأمة الكردية في دولة واحدة . وشجع على ذلك قيام الثورة البلشفية في روسيا ، عام 1917م ، ومطالبتها بحق الأمم في تقرير مصيرها ، والتحرر من استعمار الدول الأخرى . وكان لمعاهدة سيفر في عام 1920م أثرا على تشجيع الأكراد بالمطالبة بحقوقهم القومية ، حيث إن المعاهدة نصت على حق الأكراد في الحكم الذاتي لمدة عام ثم الاستقلال بعد ذلك .

ولكن معاهدة لوزان عام 1923م ، خيبت آمال الأكراد في تحقيق الاستقلال ، خاصة أن أكراد

العراق أصبحوا تحت الاحتلال البريطاني ، و أنشأت بريطانيا دولة العراق وعينت الملك فيصل بن الحسين ملكا عليها ، وكانت بريطانيا لا تهتم إلا بتحقيق مصالحها . ولذلك لجأ الأكراد الى إعلان الاستقلال وعين

زعيمهم الشيخ محمود البرزاني نفسه ملكا على كردستان العراق ، وانتفض الأكراد ضد القوات البريطانية ومن ساندها من قوات الحكومة العراقية .

وفي عام 1926م ، ضمت ولاية الموصل الى المملكة العراقية رسميا ، وبذلك أصبح الأكراد ضمن مواطني هذه المملكة ، وبدأت المسألة الكردية في العراق ، حيث أصبح شعب العراق يتكون من قوميتين رئيسيتين ، القومية العربية وتشكل ما يقارب نسبته 80% ، والقومية الكردية وتشكل ما يقارب نسبته 18% . لم تستجب الحكومة العراقية لمطالب الأكراد في الاستقلال ، فاستمر الأكراد في الانتفاض ضد الحكومة العراقية في أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات بزعامة الشيخ محمود البرزاني ، وكانت الحركة القومية الكردية ، مازالت ضعيفة وذلك بسبب عدم انتشار التعليم في المنطقة ، وتزعم القيادات العشائرية والروحية لها . ولكن الآمال الكردية في الاستقلال انتعشت في فترة الحرب العالمية الثانية ، مما شجع الأكراد في العراق على تشكيل الأحزاب السياسية القومية الكردية ، وقد انضم إليها الشباب الكردي المثقف ، ولكنهم تركوا قيادتها للقادة العشائريين ، ظنا منهم أن القادة العشائريين هم وحدهم القادرون على طرد معارضة مؤثرة في وجه الحكومة المركزية ، وكون المثقفين والذين معظمهم من سكان المدن بحاجة الى الحماية العشائرية في وجه القمع الحكومي .

ولكن فشل تجربة جمهورية مهاباد الكردية في إيران ، في عام 1947م ، تسبب في حدوث انشقاقات عديدة بين الأكراد ، مما أدى الى زعزعة ثقة الأكراد بأنفسهم وإيمانهم بقدرة الحركة القومية الكردية على تحقيق الأهداف القومية ، مما أدى الى وضع حد لأمل الأكراد في توحيد الأمة الكردية في دولة واحدة . انضم الكثير من الشباب الكردي المثقف الى الحزب الشيوعي العراقي بسبب مطالبته بالحقوق القومية الكردية ومطالبته بحق تقرير المصير للشعوب ، وبدأوا في التعاون مع الحركة الوطنية العراقية ، والتي كانوا يطمحون أن تصل الى الحكم فتحقق لهم حكم ذاتي أو حكما محلي . وبقيت الحركة القومية الكردية في العراق يمثلها حزب واحد هو الحزب الديمقراطي الكردستاني ، بقيادة الملا مصطفى البرزاني ، ولكن فترة غياب الملا في الاتحاد السوفيتي من 1947م وحتى 1958م ، أدت الى تمكين الشباب الكردي المثقف ذو الميول اليسارية الثورية من قيادة الحزب في تلك الفترة .

نجح الضباط الأحرار بزعامة عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف في 14 تموز 1958م ، في إنهاء الحكم الملكي في العراق ، وبدأت مرحلة جديدة في العراق كانت المرحلة الأهم في تاريخ أكراد العراق ، حيث أصبح الحزب الديمقراطي الكردستاني ، حركة سياسية مستقلة ، ومجموعة ضغط مؤثرة ، وذلك بسبب حاجة عبد الكريم قاسم لدعمه في مواجهة القوميين العرب بزعامة عبد السلام عارف ، والذين يريدون وحدة فورية وشاملة مع الجمهورية العربية المتحدة والتي كانت تشمل مصر وسوريا . وقد قام قاسم باستغلال النفوذ الشيوعي وذلك لتحريض الأكراد ضد هذا المشروع ، لأنه سينهي حكمه للعراق .

عاد عبد الكريم قاسم الى التخلي عن وعوده للأكراد باعطاءهم حقوقهم ، فعاد الأكراد الى التحدي العسكري للحكومة العراقية من حديد في عام 1961م . ولقد استمر عدم التمييز بين الأكراد كأفراد ، مع حرمان حركتهم من أي حقوق قومية وثقافية أساسية ، وحتى حق النضال من اجل هذه المطالب كان ممنوعا ، واعتبرت حركتهم حركة تمرد ضد الحكومة تريد الانفصال لتحقيق مصالح القوى المعادية للعراق والأمة العربية واستمرت الحكومات العراقية في معالجة أعراض الحركة القومية الكردية وترك معالجة الأسباب ، واستمر الخيار العسكري كمحاولة لحل المشكلة الكردية . ولكن حكومة عبد الرحمن البزاز عرضت في عام 1966م ، حلا سياسيا للمشكلة الكردية وتم التوصل الى اتفاق من عدة بنود علنية وسرية ، يعتمد على أساس للحكم اللامركزي في العراق ، يعطي الأكراد في مناطقهم حكما ذاتيا ، ويشاركوا في الحكومة المركزية . ولكن هذا الاتفاق لم يطبق بسبب معارضة العسكريين من الجيش العراقي ، والاختلاف على تفسير بنود الاتفاق ، وخاصة تحديد منطقة الحكم الذاتي . وكان العسكريون يؤمنون بان هجوما شاملا على الأكراد سينهي المشكلة الكردية بصورة نهائية ، ورفضوا مطلب الحركة الكردية في تحقيق حكما ذاتيا لهم في مناطق السليمانية واربيل ودهوك وكركوك وبعض قرى الموصل وديالى .

أثبتت الأيام أن الحل العسكري لن ينهي المسألة الكردية ، في حين أن إعطاء الأكراد حكما ذاتيا حقيقيا سينهي المسألة ، لان الأكراد أصبحوا على علم أن موازين القوى الإقليمية والدولية لن تسمح بقيام دولة كردية مستقلة ، وإنما باتت حلما ، وان حكما ذاتيا في إطار عراق ديمقراطي تعددي فيدرالي هو الممكن . ولكن حكومة الاتحاد السوفيتي والصديقة للحكومة العراقية ، رفضت الحل لعسكري للمسألة الكردية في

العراق وذلك في عام 1970م ،وقد ساعد هذا على التوقيع على اتفاقية للحكم الذاتي ، في 11(آذار) 1970م ،وتم ذلك على الرغم من معارضة العسكريين ، وإبداء الطرفين (الحكومة العراقية والأكراد) قدرا كبيرا من التصلب خلال المفاوضات التي سبقت التوقيع على الاتفاق .ولكن تأجيل تطبيق الاتفاق الى خمس سنوات، مما سيعطي الحكومة العراقية فرصة لتغيير النسب السكانية في بعض المناطق ، كمدينة كركوك ،وذلك لصالح العرب . وعدم تعيين كريم محمد مرشح الأكراد لمنصب نائب رئيس الجمهورية وتعيين طه محي الدين معروف بدلا منه ،وعدم رغبة الحكومة العراقية في إجراء انتخابات ، ومحاولتها التفريق بين الأكراد ، كل هذه الأسباب أدت الى عودة الأكراد الى التحدي العسكري للحكومة من جديد ، ولكن بقوة أكبر هذه المرة ، وذلك بسبب الدعم الكبير الذي تلقاه الأكراد، من إيران والمخابرات المركزية الأمريكية والموساد الإسرائيلي .

هاجم الأكراد لأول مرة المنشآت النفطية العراقية في كركوك ، وهدد الملا مصطفى باحتلال كركوك ، وانخدعت القيادة الكردية بالوعود من المخابرات الإيرانية والأمريكية والإسرائيلية ، ونسيت أن هؤلاء يريدون تحقيق مصالحهم ولا تهتمهم الحقوق القومية الكردية ، ولذلك بمجرد توقيع العراق مع إيران على اتفاق حقق المصالح الإيرانية في منطقة شط العرب،وترك العراق المطالبة بمنطقة عربستان والجزر العربية في الخليج العربي (أبو موسى وطمب الكبرى وطمب الصغرى) مقابل تخلي إيران عن مساعدة ودعم الأكراد ، وقد سمحت إيران للقوات العراقية إنهاء حركة الأكراد في العراق في عام 1975م ، ولم تسمح لهم المكث في أراضيها ، ولم تستجب الولايات المتحدة لنداءات البرزاني المتكررة ، وتركته يموت في احد مستشفياتها في عام 1978م.

قامت الحكومة العراقية بتطبيق الحكم الذاتي من طرفها في مناطق اربيل والسليمانية ودهوك ، وفي عام 1976م انقسم الحزب الديمقراطي الكردي الواحد الى خمسة أحزاب وكان من أهمها حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني ، والذي فوض الحكومة العراقية على تطبيق الحكم الذاتي ، في عام 1983م ، وفي التسعينات ، وقاتل الحكومة العراقية في الفترة من 1977-1978م ، وفي التسعينات .

أدت الانقسامات فيما بعد الى صراعات كردية - كردية وخاصة بين القوات الموالية للحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة الملا مصطفى ثم ولده مسعود البرزاني وبين القوات الموالية لحزب الاتحاد

الوطني الكردستاني بقيادة جلال الطالباني ، وكان أهمها الاقتتال في التسعينات ، حيث اجتاحت قوات الطالباني منطقة الحكم الذاتي واحتلت اربيل وذلك بمساعدة إيران ، فاستجد مسعود البرزاني بقوات الحكومة العراقية واستعاد اربيل ، وبقيت منطقة الحكم الذاتي منقسمة الى إدارتين إدارة مسعود في اربيل وإدارة الطالباني في السليمانية ، وتدخلت الولايات المتحدة والدول الغربية وتركيا للمصالحة بين الأكراد في واشنطن في عام 1998م.

استغل الأكراد الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988م) ، فرسخوا أقدامهم في منطقة الحكم الذاتي ، وتعاون إدريس ومسعود البارازاني مع إيران . وفاوض الطالباني الحكومة العراقية على تطبيق الحكم الذاتي للأكراد في شمال العراق ، وتخللت تلك الفترة دخول الجيش التركي مناطق الحكم الذاتي بناء على اتفاق مع الحكومة العراقية لمطاردة رجال حزب العمال الكردي والناشط في تركيا ، وأحيانا كانت تركيا لا تميز بين الأكراد في هجماتها عليهم ، وفاوضت تركيا فيما بعد الأحزاب الكردية في العراق على أساس منع حزب العمل الكردي الناشط في تركيا من التواجد في منطقة الحكم الذاتي ، وحاولت إنشاء مناطق أمنية على الحدود التركية العراقية . وقد جعل هذا تركيا تفضل وجود حكومة عراقية مركزية قوية في المنطقة ، وتعارض استقلال الأكراد في شمال العراق أو قيام حكم ذاتي للأكراد في المنطقة أو قيام دولة فيدرالية في العراق على أساس عرقي. وقد عقدت اتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2003م ، بهذا الخصوص ، ومنع الأكراد من الدخول الى كركوك والموصل .ونسقت مع إيران وسوريا لمنع عراق فيدرالي أو استقلال الأكراد في شمال العراق .

عندما انتهت الحرب العراقية الإيرانية في عام 1988م ، شنت القوات العراقية هجوما شاملا على قوات الحركة الكردية في شمال العراق، وسيطرت على منطقة الحكم الذاتي ، وتعرضت المنطقة الى تدمير كبير وخسر الأكراد آلاف الأرواح .

وفي عام 1991م ، استغل الأكراد هزيمة القوات العراقية في حرب الخليج الثانية فانتهضوا في شمال العراق بالتزامن مع انتفاضة الشيعة في جنوبه ، وقد شجعهم الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب على

ذلك ، وقد سيطر الأكراد على مناطق الحكم الذاتي وكركوك ، ولكن الحكومة العراقية شنت عليهم هجوماً أنهى انتفاضتهم واستعادوا كركوك . ولم تساعد القوات الأمريكية الأكراد .

بعد إعلان منطقة شمال العراق منطقة حماية دولية ، عاد اللاجئين الأكراد الى مناطقهم وانسحبت قوات الحكومة العراقية الى كركوك ، وفي عام 1992م ، انتخب الأكراد برلماناً كردياً وكونوا إدارة كردية في مدينة اربيل وسيطر على البرلمان مؤيدي الحزبين الكبيرين (الديمقراطي الكردستاني ، والوطني الكردستاني) ، وقرر البرلمان الكردي العمل على إيجاد عراق ديمقراطي تعددي فيدرالي ، يكون للأكراد فيه حكم ذاتي في المناطق ذات الأغلبية الكردية .

ولكن التنافس على الحكم في منطقة الحكم الذاتي واختلاف التحالفات الإقليمية والدولية بين الأكراد ، أدى الى الاقتتال ، ولكن الأمر استقر بعد المصالحة في واشنطن في عام 1998م ، ونشطت أحزاب كردية كثيرة في منطقة الحكم الذاتي وتأسست صحافة وإذاعات وقنوات فضائية وتلفزيونية ، وكان من هذه الأحزاب اليساري والاشتراكي والإسلامي والليبرالي . ولقد ازدهرت منطقة الحكم الذاتي ، لأنها لم تتعرض لدمار كبير خلال الحرب في عام 1991م ولم يؤثر عليها الحصار المفروض على العراق بعد ذلك ، واستفادت من حصتها في النفط العراقي ضمن برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء ، ومن الجمارك التي تجبي على الحدود التركية العراقية

وبدأت الحركة القومية الكردية بالتعاون مع المعارضة الوطنية العراقية (الإسلامية : حزب الدعوة الشيعي ، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية الشيعي ، والليبرالية : المؤتمر الوطني ، والحزب الشيوعي العراقي) ، وفتحت الأحزاب الكردية الرئيسية قنوات سياسية مع تركيا والدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية . وقام قياداتها بعدة زيارات لدول الخليج العربي والمملكة العربية السعودية .

تحالف الحزبان الديمقراطي والوطني مع الولايات المتحدة وبريطانيا في حربيهما ضد العراق في عام 2003م ، ولذلك شاركا في المجلس الانتقالي لحكم العراق ثم في الحكومة العراقية المؤقتة بنسبة 20% ، واستطاعوا تضمين قانون الدولة المؤقت حق المحافظات الكردية في الحكم الذاتي في إطار دولة عراقية فيدرالية ديمقراطية تعددية ، والاعتراف بهم قومية أخرى في العراق ، وتطبع أوضاع مدينة كركوك ، وحققهم

بالفيتو على أي بند في الدستور العراقي الدائم .ولكن الكثير من العراقيين يعارضون الفيدرالية في العراق ويرون أنها ستفضي الى تقسيم العراق في المستقبل ،وعلى الرغم من ذلك استطاع الأمريكان تمرير إقرار قانون الدولة المؤقت والذي يقر الفيدرالية والحكم الذاتي للأكراد ، ولكنه أبقى هناك نقطة غامضة وهي تطبيع أوضاع مدينة كركوك والذي يفهمه الأكراد إخراج السكان العرب الذين جاءوا بعد عام 1957م إليها وإعادة الأكراد المهجرين منها إليها ، والعرب يفهمونه انه إعادة المهجرين إليها .

اختلفت مواقف الدول المحيطة في العراق من المسألة الكردية ، فالكويت والسعودية والأردن ، رأوا في المسألة الكردية مثل رأي الكثير من الدول العربية أنها مسألة عراقية داخلية ، ولذلك كان تأثيرها على الأكراد قليلا ، وعارضت قيام دولة كردية مستقلة ، وخشيت من ميول الحركة القومية الكردية اليسارية ومن دفاع الحزب الشيوعي عن الحقوق الكردية ، ومن تأييد الاتحاد السوفيتي لدولة مهاباد الكردية في إيران .وهي متخوفة من عراق فيدرالي على أساس طائفي أو عرقي ، خشية من دولة شيعية في الجنوب ، تكون حافز للشيعية في السعودية والكويت على المطالبة بحكم ذاتي .وأما إيران وتركيا وسوريا ، فهي تعارض استقلال أكراد العراق أو دولة فيدرالية ، لأنها تخشى أن يشجع ذلك الأقليات الكردية فيها على المطالبة بمثل ذلك ، وتخشى من حدوث فوضى في العراق تؤثر على أمنها .وأما القوى الدولية ، فبريطانيا كان لها تأثير مباشر على الأكراد منذ بداية المسألة الكردية في العراق ، فمنعت من استقلالهم بضمهم الى العراق في عام 1926م ، وساهمت في قمع حركاتهم دعما للحكومة العراقية وحتى عام 1958م ، وأما الآن فبريطانيا لا تعارض عراق فيدرالية يكون للأكراد فيه حكما ذاتيا على أساس المحافظات .وأما الولايات المتحدة فبدا تأثيرها على المسألة بعد الحرب العالمية الثانية ، ودعمت الأكراد عن طريق مخابراتها في الستينات والسبعينات من اجل إضعاف الحكومة العراقية لتحبيدها في الصراع العربي الإسرائيلي ، ولتحقيق مصالح حلفائها تركيا وشاه إيران ، ولذلك لم تدعم الأكراد بقدر يجعلهم قادرين فيه على تحقيق الاستقلال لان ذلك لا تريده تركيا ، وهي توافق على عراق فيدرالي يكون للأكراد حكما ذاتيا فيه على أساس المحافظات .

إن واقع الأكراد في العراق الآن يتمثل في الحركة القومية الكردية التي يقودها الحزبين الرئيسيين)

الديمقراطي والوطني)، وهناك حركة إسلامية متنامية ستكون منافسة لهما في المستقبل وعلى ما يبدو بان

الأكراد تخلوا الآن عن حلم دولة كردية مستقلة مقابل عراق فيدرالي ديموقراطي متعدد ، يشاركون في حكمه من رئيس الجمهورية الى اصغر موظف ، ويكون لهم حكومة في إقليمهم المكون الآن من ثلاث محافظات (اربيل والسليمانية ودهوك) ، وقد يضم إليه مناطق أخرى . وستكون الحركة القومية الكردية مؤثرة في سياسات وقرارات الحكومة العراقية في المستقبل ، وذلك لكونها تمثل خمس سكان العراق ، وبسبب انقسام القومية العربية المعارضة طائفا الى مسلمين ومسيحيين ، والى سنة وشيعة ، ولتعدد الأحزاب العربية وتنافسها . وبسبب تحالف الحركة الكردية مع الولايات المتحدة الأمريكية ، لان السنة في العراق متهمين بالمقاومة ضد الاحتلال الأمريكي ، والشبيعة تخشاهم الولايات المتحدة لأنهم في نظرها اقرب الى إيران .

المراجع

الكتب

إبراهيم احمد وآخرون ، العدوان على العراق خريطة أزمة ومستقبل امة ، القاهرة : دار البحوث والدراسات السياسية ، 2003م .

إبراهيم سعد الدين ، الملل والنحل التقرير السادس ، القاهرة : دار الأمين ، 1999م .

احمد عبد الكريم ، القومية والمذاهب السياسية ، القاهرة : المطبعة الثقافية ، 1970م .

أديب كمال ، زلزال في ارض الشقاق العراق 1915م – 2015م ، بيروت : دار الفارابي ،

2003م .

الأنصاري محمد جابر وآخرون ، النزاعات الأهلية العربية العوامل الداخلية والخارجية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .

البرزاني مسعود ، البارازاني والحركة التحررية الكردية ، بلا مكان نشر ، بلا دار نشر ، بلا تاريخ نشر .

البراك فاضل ، مصطفى البرزاني الأسطورة والحقيقة ، بغداد : دار الشؤون الثقافية العامة ، 1989م .

البزاز سعد ، الأكراد في المسألة العراقية أحاديث وحوارات ، عمان : الأهلية للنشر والتوزيع ، 1997م .

البياتي ، عبد الرحمن ، سعيد القزاز ودوره في سياسة العراق حتى عام 1959م ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات ، 2001م .

الحاج عزيز ، القضية الكردية في العشرينات ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات ، 1984م .
العلي خالد عبد المنعم ، موسوعة العراق الحديث ، (مج2) ، بغداد : دار الموسوعات ، 1977م

العلي صالح وآخرون ، العراق في التاريخ ، بغداد : دار الحرية للطباعة ، 1983 .

المفتي عدنان ، الحوار العربي الكردي ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1999م .

جواد اسعد ناجي ، العراق والمسألة الكردية ، لندن : دار اللام ، 1990م .

حجار جورج ، المسألة الكردية ، بيروت : دار القدس ، بلا تاريخ نشر .

حسون فيصل ، مصراع المشير الركن عبد السلام عارف هل كان نتيجة مؤامرة أم من صنع

القضاء والقدر ، لندن : دار الحكمة ، 1995م .

- رشيد عبد الوهاب ، العراق المعاصر ، دمشق : دار المدى للثقافة والنشر ، 2002م.
- ساطع أLCصري ، ما هي القومية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1985م .
- سلوغلت ، فاروق ماريون ، وبيتر سلوغلت، من الثورة الى الديكتاتورية العراق منذ 1958م ،
ترجمة : مالك أLCبراسي ، كولون : دار الجمل ، 2003م.
- شابري آني و ولورنت شابري ، سياسة وأقليات في الشرق الأءنى الأسباب المؤءية الى الانفجار
، ترجمة : ذوفان قرقوط، القاهرة : مكتبة مءبولي ، 1991م.
- صاغية حازم ، بعث العراق سلطة صءام قياما وحطاما ، بيروت : دار الساقى ، 2003م.
- عصاصة سامي ، هل انتهت حرب الخليج ؟، بيروت : دار بيسان ، 1994م.
- مكءول ءيفيد ، تاريخ الأكراد الءءء ، ترجمة : راج محمد ، بيروت : دار الفارابى ، 2004م.
- منيف عبد الرحمن ، العراق هوامش من التاريخ والمقاومة ، الءار الببضاء : المركز الثقافى ،
2003م.
- نظمى ، جمال عمر ، ثورة 1920 الءءور السباسبية والفكرية والاجتماعية ، ببءاء : المكتبة
العالمية ، 1985م.
- نعمع حميدة ، طارق عزيز رءل وقضية، بيروت : المؤسسة العربية للءراساء ، 2000م .
- وهبان اءمء ، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر ، القاهرة : الءار الجامعية ، 2004م.

الءوربب

- إبراهبم نزار " المعارضة الءاخلية " السباسبية الءولية ، القاهرة : ع136 ، 1999م.
- الءسنى محمد باقر " أمربكا وأكراد العراق " ، شؤون الأوسط ، ع87 ، 1999م.

تركي احمد السيد " القضية الكردية في العراق"، السياسة الدولية ، ع136 ، 1999م.

داود هشام " الاثنيات في الشرق الأوسط " نصوص ، ع 24 ، 1995م.

شورس سامي " صفحات من تاريخ العلاقات الإيرانية - الكردية ، أبواب ، ع 19 ، 1999م.

عبد الجواد زكريا " كردستان العراق " ، العربي ، الكويت : ع 525 ، وزارة الإعلام، 2002م.

عبد الناصر وليد " أكراد العراق وتأثير البيئتين الإقليمية والدولية " السياسة الدولية ع127 ،

1997م

" أكراد العراق وإسرائيل " السياسة الدولية، ع135 ، 1999م

كاظم محمد علي " الحركة الكردية في العراق "، شؤون الأوسط ، ع 28 ، 1994م.

فولر جراهام "العراق في العقد المقبل : هل سيقوى على البقاء حتى عام 2002م؟"، دراسات

عالمية ، أبو ظبي : ع14 ، مركز أبو ظبي للدراسات ، 2000م.

نشرات

وزارة الدفاع المصرية ، الأقليات في المنطقة العربية ، نشرة، القاهرة : وزارة الدفاع ، بلا تاريخ .

الصحف

"الأكراد يهددون الأمريكين بكشف أسرار ويتهمونهم بإرغامهم على حرب أهلية أو الانفصال

"جريدة القدس ، القدس : 2004/6/12م.

" الجيش التركي يحذر من حرب أهلية دامية في العراق إذا قسمت سلطته السياسية على أساس

عراقي " ، جريدة القدس ، 2004/1/17.

" أكراد العراق يؤيدون الحل الفيدرالي ويتطلعون الى مشاركة فاعلة في الحكم " الحياة الجديدة

، رام الله: 2003/7/17م.

"معركة مستقبل مدينة كركوك بدأت في العراق"، جريدة القدس، 2003/7/31م.

مارديني نظام " الأكراد انتماءات قبلية وحروب وهمية وللمرة الثالثة يتحولون الى مرتزقة عند

الأمريكان " المنار ، القدس : ع 28، 2003/4/622م.

نصار سليم " النظام الديمقراطي في العراق كما تراه أمريكا" ، جريدة القدس ، 2003/6/15م